

جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف - الجزائر -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
تخصص مالية واقتصاد دولي.

إعداد الطالبة:

دلامي نجية

تحت إشراف:

أ. د محمد راتول

لجنة المناقشة:

د/ عاشور كتوش.....رئيسا.
أ. د/ محمد راتول..... مقرر.
د/ عاشور مزريق.....ممتحنا.
د/ منير نوري.....ممتحنا.
د/ علي بطاهر.....ممتحنا.

السنة الجامعية: 2012/2011

شكر و تقدير

لله الحمد و الشكر و الثناء أولا و أخيرا.
ثم أتوجه بجزيل الشكر و الاحترام لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور محمد راتول لما بذله من جهد ودعم وتوجيه ولما أبداه من رعاية أثناء إشرافه على هذا العمل، فكان لي خير عون في الوصول إلى النتائج المرجوة فله من الله المثوبة والإحسان.
وإن دواعي العرفان بالجميل والإمتنان تستنطقني لتقديم شكري واحترامي لجميع أساتذتي بجامعة الشلف والذين أشرفوا على دراستي في سنوات التدرج وما بعد التدرج.
كما أتقدم بشكري وتقديري لرئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة مذكرتي، وإني على يقين بفيض علمهم وأرائهم السديدة حيث يقيمون ويقومون عملي بكل روح علمية وموضوعية.
وأشكر كل من بذل معي جهدا ووفرا لي وقتا، و نصح لي قولا، أسأل الله أن يجازيهم عنى خير الجزاء.

الطالبة: دلامى نجية

إهداء

أهدي هذا العمل إلى :

- الوالدين الكريمين حفظهما الله و أطال في عمرهما.

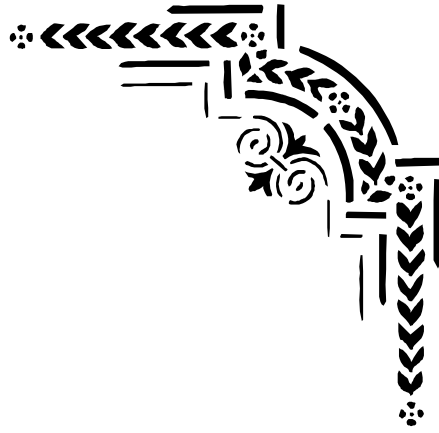
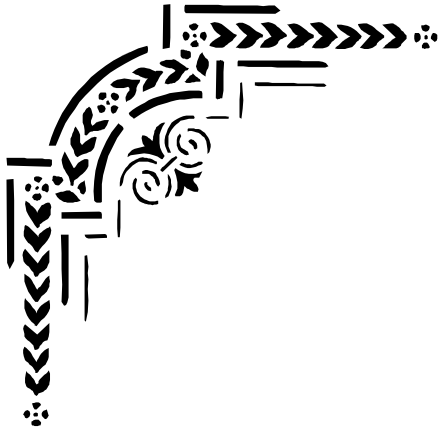
- إخوتي، أخواتي و جميع أفراد عائلتي.

- زوجي الكريم و جميع أفراد عائلته.

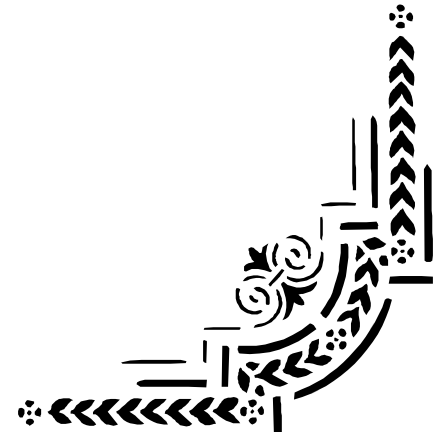
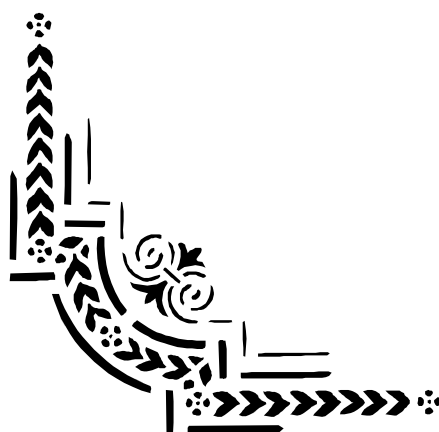
- صديقتي، زميلاتي و زملاء الدراسة والعمل.

- إلى كل من يشهد أن لا إله إلا الله و أن محمدا رسول الله.

دلامي نجية



فہرست



الصفحة	العنوان
I	فهرس المحتويات
V	فهرس الأشكال والجداول
أ- ث	مقدمة
1	الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للعلاقات التجارية الدولية
2	تمهيد
3	المبحث الأول: تقديم حول التجارة الدولية.
3	المطلب الأول: ماهية التجارة الدولية
3	أولا: مفهوم التجارة الدولية
5	ثانيا: أهمية التجارة الدولية
6	المطلب الثاني: مراحل تطور التجارة الدولية
6	أولا: المرحلة الأولى (1498-1763)
7	ثانيا : المرحلة الثانية (1763-1883)
7	ثالثا: المرحلة الثالثة (1883-1980)
7	رابعا : المرحلة الرابعة (1980 - حاليا)
8	المطلب الثالث: التجارة الدولية و التخصص الدولي
10	المطلب الرابع: مؤشرات وأنماط تحليل التجارة الدولية
10	أولا: مؤشرات تحليل التجارة الدولية
12	ثانيا: الميزان التجاري وأنماط تحليل التجارة الدولية
14	المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الدولية
14	المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية
14	أولا: نظريه النفقات المطلقة
15	ثانيا: نظرية النفقات النسبية
16	ثالثا: نظرية القيم الدولية لجون استيوارت ميل
16	المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية
17	أولا: نظرية نفقة الاختيار لهابلر

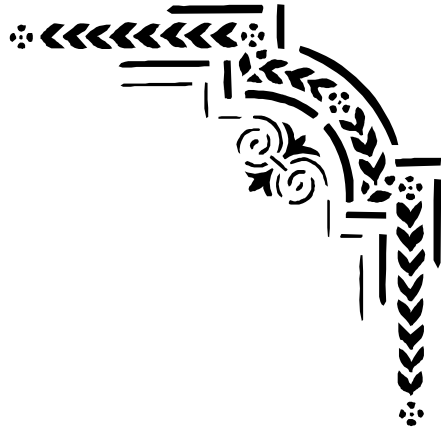
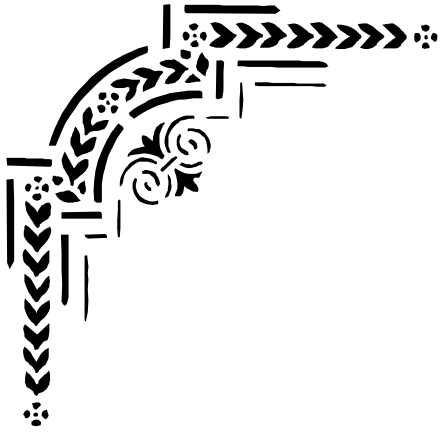
17	ثانيا: نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج
20	المطلب الثالث: الاتجاهات الجديدة في تفسير التجارة الدولية
20	أولا: تفسير ليندر لقيام التجارة الدولية
21	ثانيا: نظرية اقتصاديات الحجم
21	ثالثا: نظرية الفجوة التكنولوجية
22	رابعا: دورة حياة المنتج
24	المبحث الثالث: السياسة التجارية
24	المطلب الأول: ماهية السياسة التجارية
24	أولا: مفهوم السياسة التجارية
26	ثانيا: أهداف السياسة التجارية
28	المطلب الثاني: انواع السياسات التجارية الدولية
28	أولا: سياسة الحرية التجارية
29	ثانيا: سياسة الحماية التجارية
31	المطلب الثالث: أدوات السياسة التجارية
31	أولا: الوسائل السعرية
33	ثانيا: الوسائل الكمية
34	ثالثا: الوسائل التنظيمية و الإدارية
38	الفصل الثاني: حرب العملات العالمية
38	تمهيد
39	المبحث الأول: مدخل عام لأسعار و أنظمة صرف العملات
39	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف
39	أولا: تعريف سعر الصرف ووظائفه
40	ثانيا: أشكال سعر الصرف
43	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في تحديد سعر صرف العملات
43	أولا: العوامل الاقتصادية الأساسية
44	ثانيا: العوامل المالية والنقدية
45	ثالثا: عوامل أخرى

46	المطلب الثالث: أنظمة أسعار الصرف
48	المطلب الرابع: المحددات الاقتصادية لأنظمة الصرف
48	أولاً: عوامل متعلقة بالتجارة الخارجية
49	ثانياً: العوامل النقدية والمالية المحددة لأنظمة الصرف
50	المبحث الثاني: التغيرات في أسعار العملات و آثارها الاقتصادية
50	المطلب الأول: مفهوم تخفيض وانخفاض قيمة العملة
51	أولاً: انخفاض قيمة العملة
51	ثانياً: تخفيض قيمة العملة
52	ثالثاً: شروط نجاح عملية تخفيض قيمة العملة
53	المطلب الثاني: اثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري
53	أولاً: مدخل المرونات
56	ثانياً: مدخل الاستيعاب
61	المطلب الثالث: رفع وارتفاع قيمة العملة و شروط نجاحها
61	أولاً: مفهوم رفع وارتفاع قيمة العملة
63	ثانياً: شروط نجاح عملية رفع قيمة العملة
63	المبحث الثالث: أساسيات حرب العملات
63	المطلب الأول: ماهية حرب العملات
63	أولاً: ماهية حرب العملات
64	ثانياً: مدخل تاريخي لحرب العملات
67	المطلب الثاني: أشكال التدخل في حرب العملات
67	أولاً: تدخلات مباشرة
68	ثانياً: تدخلات غير مباشرة
69	المطلب الثالث: أطراف حرب العملات
69	أولاً: الأطراف الرئيسية
73	ثانياً: الأطراف الثانوية
77	المبحث الرابع: انعكاسات حرب العملات
77	المطلب الأول: علاقة حرب العملات بأسعار الذهب و النفط

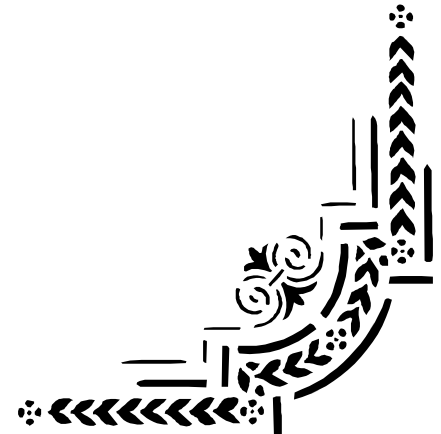
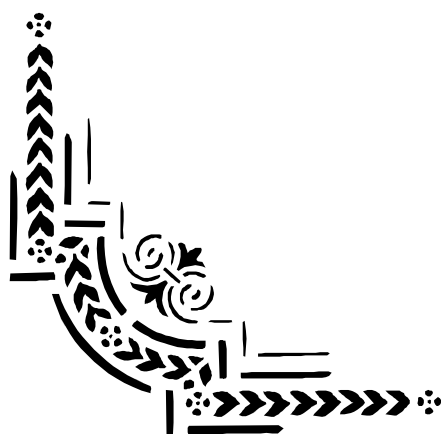
77	أولاً: حرب العملات و أسعار الذهب
78	ثانياً: حرب العملات و أسعار النفط
80	المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية لحرب العملات
80	أولاً: آثار حرب العملات على الأسواق المالية
81	ثانياً: الآثار على التجارة الدولية
83	المطلب الثالث: سيناريوهات حرب العملات بين أمريكا و الصين
83	أولاً: سيناريو رضوخ الصين (تجربة اليابان 1985)
84	ثانياً: سيناريو عدم رضوخ الصين.
86	خلاصة
87	الفصل الثالث: العلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل سعر صرف دولار- يوان
88	تمهيد
89	المبحث الأول: دراسة تحليلية للاقتصاد الأمريكي
89	المطلب الأول: مرتكزات الاقتصاد الأمريكي
89	أولاً: الدولار الأمريكي
91	ثانياً: حجم الاقتصاد
92	ثالثاً: التفوق التكنولوجي و العسكري
94	المطلب الثاني: تحديات الاقتصاد الأمريكي
94	أولاً: تباطؤ معدلات النمو الإنتاجية
95	ثانياً: المديونية
99	ثالثاً: تفاقم المشاكل الاقتصادية
100	المطلب الثالث: اثر الأزمة المالية 2008 على الاقتصاد الأمريكي
102	المطلب الرابع: التجارة الخارجية الأمريكية
102	أولاً: السياسة التجارية الأمريكية
104	ثانياً: تطور التجارة الأمريكية مع العالم 1989-2011
106	ثالثاً: الهيكل السلعي للصادرات و الواردات الأمريكية
109	رابعاً: التوزيع الجغرافي للصادرات و الواردات الأمريكية
111	المبحث الثاني: دراسة تحليلية للاقتصاد الصيني

111	المطلب الأول:مراحل عملية الإصلاح الاقتصادي في الصين
112	أولاً: المرحلة الأولى 1979-1984
112	ثانياً: المرحلة الثانية 1984-1991
113	ثالثاً: المرحلة الثالثة 1992- إلى اليوم
115	المطلب الثاني: مرتكزات الاستقرار في الاقتصاد الصيني
115	أولاً:الادخار المرتفع و معدل النمو المتسارع
116	ثانياً: الاستثمار الأجنبي المباشر
117	ثالثاً: الارتفاع المستمر للاحتياطيات الأجنبية
118	المطلب الثالث: أثر الأزمة المالية 2008 على الاقتصاد الصيني
119	المطلب الرابع: التجارة الخارجية في الصين
119	أولاً:التجربة الصينية في تنمية الصادرات
121	ثانياً: تطور الميزان التجاري الصيني مع العالم 1979-2010
123	ثالثاً: الهيكل السلعي للصادرات و الواردات الصينية
126	رابعاً: التوزيع الجغرافي للصادرات و الواردات الصينية
128	المبحث الثالث: تطور التجارة الخارجية الأمريكية- الصينية
128	المطلب الأول: الصادرات الأمريكية نحو الصين
128	أولاً: تطور الصادرات الأمريكية نحو الصين
130	ثانياً: هيكل السلعي للصادرات الأمريكية نحو الصين
132	المطلب الثاني: الواردات الأمريكية من الصين
132	أولاً: تطور الواردات الأمريكية من الصين
134	ثانياً: الهيكل السلعي للواردات الأمريكية من الصين
135	المطلب الثالث: تطور الميزان التجاري الصيني 1972-2011
138	المبحث الرابع: أسعار صرف يوان - دولار
138	المطلب الأول: انخفاض سعر صرف الدولار و مكانته في الاقتصاد الصيني
138	أولاً: أسباب الانخفاض في قيمة الدولار الأمريكي
140	ثانياً: مكانة الدولار في الاقتصاد الصيني
141	المطلب الثاني: سعر صرف اليوان و أثر تحريره على الاقتصاد الصيني و العالمي

141	أولاً: المنظور التاريخي لتطور نظام صرف اليوان
147	ثانياً: مخاطر تحرير اليوان على الاقتصاد الصيني
148	ثالثاً: اثر رفع اليوان الصيني على الاقتصاد العالمي
149	المطلب الثالث: دراسة قياسية لأثر سعر صرف يوان-دولار على الميزان التجاري الصيني
149	أولاً: دراسة الاستقرارية
152	ثانياً: تقدير النموذج
156	خلاصة
157	خاتمة
162	المراجع
174	الملاحق



قائمة الأشكال و الجداول



1- قائمة الأشكال .

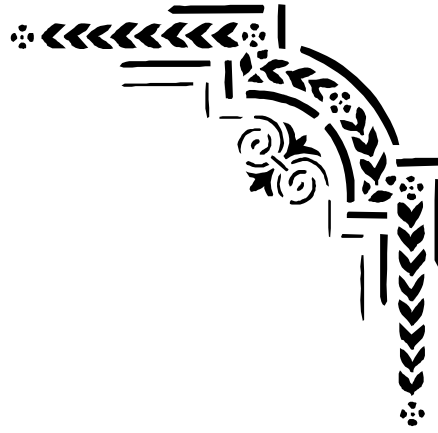
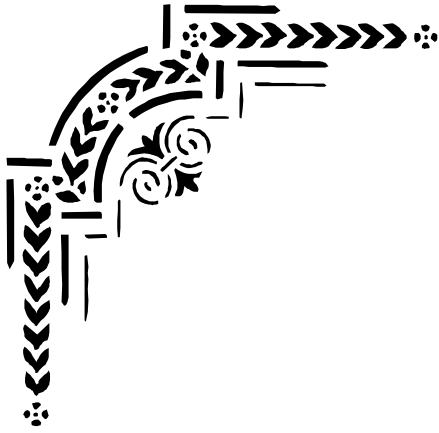
رقم الصفحة	العنوان	الرقم
22	التجارة الخارجية وفقا لنموذج الفجوة التكنولوجية	1-1
55	منحنى (J) لرصيد الميزان التجاري	1-2
65	تدخل البنك الياباني لتخفيض قيمة الين 2003	2-2
66	تدخل البنك السويسري لتخفيض قيمة الفرنك السويسري 2010	3-2
67	التدخل المباشر للبنك المركزي في حرب العملات	4-2
70	التطور السنوي لمعدلات الانتاجية في الولايات المتحدة و الصين 2000-2010	5-2
74	تدخل البنك الياباني لتخفيض قيمة الين 2010	6-2
77	قيمة سلة عملات 43 دولة مقابل الدولار الأمريكي 2003-2010	7-2
78	اسعار الذهب و العملات مقابل الدولار الأمريكي 2003-2010	8-2
79	اسعار النفط و العملات مقابل دولار الأمريكي 2003-2010	9-2
81	معدلات النمو السنوية للتجارة الخارجية السلعية 1965-2009	10-2
90	تطور نسبة الدولار في تشكيلة عملات إحتياطيات الصرف الأجنبي 1995-2009	1-3
92	البنية القطاعية للنتاج المحلي الإجمالي للوم ا بالنسبة المتوية عام 2009	2-3
94	تطور معدلات الإنتاجية في الولايات المتحدة الأمريكية 2000-2010	3-3
96	تطور الدين الأمريكي بين عامي 2000-2010	4-3
101	تطور البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية 1950-2010	5-3
117	حجم الاستثمار الأجنبي في الصين للفترة 1985-2010	6-3
144	نظام سعر الصرف الصيني المزدوج من 1988-1993	7-3
145	تقلبات سعر صرف الرسمي للرنمينبي (1994-2005).	8-3
146	تقلبات أسعار صرف اليوان الصيني مقابل الدولار خلال الفترة 2005-2010	9-3
150	سلسلة BC بعد إزالة أثر الاتجاه العام	10-3
152	شكل الانتشار للعلاقة بين TCYD و D(BCA)	11-3
153	معاملات التوزيع الطبيعي للبواقى	12-3

154	إختبار يكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء	13-3
-----	--	------

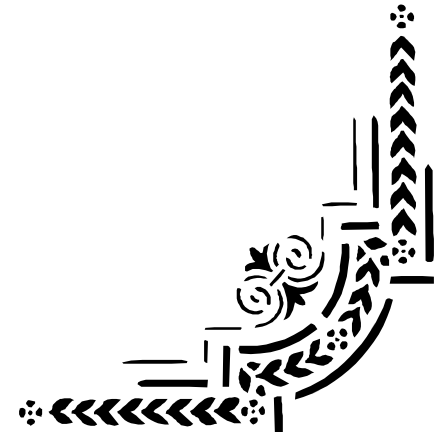
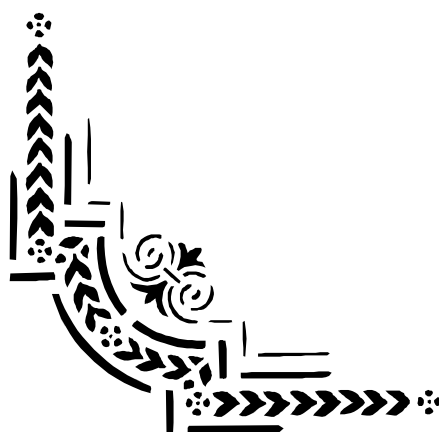
2- قائمة الجداول

رقم الصفحة	العنوان	الرقم
90	نسبة الدولار من تشكيلة احتياطات الصرف الأجنبي 2009-1995	1-3
93	الإنفاق العسكري الأمريكي 2008-2003	2-3
105	التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية مع العالم 2011-1989	3-3
107	الهيكل السلعي للصادرات الأمريكية نحو العالم 2010.	4-3
108	الهيكل السلعي للواردات الأمريكية نحو العالم 2010	5-3
109	التوزيع الجغرافي للصادرات الأمريكية سنة 2010	6-3
110	التوزيع الجغرافي للواردات الأمريكية سنة 2010	7-3
116	النتائج المحلي في الصين للفترة 2011-1981	8-3
117	الاحتياطات الرسمية الصينية (2011-2002)	9-3
120	نسبة مساهمة شركات الاستثمار الأجنبي في هيكل الصادرات الصينية (2006-2000)	10-3
122	تطور الصادرات، الواردات والميزان التجاري للصين 2010-1979	11-3
124	الهيكل السلعي للصادرات الصينية سنة 2010	12-3
125	الهيكل السلعي للواردات الصينية سنة 2010	13-3
126	التوزيع الجغرافي للصادرات الصينية نحو العالم 2010	14-3
127	التوزيع الجغرافي للواردات الصينية من العالم سنة 2010	15-3
129	تطور الصادرات الأمريكية نحو الصين 2011-1972	16-3
131	الهيكل السلعي للصادرات الأمريكية نحو الصين سنة 2010	17-3
133	تطور الواردات الأمريكية من الصين 2011-1972	18-3
134	الهيكل السلعي للواردات الأمريكية من الصين سنة 2010	19-3
136	تطور الميزان التجاري البيئي الأمريكي الصيني 2011-1972	20-3
142	أسعار صرف دولار - يوان 2011-1982	21-3
143	سعر صرف اليوان الخاص بموجب إتفاقية تجارة عدم الدفع	22-3
149	نتائج اختبار "ديكي- فولر" المطور ADF لسلسلة TCYD	23-3

150	نتائج اختبار "ديكي-فولر" المطور <i>ADF</i> لسلسلة <i>BC</i>	24-3
151	نتائج اختبار "ديكي-فولر" المطور <i>ADF</i> لسلسلة <i>BCA</i>	25-3
151	نتائج اختبار "ديكي-فولر" المطور <i>ADF</i> لسلسلة <i>D(BCA)</i>	26-3
152	تقدير علاقة رصيد الميزان التجاري البيئي الأمريكي الصيني بسعر صرف اليوان أمام الدولار بواسطة المربعات الصغرى	27-3



مقدمة عامة



تشير العلاقات الاقتصادية الدولية إلى أن كل دولة تتأثر بالدول المحيطة بها، فنجاح أي دولة أو فشلها يعتمد على قوة علاقاتها الاقتصادية بالدول الأخرى وفي مقدمتها العلاقات التجارية، وفي ظل العولمة فإن العالم يصبح كيان واحد ويزيد الاندماج الاقتصادي على مستوى العالم وذلك نتيجة لعمليات تحرير التجارة، وتحرير تدفقات رؤوس الأموال بين الدول، وسهولة انتقال عنصر العمل والمعرفة الفنية.

إن التجارة الدولية في العصر الحديث قد اتسمت بعدد من الخصائص لم يعرفها التبادل الدولي في العصور القديمة ولعل أهم هذه التغيرات هو زيادة درجة الاعتماد المتبادل بين البلدان المختلفة وارتباطها بشبكة كثيفة من العلاقات التجارية والمالية والنقدية، ومع مطلع القرن الحادي والعشرين شهد النظام العالمي تحولات في ميزان القوى الدولي، وبزوغ قوى دولية جديدة خاصة بعد الأزمة المالية العالمية، وقد أدى ذلك إلى تغيرات في طبيعة العلاقات بين هذه القوى، وفي مقدمتها العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

وفي هذا الإطار شهدت العلاقات التجارية بين الصين والولايات المتحدة نموا مطردا، غير أن هذه العلاقة تواجهها العديد من التحديات بشأن تنفيذ الصين التزاماتها بعد دخولها منظمة التجارة العالمية ومن مشكلات قديمة مثل حماية حقوق الملكية الفكرية و الخلل في الميزان التجاري، إذ يعتبر فائض الميزان التجاري الصيني مسؤولا عن 20% من العجز في الميزان التجاري الأمريكي بالإضافة إلى سعر صرف العملة الصينية "اليوان" التي تقيم بأقل من قيمتها الحقيقية، بهدف زيادة تنافسية صادراتها و ممارسة ضغوط أمريكية على الصين لرفع قيمتها، وفي نفس الوقت تعمل أمريكا على تخفيض قيمة الدولار.

إن هذا السباق نحو تخفيض قيمة العملة أو "سباق الانحدار" جرّ دولا كثيرة إلى ما يعرف "بحرب العملات" والتي أطلقت شرارتها الأولى بين الولايات المتحدة والصين، ثم تبعتها مجموعة من الدول المتقدمة مثل اليابان والاتحاد الأوروبي ومجموعة من الاقتصاديات الناشئة كالبرازيل والهند وكوريا الجنوبية والأرجنتين، غير أن هذه السياسة لا يمكن أن تستمر طويلاً في ظل عالم تحكمه المصالح الاقتصادية المتبادلة، لأن القاعدة التي تقوم عليها التجارة الدولية هي أن الفائدة التي تحققها دولة نتيجة تخفيض عملتها لا بد أن تكون على حساب دولة أو مجموعة دول أخرى، ولذلك فإن سياسة تخفيض العملة في الأمد الطويل ستلحق أضراراً بجميع الدول حتى الدول المخفضة لعملتها، و الأخطر من هذا ستجر حرب العملات إلى حرب تجارية عالمية نتيجة لفرض المزيد من الرسوم الجمركية على السلع الواردة من البلدان ذات العملة المنخفضة لتقويض تنافسياتها، وبالتالي فإن الدول إذا استمرت في سباق خفض العملات، فإنها ستصل مرحلة انخفاض النمو وانخفاض الطلب على السلع والخدمات بين الدول الواقعة في دوائر تجارية متقاربة، ما يقود إلى ركود الاقتصاد العالمي، فتلك هي اللعبة الجديدة، لعبة

التجارة العالمية بين الدول، هذا ما دفعنا لدراسة العلاقة التجارية بين أكبر قطبين تجاريين من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو واقع العلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات؟

+ولإجابة على الإشكالية الرئيسية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي آثار انتقال التحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المتغيرات الاقتصادية خاصة الميزان التجاري؟

- هل تؤدي حرب العملات بين أمريكا و الصين و التخفيض الجماعي لأسعار الصرف إلى حرب تجارية عالمية؟

- ما هي طبيعة العلاقات التجارية بين الصين و الولايات المتحدة ؟

- ما هي المخاطر و حجم التحديات التي تفرضها هذه العلاقات التجارية على كل من أمريكا والصين؟

- هل فعلا يرتبط رصيد الميزان التجاري البيني لأمريكا و الصين بسعر صرف دولار-يوان؟ أم تحكمه عوامل أخرى؟

فرضيات الدراسة:

وكإجابات أولية على التساؤلات المطروحة نضع الفرضيات التالية:

- تساهم عملية تخفيض قيمة العملة في تحسن الميزان التجاري عن طريق زيادة تنافسية الصادرات لكن تحت شروط معينة.

- يكتسب الاقتصاد الأمريكي هيمنته من القوة التاريخية للدولار .

- إن الإصلاحات الاقتصادية في الصين و دخولها منظمة التجارة العالمية ساهم في زيادة التبادل التجاري بينها و بين العالم الخارجي خاصة الولايات المتحدة.

- إن العلاقات التجارية بين الصين و الولايات المتحدة لا تحكمها العوامل الاقتصادية كسعر صرف الدولار مقابل اليوان فقط بل تتأثر بالسياسة التجارية للبلدين و بعوامل سياسية و تاريخية .

أهمية الدراسة:

تسلط الدراسة الضوء على أهم حدث و ظاهرة إستراتيجية آخذة بالتشكل والظهور في القرن الحالي، وهي التحدي الصيني الأمريكي، وبالتأكيد إن أخبار هذا التحدي ستؤثر على أحداث العالم بأسره وعلى الخصوص مناطق مصادر الطاقة المملوءة بالنفط، الذي هو المحرك الأساسي لفصول هذا التحدي الإستراتيجي المتتالية.

هدف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى الوصول إلى تشخيص للعلاقات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين ، وكذا محاولة تشخيص حجم التحديات و الضغوط المفروضة على اقتصاديات كل من الصين و الولايات المتحدة في ظل التخفيض العمدي لقيمة العملة كما هدفت الدراسة إلى توفير رؤية لحرب العملات وإلقاء الضوء على النتائج و الآثار الوخيمة لهذه الحرب على الاقتصاد العالمي.

مبررات الدراسة:

إن المبررات التي دفعت الباحث إلى اختيار الموضوع تتمثل في السبب الأساسي وهو عدم تناوله من قبل الباحثين والمتخصصين في هذا المجال وخلق المكتبات الجزائرية والعربية لأي مصدر يتناول موضوع البحث، بالإضافة إلى محاولة دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال العلاقات التجارية الخارجية للولايات المتحدة و الصين، محاولة منا لمعرفة أسرار الهيمنة الأمريكية و عملتها الدولار على الاقتصاد الدولي، من جهة ومن جهة أخرى حجم التحدي الصيني الذي فرضه على الولايات المتحدة باستعمال اليوان الضعيف و مدى إمكانية الاستفادة من هذه التجربة في الدول النامية و العربية.

المنهج المتبع:

و تبعاً لطبيعة الموضوع و الإشكاليات المطروحة استندت الدراسة بشكل أساسي على أسلوب الاستقراء للبيانات الكمية لوصف و تحليل التبادل التجاري بين الولايات المتحدة و الصين، و معتمدين على المنهج الوصفي و المنهج التاريخي، بالإضافة إلى المنهج الاستدلالي من أجل معرفة مختلف الجوانب المتعلقة بالموضوع.

وبالاعتماد على جملة من أدوات التحليل الاقتصادي الكلي، و مستعملين بعض الوسائل الإحصائية و القياسية، كوسيلة عملية لتحقيق الأهداف المتوخاة من هذه الدراسة.

الدراسات السابقة:

تعتبر العلاقات التجارية أو موضوعات التجارة الدولية من بين المواضيع التي أسهب في دراستها الباحثون و الاكاديميون، غير أنه نادراً ما تجمع تلك الدراسات بين العلاقات التجارية الدولية و العلاقات النقدية المتمثلة في أسعار الصرف، و من بين الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة نجد:

1- شريف بودري، تقلبات أسعار صرف - الدولار والأورو - وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود ومالية، الشلف، 2008-2009. و توصل إلى أن من أهم أسباب انخفاض قيمة الدولار هو الاقتصاد الأمريكي الذي يعاني من

تفاقم العجز المالي والعجز التجاري ويسجل أسعار فائدة منخفضة، كما يتحمل فاتورة نفطية باهظة، بالإضافة إلى الحروب الخارجية في عدة مناطق من العالم.

Wayne M. Morrison, China-U.S. Trade Issues. Congressional Research -2

Service, 2011، و هي مجموعة تقارير تصدر سنويا و تُحدَّث شهريا، يقوم بها مجموعة من الباحثين الاقتصاديين من طرف خدمة أبحاث الكونغرس الأمريكي، تتناول الاقتصاد الصيني و الاقتصاد الأمريكي بالتحليل و التجارة الخارجية بين البلدين من حيث التطور التاريخي و التركيبة السلعية.

3- عيه عبد الرحمان مداخله بعنوان: دور الدولار الأمريكي في التأثير في الاقتصاد العالمي -حالة الدول العربية النفطية- المؤتمر العلمي العاشر حول "الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية"، 19-20 ديسمبر 2009، بيروت - لبنان. و توصل إلى أن تسعير السلع الأساسية بما فيها النفط بالدولار الأمريكي خلق أزمات مالية عالمية، وأبقى الدولار مسيطراً. كما أن تقلبات أسعار صرف العملات تساهم في تكريس سيطرة اقتصاديات الدول المتقدمة على الاقتصاد العالمي.

4- كتاب حرب العملات the Currency War للباحث الأمريكي من أصل صيني -سونغ هونغ بينغ- الصادر سنة 2008. و الذي أكد فيه أن الإدارة الأمريكية ستواجه معجزة الاقتصاد الصيني بخفض سعر الدولار ورفع أسعار النفط والذهب، سعياً منها لزيادة تكلفة الواردات الصينية التي تستورد كميات كبيرة من النفط كئان مستهلك دولي.

حدود الدراسة:

إن الحدود المكانية لهذه الدراسة تقتصر على دولتين هما الولايات المتحدة الأمريكية و الصين. أما الحدود الزمانية استجابة لمتطلبات البحث ستكون من سنة 1979 (تاريخ إعلان الصين تبني اقتصاد السوق) إلى غاية 2010. وهذا لا يمنع من التطرق لفترات سابقة أو فترات لاحقة. و فيما يخص الحدود الموضوعية فقد حصرت الدراسة العلاقات التجارية الدولية للولايات المتحدة و الصين في الصادرات و الواردات المنظورة فقط.

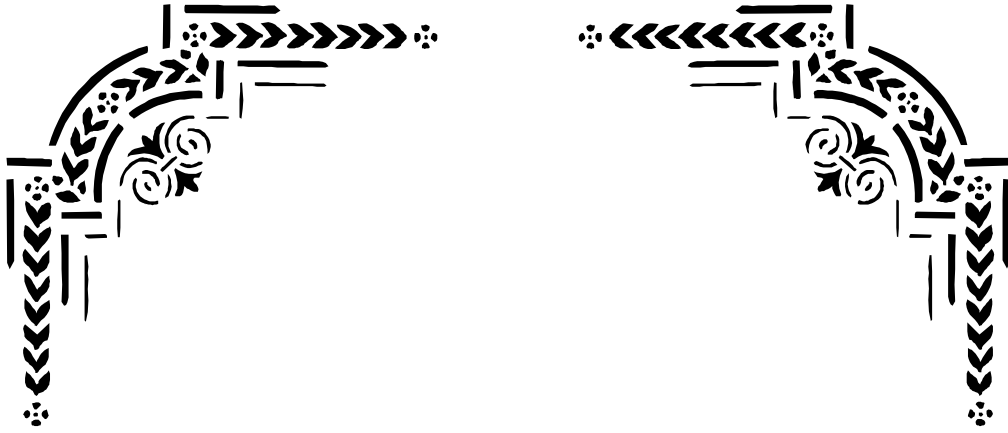
تقسيمات الدراسة:

وعلى وفق هذه التصورات، وبغية تحقيق الهدف المتوخى من وراء هذه الدراسة ، فقد اقتضى منهج البحث أن تشتمل هذه الدراسة على ثلاثة فصول ، تضمن الفصل الأول الاطار النظري للعلاقات التجارية الدولية من خلال ماهية التجارة الدولية و أهم مؤشراتها، بالإضافة إلى نظرياتها الكلاسيكية والحديثة، ثم نتعرض إلى السياسة التجارية الدولية وأهم الأدوات المستعملة لتحقيق أهدافها.

وفي الفصل الثاني نتعرض لحرب العملات العالمية، من خلال دراسة أسعار الصرف و أنظمة الصرف ثم التغيرات في أسعار العملات و آثارها الاقتصادية و التركيز على سياسة تخفيض العملة و آثارها على الميزان التجاري، لنقدم بعدها أساسيات حول حرب العملات و أخيرا إنعكاسها على الاقتصاد العالمي. أما الفصل الثالث فخصصناه لدراسة العلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل أسعار صرف دولار- يوان، وذلك بتقديم عرض عام حول الاقتصاديين محل الدراسة، ثم دراسة التجارة الخارجية البينية للبلدين، وفي الأخير تأثير أسعار صرف يوان دولار على الميزان التجاري الصيني للوم أ مع الصين عن طريق تقدير نموذج الدراسة والنتائج القياسية.

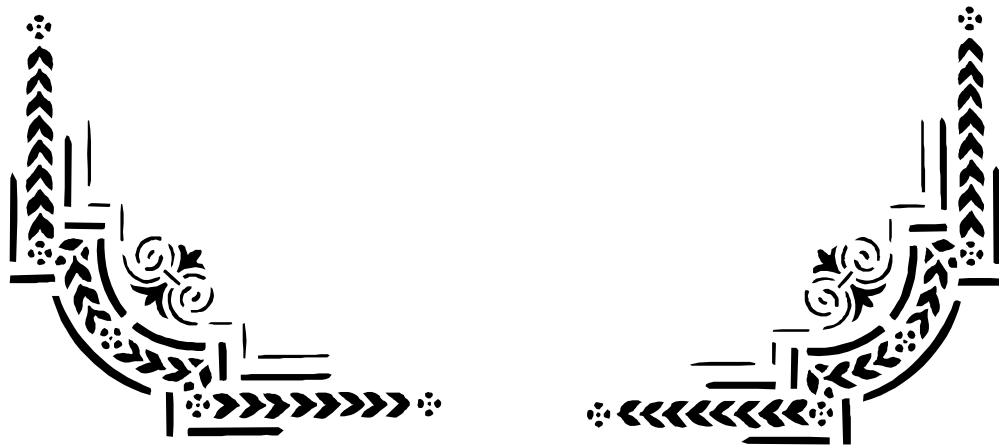
صعوبات البحث:

من الصعوبات التي وجهناها في هذا البحث هو قلة المراجع المتخصصة في هذا الميدان في مكتبتنا هذا من جهة، ومن جهة أخرى فيما يخص الجانب التطبيقي فقد واجهتنا عدة صعوبات من بينها صعوبة الحصول على البيانات لدول العينة وتضارب الإحصائيات من مختلف القطاعات ومراكز الإحصاء فضلا على أن عملية ربط الفصول بعضها البعض وكذلك المباحث هي الأخرى كانت في غاية الصعوبة .



الفصل الأول:

الإطار النظري و المفاهيمي للعلاقات التجارية الدولية



تمهيد:

يؤكد تاريخ الوقائع الاقتصادية على وجود المبادلات التجارية بين الأمم منذ العصور الأولى للحضارات الإنسانية، و بمرور الزمن تعاظمت أهمية العلاقات التجارية الدولية، بسبب ارتفاع نسبة ما يشكله قطاع التجارة الخارجية من الناتج الإجمالي لكثير من الدول المشتركة في التجارة، فالتجارة الخارجية تعتبر همزة وصل بين الدول باختلاف سياساتها وقوانينها وإيديولوجياتها ولا استغناء لدولة عن أخرى.

لقد أصبح الاقتصاد الدولي فرعاً مهماً من النظرية الاقتصادية، ولم يخل مذهب أو مدرسة اقتصادية من تفسير العلاقات الاقتصادية الدولية. فظهرت النظريات المفسرة لقيام التجارة بين الدول، ورأى عدد من الاقتصاديين أن التجارة الخارجية هي الركيزة الأساسية التي يُعتمد عليها لقياس درجة التطور الاقتصادي لأي دولة، لذلك نجد الدولة تتخذ مجموعة من الإجراءات في إطار علاقاتها التجارية الدولية من أجل تنظيم وتسيير التجارة الخارجية لمختلف الدول. إذ لا يمكن تصور دولة مهما اختلفت فلسفتها أو توجهاتها الاقتصادية أن لا تتدخل في تنظيم مبادلاتها مع العالم الخارجي عن طريق ما يسمى بالسياسة التجارية والتي تتراوح بين أوضاع تتميز بدرجة أكبر من الحرية وأخرى بدرجة أكبر من الحماية، حسب طبيعة التوجه الاقتصادي للدول.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول الإلمام بكل الجوانب المتعلقة بالتجارة الدولية حتى يتم توضيح

بعض النقاط والمصطلحات لهذه الدراسة من خلال ثلاثة مباحث أساسية:

المبحث الأول: تقديم حول التجارة الدولية.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الدولية.

المبحث الثالث: السياسات التجارية الدولية.

المبحث الأول: تقديم حول التجارة الدولية

تتأتى أهمية التجارة الدولية من الدور المهم الذي تقوم به في جوهر ما يعرف بالعلاقات الاقتصادية الدولية التي أصبح تأثيرها يطغى على غيرها من أشكال العلاقات الدولية، ولتحديد ماهية التجارة الدولية وطبيعتها، فان ذلك يستلزم توضيح المفاهيم المتعلقة بالتجارة الدولية ومراحل تطورها وأسباب قيامها ومختلف مؤشرات تحليلها.

المطلب الأول: ماهية التجارة الدولية

تحتل التجارة الدولية مكانة بالغة في العلاقات الاقتصادية لمختلف الدول، فهي تؤدي دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية، و تعتبر جزءا هاما يتفاعل مع القطاعات الأخرى المكونة للاقتصاد الوطني، كما أنها تشكل مكسبا ثميننا لدعم نشاطات المبادلات الخارجية و لتحديد ماهية التجارة الدولية وطبيعتها، فان ذلك يستلزم توضيح المفاهيم المتعلقة بالتجارة الخارجية، و أهميتها في الاقتصاد.

أولاً: مفهوم التجارة الدولية

لقد أظهر الأدب الاقتصادي تباينا في الآراء حول تحديد مفهوم التجارة الدولية(الخارجية) ، وبالتالي تعددت التعاريف المتعلقة بها ولذا نحاول تقديم جملة من التعريفات قصد الوصول إلى مفهوم شامل لمصطلح التجارة الدولية:

تعريف 01: التجارة الدولية هي " أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، مثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة"¹.

تعريف 02: تعرف التجارة الدولية أو التجارة الخارجية "بمبادلات السلع الاقتصادية القائمة بين الدول المختلفة التي تحددها الرقابة الجمركية و تقدر قيمتها بما في ذلك تقديرات البضائع المهربة ذات الأهمية إن وجدت"²

تعريف 03: تعرف التجارة الدولية على أنها عبارة عن " مجموع التبادلات الاقتصادية الدولية من سلع وخدمات ورأس المال، إذ يظهر الترابط بين المنتجين والمستهلكين على المستوى الدولي والتبادل بينهما وبين مختلف دول العالم"³.

¹ السيد محمد أحمد السريتي، "التجارة الخارجية"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 8.

² Alain Birou, "Vocabulaire Pratique des Sciences Sociale", 2^e édition, revue et augmentée, les éditions ouvrières, Paris, 1968. P.64.

³ فؤاد محمد الصقار، "جغرافية التجارة الدولية"، الطبعة الثالثة، منشأة المعارف، الاسكندرية ، 1997، ص 33.

تعريف 04: التجارة الدولية هي التي تسمح للبلد أن يستهلك أكثر مما ينتج اعتمادا على موارده الخاصة والتوسع الكبير من أجل تمرير إنتاجه.¹

من خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء مفهوم عام للتجارة الدولية وهي المعاملات التجارية في صورها الثلاثة انتقال السلع ورؤوس الأموال والأفراد بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة.

و مصطلح "التجارة الدولية" شأنه في ذلك شأن الكثير من مصطلحات العلوم الاجتماعية يخضع لتباين كبير حول مضمونه و الصور التي يتألف منها حتى يكون جامعا مانعا، و من خلال المفهوم العام للتجارة الدولية يمكن أن نفرق بين:

- المعنى الضيق لمصطلح " التجارة الدولية " والذي يضم كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة.²

- المعنى الواسع لمصطلح " التجارة الدولية " والذي يضم كلا من:³ الصادرات والواردات المنظورة أي "السلع" ، الصادرات والواردات غير المنظورة أي " الخدمات" ، الحركات الدولية لرؤوس الأموال أي "الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة" و حركات الأفراد بين الدول أي ظاهرة " الهجرة الدولية " .

وأمام هذا التباين في المفاهيم اتجه بعض الكتاب إلى استخدام اصطلاح التجارة الخارجية للدلالة على النطاق الضيق للتجارة الدولية*، بينما أطلق مفهوم التجارة الدولية للدلالة على التجارة الخارجية بالمعنى الواسع.⁴

و على الرغم من أن كل من التجارة الداخلية و التجارة الدولية تقوم على أساس الاعتماد المتبادل بين الأطراف التي يتم بينها التبادل، إلا أن التجارة الدولية تتعلق بالاعتماد المتبادل بين أطراف منفصلين جغرافيا، أين يتم التبادل بين أطراف تقع في دول مختلفة بينما التجارة الداخلية تتم بين أطراف داخل حدود الدولة الواحدة⁵. وتختلف التجارة الدولية في كثير من جوانبها وأوجهها عن التجارة الداخلية ومن ابرز أوجه الاختلاف ما يلي:

¹ Lazary, " le commerce international, paris ",2005 , p 12.

² رشاد العصار وآخرون، " اقتصاديات التجارة الخارجية"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 12.

³ زايري بلقاسم، " اقتصاديات التجارة الدولية"، دار الأديب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 13.

* وهذا ما سنأخذه في عين الاعتبار في الفصل التطبيقي.

⁴ سامي عفيفي حاتم، "التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم"، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1993، ص 37.

⁵ إيمان عطية ناصف. هشام محمد عمارة ، "مبادئ الاقتصاد الدولي"، المكتب الجامعي الحديث، مصر 2007 ص 8

- وجود مجموعة من القيود التي تحكم حركات التبادل الدولي تختلف عن تلك التي تحكم التبادل الداخلي، وتتعلق هذه القيود بتحركات السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.
- اختلاف العملات التي يتم بها التبادل دولياً ، فالمعاملات داخل دولة ما تتم تسويتها بنفس عملة الدولة، أما التعاملات الدولية تتطلب مدفوعات ومقبوضات بالعملات الأجنبية، و التي تتعرض للتقلب وفقاً لظروف العرض والطلب وكذا السياسات المختلفة التي تتخذها الدول لتحقيق استقرارها النقدي¹، ويترتب على هذه العملية أخطار وتعقيدات غير موجودة في التجارة الداخلية².
- اختلاف القوانين المنظمة لحركات التجارة الخارجية من دولة لأخرى، ولذلك يواجه المتعاملون في التجارة الخارجية قوانين مختلفة عن تلك التي تحكم تحركات السلع والخدمات داخل حدودهم الجغرافية.
- تعتبر الأسواق العالمية أسواقاً منفصلة بسبب اختلاف أشكال التدخل الحكومي، ويعد اختلاف خصائص الأسواق ما بين الدول من بين أهم العناصر التي تميز التجارة الداخلية عن التجارة الخارجية، فالأسواق العالمية حالة على الأقل تسودها المنافسة فيها أكثر من تلك الموجودة في الأسواق المحلية³.

ثانياً: أهمية التجارة الدولية

تتأتى أهمية التجارة الدولية من الدور المهم الذي تقوم به في جوهر ما يعرف بالعلاقات الاقتصادية الدولية التي أصبح تأثيرها يطغى على غيرها من أشكال العلاقات الدولية، فضلاً عن الدور الهام الذي تقوم به في الإنتاج والدخل الوطني والاستهلاك والتكوين الرأسمالي وتوزيع نمط الاستثمارات في أي اقتصاد من الاقتصاديات، إذ يبدو نشاط التجارة الدولية وكأنه محصلة لمختلف الأنشطة الاقتصادية، فهو يؤثر ويتأثر بها وهو المرآة التي تعكس كافة النشاطات الاقتصادية، وتظهر أهمية التجارة الدولية من خلال ما يلي:

- تقسيم العمل بمعنى أن تخصص كل دولة في إنتاج بعض السلع وتترك للدول الأخرى إنتاج بقية السلع بالرغم من أنها تستطيع هي إنتاج بعض هذه السلع أو كلها إذا رغبت في ذلك، وهذا يرجع إلى أن الموارد الاقتصادية غير موزعة توزيعاً عادلاً بين أجزاء العالم المختلفة⁴.

¹ عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، "أساسيات الاقتصاد الدولي"، منشورات حلي الحقوقية، مصر، 2003، ص 15.

² موردخاي كريانين، "الاقتصاد الدولي: مدخل السياسات"، ترجمة: محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطية، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2007، ص 27.

³ زايري بلقاسم، "اقتصاديات التجارة الدولية"، دار الأديب للنشر والتوزيع، الجزائر 2006 ص 15.

⁴ إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد عريقات، "مفاهيم ونظم اقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص 244.

- تعتبر التجارة الدولية أيضا أداة تقرب المسافات وتجتاز الحدود بين البلدان وخاصة في ظل وجود تطور في سبل المواصلات والاتصالات السلوكية واللاسلكية.
- تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة¹.
- تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا جوهريا على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية، وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على توفير العملات الأجنبية وماله من آثار على الميزان التجاري.²
- تعمل التجارة على زيادة الرفاهية الاقتصادية وذلك من خلال زيادة إشباع حاجات الأفراد من السلع والخدمات بانتقالها عن طريق التجارة الخارجية إلى جميع أنحاء العالم أو الحصول على هذه السلع بتكاليف أقل نتيجة لاستيرادها من دول لديها ميزة نسبية في إنتاجها.
- ما يمكن قوله هو أنه بفضل التجارة الدولية يصبح أي مورد لأي دولة ذا نفع كبير إذا أحسنت استغلاله لاكتفائها الذاتي وبفضل التجارة تصدره إلى باقي دول العالم.³

المطلب الثاني: مراحل تطور التجارة الدولية

إن التجارة الدولية في العصر الحالي لم تكن عليه كذلك منذ ظهورها و يمكن تقسيم مراحل تطور التجارة الدولية إلى ما يلي :⁴

أولاً: المرحلة الأولى (1498-1763)

ظهرت هذه المرحلة عن طريق الاكتشافات التي تمت في هذه الفترة و غزو القارات التي قام به التجار الأوروبيين، وهي تبدأ مع اكتشاف طريق الرجاء الصالح من طرف بارثولو ميو دياز (1488) و اكتشاف كريستوف كولومبس لأمريكا، ومنه لعبت التجارة الدولية دور المحرك في فك العزلة ما بين القارات.⁵

¹ رشاد العصار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 13.

² السيد محمد أحمد السريتي، "اقتصاديات التجارة الخارجية"، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للنشر، الإسكندرية، 2008 ص 15 .

³ موسى سعيد وآخرون، "التجارة الخارجية"، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2001 ، ص 15.

⁴ Jacques B.Gélinas, "La globalisation du monde, Laisser faire ou faire", Montréal, éd ecosociété, 2000 , P25.

⁵ فؤاد محمد الصقار، مرجع سبق ذكره، ص 12-19.

ثانياً : المرحلة الثانية (1763-1883)

يعود ظهور هذه المرحلة إلى النظام الإنتاجي الرأسمالي، في الجزء الثاني من القرن الثامن عشر والذي كان مركزه " إنجلترا" والتي كانت تعتبر في ذلك الوقت لب الاقتصاد العالمي؛ ويتميز الإنتاج في هذه المرحلة بالوفرة، مما أدى إلى تصدير الفائض المنتج إلى المستعمرات والتي كانت مجبرة على شراء هذه المنتجات، والتي بدورها كانت تمون الدول الأوروبية بالمواد الأولية؛ وبالتالي سمحت هذه المرحلة بتقسيم التجارة ما بين الدول الأوروبية والدول المستعمرة، والتي سمحت بظهور ما يسمى " بالتبادل اللامتكافئ" والذي يعتبر منبع التخلف الذي وقعت فيه هذه الدول المستعمرة.

ثالثاً : المرحلة الثالثة (1883-1980)

تظهر هذه المرحلة مع ظهور أول شركة متعددة الجنسيات " Standard Oil Tust " لـ جون روكفلر، وعليه من مميزات هذه الفترة هو ظهور الشركات المتعددة الجنسيات، وسيطرة العالم الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة.

رابعاً: المرحلة الرابعة (1980 - حالياً)

تتمثل هذه المرحلة بظهور الشركات العابرة للقارات والتي تتميز بطابع متميز بحكم وضعيتها، المتمثلة في إمكاناتها المالية و التكنولوجيا والتي تتعدى حدود البلدان و سلطة الدول؛ بالإضافة إلى ذلك تتميز هذه المرحلة بإعادة الهيكلة التي تربط بين الدول النامية و صندوق النقد الدولي، و ظهور المنظمة العالمية للتجارة والتي من شروطها سياسة الانفتاح و الحرية التجارية و تبني اقتصاد السوق¹؛ وفي هذه المرحلة ظهرت تسمية العولمة والتي تدل على اندماج أسواق السلع و عوامل الإنتاج، بالإضافة إلى الآثار السلبية على البيئة، وزيادة تعرض البلدان للصدمات الخارجية، بالإضافة إلى زيادة نسبة السلع الداخلة في التجارة التي يتم تصديرها².

¹ تسهيل التجارة من منظور تنموي :تحديات النمو الاقتصادي ورقة مقدمة إلى اجتماع الخبراء حول " تسهيل التجارة والنقل في منطقة الإسكوا"، 2، 1 مارس، بيت الأمم المتحدة، بيروت، 2011، ص4.

² شاهد يوسف، "تغيرات في مشهد التنمية"، مجلة التمويل والتنمية، العدد4، المجلد 36، ديسمبر 1999، ص15.

المطلب الثالث: التجارة الدولية و التخصص الدولي

توجد علاقة تبادلية بين التجارة الدولية و التخصص الدولي و تقسيم العمل، و يلاحظ على المستوى العالمي أن جميع الدول لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة و لفترة طويلة من الزمن، وإنما يتطلب الأمر أن تخصص كل دولة في إنتاج السلع و الخدمات التي تسمح ظروفها الاقتصادية و الجغرافية بإنتاجها و من ثم تبادلها بسلع و خدمات أخرى لا تستطيع إنتاجها أو نتجها بتكاليف أعلى لذا يكون لها من الأفضل استيرادها من الخارج¹.

و تتمثل أهم العوامل الرئيسية المؤثرة في قيام و تشكيل هيكل التخصص الدولي فيما يلي:

أولاً: التفاوت في الموارد الطبيعية.

حيث تختلف دول العالم اختلافا شاسعا فيما تمتلكه من موارد طبيعية، وهذا ما يؤدي إلى تباين منتجاتها و يحدد بالتالي ما يمكن أن تساهم به في التجارة الدولية.²

كذلك تختلف الموارد من حيث وفرتها و ندرتها، حيث يؤثر نضوب الموارد و كمية احتياطاتها على عمليات التجارة الدولية، فالولايات المتحدة الأمريكية مثلا تستورد كثيرا من المعادن رغم أنها تنتجها من أراضيها بكميات كبيرة لأسباب اقتصادية و سياسية، أو للاحتفاظ برصيد منها في أراضيها خشية نضوبها بسرعة إذا استمر استهلاكها بمعدلات متزايدة.

ثانياً: التفاوت في القوة البشرية.

تختلف الكثافة السكانية من دولة لأخرى، فالبعض تعاني من ارتفاع معدلات الزيادة للسكان، و بالتالي تتوفر هذه الدولة على طاقة هائلة من اليد العاملة، مما يؤدي إلى زيادة عرض العمال و بالتالي انخفاض الأجور، مما يشجع تلك الدولة في التخصص في إنتاج الصناعات الخفيفة، التي لا تتطلب مهارات فنية عالية، مثل صناعة النسيج في كوريا و الصين، و على العكس فقد تعاني دولة ما من نقص في عرض العمل، مما يؤدي إلى ارتفاع الأجور، فتتجه هذه الدول نحو الصناعات التي تتطلب كفاءات و مهارات جد عالية مثل صناعة السيارات، السفن و الطائرات.³

إضافة إلى هذا، فإن بعض الدول يتمتع سكانها بعدة مزايا تعود للظروف التاريخية و العادات و التقاليد أدت إلى اكتساب مهارة و خبرة عالميتين*، و بالتالي جعلها تخصص في نوع معين من السلع⁴.

¹ عادل أحمد حشيش، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2000، ص 21.

² فؤاد محمد الصقار، مرجع سبق ذكره، ص 41.

³ عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 23.

* فمثلا سكان سويسرا تفوقوا في صناعة الآلات الدقيقة و الساعات، و اشتهر الأمريكيون بصناعة السيارات و اشتهر سكان النرويج بأعمال الملاحه في حين الفرنسيون بإنتاج العطور و مواد التجميل.

ثالثا: التفاوت في حجم رؤوس الأموال.

يعتبر رأس المال من العوامل الأساسية التي تؤدي إلى التفاوت في الإنتاج بين دولة و أخرى فسيؤدي تمتع بعض الدول برصيد ضخم من رؤوس الأموال إلى تخصيصها في إنتاج السلع ذات الكثافة الرأسمالية طالما أن المقومات الأخرى لهذه الصناعات متوفرة لديها أما بالنسبة للدول التي تعاني من ندرة نسبية لرأس المال فإنها ستتخصص في بعض الصناعات البسيطة ذات الكثافة العمالية، ورغم أهمية رأس المال في مجال التخصص الدولي فقد أصبح من الممكن التغلب على ندرة رأس المال عن طريق الاستثمارات الأجنبية.¹

رابعا: توافر التكنولوجيا الحديثة.

فالدولة التي يتوفر لها سبق في استحداث التكنولوجيا الجديدة (سواء عن طريق الاختراع أو الابتكار) تصبح في وضع يسمح لها بإنتاج سلع و معدات إنتاجية عالية الثمن و على جانب كبير من التعقيد الإنتاجي.²

خامسا: نفقات النقل.

تعتبر نفقات النقل أحد أهم العوامل المؤثرة في التوطن الدولي للصناعات*، وقد ساعد النقل على قيام التخصص الدولي بتوسيعه لدائرة السوق أمام منتجات الدول المختلفة، فبعض الدول يمكنها أن تتخصص في إنتاج سلع معينة ولكن ارتفاع تكلفة نقل هذه السلع للعالم الخارجي يفقدها ميزة هذا التخصص.³

سادسا: فروق الأسعار.

إن الأساس المبدئي لقيام التجارة الدولية يكاد ينحصر في فروق الأسعار بين السلع المنتجة محليا وال السلع المستوردة من الخارج، حيث يؤثر الاختلاف في نفقات الإنتاج تأثيرا مباشرا على أسعار السلع سواء في السوق الداخلي أو الخارجي، فالمستهلك الرشيد يسعى إلى الشراء من أرخص الأسواق حتى يتمكن من تحقيق أقصى إشباع ممكن، أما المنتج فإنه يرغب في بيع منتجاته في أغلى الأسواق.

¹ عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره ، ص25.

² محمد إبراهيم عبد الرحيم، " العولمة و التجارة الدولية " ، مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص 56.

* فالوطن يتم إما بالقرب من المادة الخام أو بالقرب من الأسواق، لذلك نجد الدولة تعمل على إقامة بعض صناعاتها قرب السواحل و الموانئ على قدر الإمكان حتى تتمكن من توسيع نطاق تسويقها لمنتجاتها، و محاولة تخفيف قدر الإمكان لتكاليف النقل، علما أن تكلفة النقل البحري أقل بكثير من النقل الجوي.

³ محمود يونس، "أساسيات التجارة الدولية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1993، ص 15.

المطلب الرابع: مؤشرات وأنماط تحليل التجارة الدولية

إن العديد من مشاكل القطاعات الاقتصادية تنعكس وتجد تفسيرها في قطاع التجارة الدولية ولذا فمؤشرات التجارة الدولية توفر مؤشرات اقتصادية لتحليل الواقع الحالي لطبيعة الهيكل الإنتاجي وقدرة الاقتصاد المحلي على توفير السلع لتصديرها، وتحليلها يفسر بالضرورة الكثير من المواقف والقرارات السياسية ويلقي الضوء على كيفية مواجهة مهمة إعادة بناء الهياكل الإنتاجية وتقليص تبعيتها في إطار سياسات اقتصادية والتي تشكل السياسة التجارية جزءاً عضويًا منها.¹

أولاً: مؤشرات تحليل التجارة الدولية

تعتبر التجارة الخارجية بمثابة المرآة التي تعكس طبيعة الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني من حيث مستوى تطوره ودرجة ارتباطه بالاقتصاد العالمي، يستعمل في مجال التجارة الخارجية العديد من الأدوات التي تساعد على قياس أهميتها في الاقتصاد الوطني والتي تتمثل في:

1-درجة الانفتاح الانكشاف الاقتصادي على الخارج:

تكمن أهمية درجة الانكشاف في تبيان أهمية التجارة في الاقتصاد الوطني ويمكن من خلالها قياس مدى حساسية الاقتصاد الوطني للمؤثرات الخارجية ويسمى هذا المؤشر بمعامل التجارة الخارجية E ويسمى أيضا بدرجة الانفتاح الاقتصادي ويتم احتسابه وفق المعادلة التالية:²

$$E = \frac{(X + M)/2}{PIB} * 100$$

حيث: M: الواردات.

X: الصادرات.

PIB: الناتج الداخلي الخام.

ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى عمق اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته وللحصول منه على حاجاته من السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية والتبعية للخارج ومن ثم إلى مدى حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية والسياسات المالية والاقتصادية والتجارية للشركاء التجاريين والاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية والأحداث السياسية العالمية.³

¹ حربي محمد عريقات، "مبادئ الاقتصاد الجزئي و الاقتصاد الكلي: التجارة الخارجية"، كلية عمان الأردن، 1997، ص267-290.

² Michel Zebato, *Macroéconomie élémentaire*, Paris, Armand colin, 1996, P 84.

³ Balass B , "The theory of economic integration", Geoge Allen, Unun LTD , london , 1962,p75

إلا أن هذه النسبة لا تدل في حد ذاتها على درجة التطور أو التخلف الاقتصادي لدولة ما، إذ يمكن لدولة متخلفة وأخرى متطورة أن تكون لهما نفس النسبة.¹

2- نصيب الفرد من التجارة الخارجية:

يؤدي هذا المؤشر إلى معرفة متوسط ما يحصل عليه الفرد الواحد من مجموع التجارة الدولية (صادرات + واردات) بقسمة مجموع حجم التجارة الخارجية على عدد السكان.

نصيب الفرد من التجارة الخارجية = (قيمة الصادرات + قيمة الواردات) / عدد السكان

كما يمكننا التعرف على متوسط نصيب الفرد من الصادرات أو الواردات كما يلي:

نصيب الفرد من الواردات = قيمة الواردات / عدد السكان.

نصيب الفرد من الصادرات = قيمة الصادرات / عدد السكان.

3- متوسط ميل الاستيراد:

يبين مدى تبعية الإنتاج الوطني للإنتاج العالمي، ولهذا نستخرج نسبة قيمة الواردات إلى مجموع الدخل الوطني، فالواردات إنما تشتري بجزء من الدخل الوطني. ويتم قياس هذا المؤشر على النحو التالي:

متوسط ميل الاستيراد = $\frac{\text{قيمة الواردات}}{100^*}$

قيمة الدخل الوطني

تدل هذه النسبة على مدى مساهمة الإنتاج العالمي في تكملة الإنتاج الوطني²، وكلما كان اعتماد الدولة على الواردات كبير، كلما كانت النسبة مرتفعة ولكن لا يمكن أن يعد ذلك دليلا على فقرها أو غناها.

4- معدلات التبادل:

تشير معدلات التبادل إلى العلاقة الموجودة بين الصادرات والواردات، أي كم وحدة من السلع المستوردة تحصل عليها الدولة مقابل كل وحدة من السلع المصدرة، ويستخدم الاقتصاديون العديد من الأساليب الإحصائية لقياس معدل التبادل والمقياس الشائع بهذا الصدد هو معدل التبادل القيمي الذي يمثل النسبة المئوية النقدية للصادرات إلى الواردات.

فإذا كانت هذه النسبة تزيد عن نسبة 100% يعتبر هذا مؤشر على تحسن التبادل التجاري والعكس في حالة انخفاضه.

¹ مدياني محمد، "دراسة قياسية للواردات في الجزائر خلال الفترة (1970-2006)"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2009، ص 5.

² زايري بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 33.

ثانياً: الميزان التجاري وأنماط تحليل التجارة الدولية

تعمل كل دولة على تسجيل كل عمليتها مع العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة، ويسمى هذا السجل بالميزان التجاري، ويأخذ تحليل هذا الميزان ومراقبة تطوره أهمية كبيرة.

1- تحليل الميزان التجاري: يمثل الميزان التجاري قسماً رئيسياً من ميزان المدفوعات، وهو يعرف بأنه البيان الذي يشمل على كافة البنود الدائنة والمدينة لكل من الصادرات والواردات من السلع والخدمات. وينقسم إلى:¹ التجارة المنظورة والتجارة غير المنظورة.

وفي معناه الضيق، الميزان التجاري يظهر إجمالي الصادرات والواردات للسلعية فقط، فهو يبين في معناه الضيق قيمة الصادرات والواردات المنظورة خلال مدة معينة عادة ما تكون سنة.²

ودراسة الميزان التجاري فرصة لاكتشاف مدى ارتباط النشاط الاقتصادي الوطني بالنشاط الاقتصادي في الخارج، فالصادرات تعبر عن طاقة الاقتصاد الوطني الإنتاجية، كما أن الواردات تعبر عن مدى عجز القاعدة الإنتاجية الوطنية عن الاستجابة للحاجات المحلية، ويدل الفائض في الميزان التجاري عن عجز الاستيعاب المحلي (مجموع النفقات الوطنية) عن امتصاص مجموع الإنتاج الوطني، بينما يعبر العجز فيه عن عدم قدرة القاعدة الإنتاجية الوطنية عن الاستجابة لحاجيات الاستيعاب المحلي.³

2 - أنماط تحليل التجارة الدولية:

ليس لكل فائض مسجل نفس الآثار الاقتصادية*، وعليه فمن أجل دراسة متبصرة للميزان التجاري ورصيده علينا أن نتعرض إلى أنماط تحليل التجارة الدولية وهيكل الميزان التجاري، وتوزيع المبادلات جغرافياً.

أ - النمط الزمني :

حيث تسمح البيانات الإحصائية المتاحة عن الصادرات والواردات بتحليل تطورها عبر الزمن وقياس معدل نمو كل منهما، وهل هذا النمو يعود إلى الكميات، أم إلى الأسعار الدولية. وتحت أي ظرف؟ فتطور رصيد الميزان التجاري عبر الزمن يعطينا صورة عن النظام الإنتاجي الوطني، حيث تطور

¹ طارق الحاج، "علم الاقتصاد ونظرياته"، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 1998، ص182.

² BENISSAD (M.E), " cours d'economie internationale", OPU. ALGER ,p20.

³ هجير عدنان زكي، " الإقتصاد الدولي"، دار الفكر، دمشق، 2008، ص255.

* فبعض الدول المصدرة للثروات الطبيعية (بترول خام، مواد معدنية. . الخ)، حتى وإن حققت فائضاً، والذي قد يدوم لسنوات تحت ظروف معينة، لكن هذا الفائض لا يُعتد به. فما هو إلا عملية تحويل تقوم بها هذه الدول لثرواتها الطبيعية القابلة للنفاذ، أو جزء منها إلى موجودات نقدية سائلة، قد تستخدمها لاستيراد مواد استهلاكية. ففي مثل هذه الحالة لن يكون للفائض المسجل أي تأثير على هيكل الاقتصاد الوطني، ولن يؤدي إلى زيادة الاستخدام، بل بالعكس يؤدي إلى استنفاذ ثروات وطنية محدودة.

الصادرات (مع ثبات نسبي في الأسعار) يعبر عن تحسن القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الدولية، وهذا يرجع لتحسن الكفاءة الإنتاجية الوطنية، أو ناتج عن استخدام عناصر إنتاج إضافية كانت معطلة.

ب - النمط الهيكلي

يقصد بالنمط الهيكلي للتجارة الدولية بيان السلع أو مجموعات السلع التي تتكون منها الصادرات والواردات. بهذا الشكل يمكن أن نتعرف على استخدامات هذه الواردات، وبالتالي دورها في النشاط الاقتصادي الوطني، وهل هي سلع صناعية تدخل في قطاع الإنتاج، و من شأنها زيادة الطاقة الإنتاجية الوطنية، أم أنها سلع استهلاكية تدل على عدم قدرة الإنتاج الوطني عن الاستجابة للطلب المحلي. كما أن النمط الهيكلي للتجارة الدولية يقودنا إلى معرفة درجة التركيز السلعي للصادرات والواردات، بمعرفة الوزن النسبي للسلع أو مجموعات السلع المصدرة أو المستوردة بالنسبة لمجموع الصادرات أو الواردات على التوالي¹.

ج- النمط الجغرافي :

يسمح النمط الجغرافي للتجارة الدولية بدراسة اتجاه المبادلات التجارية نحو الدول أو التكتلات الاقتصادية، وتحديد مدى تركيزها أو تنوعها، بغرض إبراز مدى اعتماد الدولة في مبادلاتها الخارجية على دولة واحدة أو أكثر، فكلما كان عدد المتعاملين أكبر كان ذلك أحسن، وتزداد مخاطر الاعتماد على الخارج كلما زاد تركيز التعامل الخارجي في أطراف محدودة.²

¹ عبد الهادي يموت، "التعاون الاقتصادي العربي"، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1983، ص43

² نفس المرجع و الصفحة سابقا.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الدولية.

تعود أسباب قيام التجارة الدولية إلى المشكلة الاقتصادية هذا ما أدى إلى ظهور عدة نظريات تبحث في دراسة وتحليل المشكلة الاقتصادية في إطارها الدولي وفي أسس التبادل التجاري وكيفية تفاعل مجموعة من الاقتصاديات الوطنية المتباينة والمتداخلة مع بعضها البعض من أجل تخصيص الموارد المحدودة على الحاجات الإنسانية المتعددة.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية

لقد جاءت النظرية الكلاسيكية كرد فعل لآراء المذهب التجاري*، التي كانت سائدة قبل ذلك والتي كانت تدعو إلى ضرورة فرض القيود على التجارة الدولية من قبل الدولة، قصد الحصول على أكبر كمية ممكنة من المعادن النفيسة (ذهب وفضة)¹، باعتبارها مقياس لقوة الدولة، كما دافع الكلاسيك عن حرية التجارة الدولية، وترجع بداية ظهور النظرية الكلاسيكية إلى الفترة ما بين أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر.

أولاً: نظرية النفقات المطلقة

رائد هذه النظرية هو آدم سميث** الذي يعتبر مؤسس المدرسة الكلاسيكية، حيث اعتبر التكاليف المطلقة كأساس لتفسير نمط واتجاه التجارة الخارجية والمكاسب الناجمة عنها، وحسب هذه النظرية فإنه إذا كانت دولة أجنبية توفر سلعا ذات تكلفة منخفضة من تكلفتها إنتاجها محليا، فإنه لا بد من شراء السلعة من هذه الدولة والتركيز على إنتاج وبيع السلع التي تنتج محليا بأكثر فعالية، و العامل الوحيد الذي يدخل في تحديد نفقة الإنتاج اللازمة لإنتاج السلعة هو العمل². ويقول آدم سميث في هذا الصدد:

* التجار يون أو المراكنتيليون يطلق على أنصار ومفكري تلك الإيديولوجية التي سادت الدول الأوروبية مدة ثلاثة قرون من 1450 إلى 1750، والتي كانت تعمل على تركيز السلطة والملكية في يد الدولة، وقد عرفت المراكنتيلية عدة اتجاهات فكرية تعبر كل منها عن فترة تاريخية وبنية اقتصادية، أكثر مما تعبر عن نظرية بالمعنى الصحيح، حيث تقوم أفكار التجارين على بعض التعليمات العملية التي وضع أسسها "أنطوان دي مونكريتيان". وكان من أهم مفكري هذا الاتجاه كل من: Ortiz, Duc Cafrá, Louis Bodin Tomas Man.

¹ أحمد كواز " التجارة الخارجية و التكامل الاقتصادي الإقليمي"، جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية العدد الواحد وثمانون، مارس، 2009، ص 2.

** آدم سميث (1723-1790): اقتصادي سكتولوندي، من أبرز كتاباته كتاب ثروة الأمم (1776).

² Alain Samuelson, " Economie internationale contemporaine (Aspects réels et monétaires)", Alger, opu, 1993 p66

"إذا البلد الخارجي أمكنه تزويدنا بسلع ذات أحسن سعر من تلك التي نستطيع إنتاجها، من الأحسن شراء هذه السلعة عن طريق جزء من السلع التي لنا ميزة مطلقة فيها"¹.

لنظرية النفقات المطلقة حدود، من أبرزها أنها لا تعطي أهمية إلا لشروط العرض، حيث أنها لا تفسر محددات الربح عند كل بلد؛ بالإضافة إلى ذلك لم يفرق " آدم سميث " بين التجارة الداخلية و الخارجية²؛ كما أن هذه النظرية تفسر قيام التبادل والتخصص في حالة التفوق المطلق وفي الحالة المعاكسة لم تتمكن هذه النظرية من التأكيد على ضرورة وجود التبادل³، والنظرية التي قامت بتفسير هذه الحالة هي نظرية النفقات النسبية.

ثانياً: نظرية النفقات النسبية

لقد عرف قانون الميزة النسبية منذ سنة 1817 وقد أثبت أنه واحد من أكثر القوانين استخداماً في مجال الاقتصاد، حيث لا يزال ذا أهمية كبيرة إلى يومنا هذا، وتعود نظرية النفقات النسبية إلى دافيد ريكاردو*، حيث اعتبر أن كل البلدان لها المنفعة في التجارة الدولية وتمثل نظرية النفقات النسبية في أن أي بلد من البلدان يمكنه الاستفادة من التبادل مع الآخر إذا كان متخصص في إنتاج السلع التي لها أكبر إنتاجية عمل أو تكنولوجيا أفضل أو تكلفة إنتاج أقل بالمقارنة مع غيرها من المنتجات في البلدان المتبادل معها.⁴

و حاول "دافيد ريكاردو" الاقتراب من الواقع، ولكن رغم ذلك فإنه انتقدا كثيراً، ومن بين الانتقادات التي وجهت له هي بساطته في عرض النظرية؛ حيث فيما يخص عدم انتقال عوامل الإنتاج خاصة رأس المال غير محققة في الواقع، بالإضافة إلى ذلك فإن انخفاض نفقة الإنتاج الناتجة عن الإنتاج الكبير لم يؤخذ بعين الاعتبار، بدون أن ننسى الدور الذي تلعبه نفقة النقل في تحديد التبادل الدولي والتي أهملت؛ أما فيما يخص الفكرة الجوهرية المتعلقة بنفقة الإنتاج، فإنها انتقدت حيث أنها أهملت أثمان السلع والتي لها دور في تحديد التبادل؛ بالإضافة إلى إهمال الطلب على هذه السلع.⁵

¹Peter Ludert et Thomas A.Pugel, " Economie internationale", 10^e Edition ,Paris,ED Economica,1997,p37-38.

² زينب حسين عوض الله، زينب حسين عوض الله، " الاقتصاد الدولي "، دار الجامعة الجديدة، 2005، ص48.

³ رضا عبد السلام، "العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص23

* دافيد ريكاردو(1772-1823): مفكر اقتصادي إنجليزي، محلل للرأسمالية الليبرالية من مؤلفاته " Les principes de l'économie politique 1817".

⁴ Anne hanaut.El Mouloub Mouloud , "économie international", longloit PAO FAB 2002 p 43.

⁵ عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص81.

ثالثا: نظرية القيم الدولية لجون استيوارت ميل

تسمى هذه النظرية كذلك بنظرية "ريكاردو- ميل" * ففي حين اكتفى "دفيد ريكاردو" في عرضه على أن التخصص الدولي يعود بالفائدة على البلدين طالما أن معدل التبادل الدولي يقع بين الحد الأدنى والحد الأقصى لثمن إحدى السلعتين بالنسبة للأخرى¹؛ فقد أوضحت نظرية القيم الدولية أن معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات و واردات كل دولة متساوية.²

وفقا لجون استيوارت فإن معدل التبادل الدولي يحدد الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى، ومن ثم فهو المقارنة بين ثمن صادرات الدولة و ثمن وارداتها، فإذا قسمنا ثمن الوحدة من صادرات أي دولة على ثمن الوحدة من وارداتها فإن النتيجة تمثل عدد الوحدات المستوردة التي يمكن الحصول عليها لقاء كل وحدة تصدر إلى الخارج.³

حسب نظرية النفقات النسبية في التجارة الدولية فإن عملية التبادل الدولي تقوم على أساس اختلاف النفقات النسبية للإنتاج في مختلف البلدان، غير أن هذه النظرية لم توضح الأسباب التي أدت إلى اختلاف النفقات النسبية بين هذه البلدان، فهي تحدد لنا متى تقوم التجارة الدولية ولكنها لا تفسر لنا لماذا تقوم هذه التجارة، وعموما يمكن القول أن النظرية الكلاسيكية فتحت الباب لنقاشات مستقبلية واسعة حول تفسير قيام التجارة الدولية.

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية

استمرت النظرية التقليدية في تفسير التجارة الدولية، إلى غاية الحرب العالمية الأولى، إلا أن المرحلة الأولى للنظرية النيوكلاسيكية ما هي إلا إعادة صياغة نظرية النفقات النسبية، وذلك بإدخال المنفعة في تفسير التجارة الدولية، و التخلي عن النفقة المحددة على أساس العمل؛ أما المرحلة الثانية تتمثل في إعطاء أسباب وجود التجارة، عن طريق عوامل الإنتاج و أسباب وجود الاختلاف في الأسعار النسبية، والأجور.

* جون استيوارت ميل (1806-1873) : اقتصادي إنجليزي من مؤلفاته (Principes d'économie politiques, 1848)، وسميت هذه النظرية "ريكاردو- ميل" وهذا راجع لكون نظرية القيم الدولية عبارة عن توسع لنظرية النفقات النسبية لـ "دفيد ريكاردو"، حيث قام "جون استيوارت ميل" بالإضافة إلى هذه الأخيرة عامل الطلب في تحديد المستوى الذي يستقر فيه معدل التبادل.

¹ Michel Zebato, *Macroéconomie élémentaire*, Paris, Armand colin, 1996, P 84.

² محمد عبد العزيز، "الاقتصاد الدولي"، الإسكندرية، دار الجامعة المصرية، 2000، ص 23-24.

³ زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 16

أولاً: نظرية نفقة الاختيار لهابلر

تعود نظرية نفقة الاختيار إلى الاقتصادي "هابلر Habler (1936)", حيث انتقد الأساس الذي تقوم عليه نظرية العمل في القيمة بالاعتماد على نفقة الاختيار وتكلفة الفرصة البديلة Opportunity cost*، وبالتالي فإن الدولة التي تتمتع بانخفاض في تكلفة الفرص البديلة لأحد السلع تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها.¹ و في رأيه أن تكلفة إنتاج سلعة ما لا تقاس بكمية العمل التي بذلت في إنتاجها، و لكن تتكون من جميع السلع الأخرى التي كان يمكن للمجتمع أن ينتجها بنفس الموارد المستخدمة في إنتاج هذه السلعة دون غيرها، و على هذا تكلفة الفرصة البديلة ليست نفقة إنتاج يتم إنفاقها بالمعنى الصحيح وإنما النفقة التي ضحى بها من اجل إنتاج سلعة من السلع.²

ثانياً: نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج

يعتبر كل من "هيكشر و أولين**" من رواد نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج؛ حيث يندرج عملهم في الإطار العام لفرضيات النموذج الكلاسيكي، أي أن عوامل الإنتاج لا تنتقل من بلد إلى آخر؛ وتعود فكرة الاختلاف في الندرة النسبية لعوامل الإنتاج إلى "هيكشر"، حيث أنه يرى بأن ندرة عوامل الإنتاج شرط ضروري لاختلاف التكاليف النسبية بما يؤدي إلى ظهور التبادل الدولي؛ ويشير "هيكشر" أن الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج تكون نفسها في دولتين، ولا يمكن إحلال عامل بعامل آخر في دولة دون القيام بنفس العملية في الدولة الأخرى، يقوم "أولين" بتطوير أفكار "هيكشر" بتأكيد دور الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج؛ وتعتبر مساهمة كل واحد منهما صياغة لما يسمى بنظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج.³

من الانتقادات الموجهة إلى نظرية النفقات النسبية لعوامل الإنتاج، أنها تتركز على عدم وجود اختلافات أخرى بين الدول من حيث الذوق والتكنولوجيا؛ حيث وجود مثل هذه الاختلافات قد يؤدي إلى عدم تحديد العلاقة بين عوامل الإنتاج وأسعار السلع⁴، بالإضافة إلى ذلك فإن تبادل وإنتاج

* تكلفة الفرصة البديلة هي مقدار ما نضحى به من أحد السلع مقابل الحصول على وحدة إضافية من السلعة الأخرى.

¹ محمد سيد عابد "التجارة الدولية" الطبعة الثانية، مكتبة الإشعاع الفنية، جامعة الإسكندرية 1999، ص 62.

² إيمان عطية ناصف " مبادئ الاقتصاد الدولي " دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2008، ص 48

** إيل هيكشر(1919): إقتصادي سويدي مختص في التاريخ الاقتصادي ومن مؤلفاته The effect of foreign trade on the distribution of income

برتلن أولين (1933): اقتصادي وسياسي سويدي حائز على جائزة "نوبل" ومن مؤلفاته " Interregional Trade "

³ محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، " الاقتصاد الدولي"، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1999، ص 20-21.

⁴ رشاد العصار، مرجع سبق ذكره، ص 30.

السلع والخدمات يتم في ظل شروط المنافسة الكاملة، وهذا ما يؤدي بهذه النظرية إلى عدم الأخذ بعين الاعتبار إنتاج وتبادل السلع في ظل الأسواق الاحتكارية.¹

و انطلاقاً من الانتقادات الموجهة لهذه النظرية فقد قام "ليونتيف"^{*} عام 1951 باختبار صحة نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج من خلال دراسته للأساس الهيكلي للتجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبقية العالم، حيث استخدم فيه أسلوباً جديداً في التحليل الاقتصادي عرف باسم "جدول المدخلات والمخرجات"².

حيث يعتبر أن الولايات المتحدة تتوفر أو تنعم برأس المال مقارنة بدول العالم الأخرى و أراد أن يبين أن الصادرات الأمريكية من المفروض أن تحتوي على عامل رأس المال يفوق وارداتها؛ ولكنه تحصل في اختبارها على عكس ذلك؛ حيث لاحظ أن الصادرات الأمريكية تحتوي على عامل العمل يفوق رأس المال، وهذا ما يناقض نظرية النفقات النسبية لعوامل الإنتاج لهيكشر و أولين وقد عرف هذا باسم "الغز ليونتيف".

ولقد ظهرت تفسيرات عديدة لنتائج دراسة ليونتيف السابقة، وفيما يلي نستعرض بعض من هذه التفسيرات:³

أ- رأس المال البشري وفعالية عنصر العمل:

حاول ليونتيف نفسه تفسير التناقض استناداً إلى أن كفاءة وإنتاجية العامل الأمريكي تفوق كفاءة وإنتاجية العامل الأجنبي بمقدار ثلاثة أمثال فربما تكون الولايات المتحدة دولة وفيرة العمل إذا قمنا بمضاعفة القوة العاملة الأمريكية بثلاثة أمثالها، ومقارنة الرقم الذي تم الحصول عليه بمقدار رأس المال المتاح في أمريكا.

كما ركزت الدراسات في السنوات الأخيرة بصفة خاصة على الاستثمار في رأس المال البشري human capital كتفسير لتدفقات التجارة من ناحية، وكتبرير للغز ليونتيف من ناحية أخرى.

1 سامي عفيفي حاتم، "التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم"، مرجع سبق ذكره، ص 68 - 73.

* ليونتيف Leontief Wassily (1906-1980): اقتصادي أمريكي من أصل روسي، أعماله متعلقة بالتبادل الاقتصادي ما بين القطاعات، حائز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1973. وصدرت دراسته في كتاب نشر سنة 1953 بعنوان: Domestic production and foreign Trade, the American capital position Re-examined, in economica internationale, 1953

² سامي عفيفي حاتم، "الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية"، الكتاب الأول، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2005، ص 170

³ Bernard Guillochon, "Economie internationale", 2^e édition, Paris, dunod, 1998, p61-62

فالدول كالأفراد تستثمر للمستقبل ليس فقط بتراكم رأس المال العيني في شكل عدد وآلات وإنشاءات ومخزون وغير ذلك ولكن أيضا بالإنفاق على التعليم والتدريب، أي الاستثمار في البشر.

ويترتب على هذا الاستثمار الأخير ارتفاع في مستوى إنتاجية ومهارة العاملين، وقدرتهم على إنتاج ما لا يستطيع غيرهم من العمالة العادية إنتاجه من سلع عالية التعقيد، و عليه يمكن تقسيم عنصر العمل إلى مجموعتين متميزتين بحسب مستوى المهارة والتدريب، فالمجموعة الأولى تضم العمل بالمفهوم التقليدي أو العمل غير الماهر، وتضم المجموعة الثانية العمل الماهر (أو رأس المال البشري) وبالتالي يمكن الإشارة إلى بعض المنتجات باعتبارها كثيفة المهارة.

ب- تمييز الطلب:

فإذا كانت الدولة الغنية في رأس المال تفضل استهلاك المزيد والمزيد من السلع كثيفة رأس المال فإنه لا يبقى فائض للتصدير، ولذا فإنها قد تصدر السلع كثيفة العمل بدلا من تصدير سلعة الميزة، ويطلق على هذه الحالة اصطلاح انعكاس أو تمييز الطلب. وبذلك يمكن تفسير اللغز على أساس رغبة الولايات المتحدة في استهلاك المزيد من السلع كثيفة رأس المال، مما يقودها إلى استيرادها من باقي العالم بالرغم من امتلاكها الكثير من رأس المال بالنسبة لكل عامل.

ت- هيكل الحماية:

حاول تريفز Travis في دراسته عام 1971 تفسير لغز ليونتييف من خلال سياسة التعريفية الجمركية الأمريكية، والتي لوحظ تشددها في مواجهة الواردات كثيفة العمل. فقد كانت أكثر الصناعات احتياجا للحماية في الولايات المتحدة هي الصناعات كثيفة العمل، الأمر الذي حد من تدفق الواردات كثيفة العمل إلى أمريكا، أما الصناعات كثيفة رأس المال فهي صناعات قوية لا تحتاج إلى حماية، ومن ثم لم تميز السياسة التجارية الأمريكية ضدها، الأمر الذي أدى إلى تدفقها بشكل أسهل من الصناعات كثيفة العمل. كما أن الواردات الأمريكية في دراسته ليونتييف كانت في معظمها نפט خام ونحاس وورصاص خام... الخ والسبب في استيرادها ببساطة هو عدم استطاعة أمريكا إنتاجها. وتتصف هذه المنتجات بأنها أكثر كثافة رأسمالية من كثير من المنتجات الأخرى.

المطلب الثالث: الاتجاهات الجديدة في تفسير التجارة الدولية

تتمثل الاتجاهات الجديدة في تفسير التجارة الدولية في إدخال ما يسمى بالديناميكية والابتكار، في تفسير التجارة الدولية.

أولاً: تفسير ليندر لقيام التجارة الدولية

أول من قام بتحليل التبادل الدولي للسلع المتشابهة ما بين دول ذات تطور متشابه هو الاقتصادي السويدي ستيفان ليندر (Linder (1961)¹، حيث يشترط أن يكون الإنتاج مرتبطاً بالطلب، و يرى لندر أن تغيير التجارة الدولية باختلاف نسب عناصر الإنتاج مبالغ فيه بدرجة كبيرة، و هذا لا يعني أن اختلاف نسب عناصر الإنتاج لا قيمة له على الإطلاق في تفسير التبادل الدولي. و لقد فرق لندر بين نوعين من السلع: المنتجات الأولية و السلع الصناعية، فبالنسبة للمنتجات الأولية يرى ليندر أن تبادلها يتم طبقاً للميزة النسبية، أما فيما يتعلق بالسلع الصناعية فيرى أن الأمر أكثر تعقيداً، فهناك مجموعة من العوامل تحدد الصادرات المحتملة و الواردات المحتملة، و هناك مجموعة أخرى من العوامل تحدد الصادرات الفعلية و الواردات الفعلية كحجم الطلب المحلي الذي يحدد الصادرات المحتملة، أما الواردات المحتملة لبلد ما، يتحدد بالطلب المحلي عند الأسعار الجارية² في حين أن الصادرات و الواردات الفعلية هي محصلة ما يسميه القوى الخالقة للتجارة و القوى المعوقة للتجارة.

بخصوص القوى الخالقة للتجارة، تتمثل في:

- عنصر المنافسة الاحتكارية.
 - الاختلافات في درجة تمثيل الطلب للمنتجات المختلفة في البلدان المختلفة.
 - اختلاف نسب عناصر الإنتاج بالنسبة للسلع ذات الطلب المتداخل في البلدين.
- أما القوى المعوقة للتجارة، هي:
- عامل المسافة.
 - نفقات النقل.
 - القيود المفروضة على التجارة³

¹ رشاد العصار، وآخرون، مرجع سابق، ص 44

² محمد راتول، " الاقتصاد الدولي"، جامعة الشلف، 2005-2006، ص 21، 22.

³ حاتم سامي عفيفي، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم، مرجع سبق ذكره، ص 87-88.

ثانياً: نظرية اقتصاديات الحجم

تعتبر تطور لنموذج هكشر-أولين لنسب عناصر الإنتاج بإدخالها وفورات الإنتاج الكبير* كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة، وتعتبر هذه النظرية أن توفر سوق داخلية شرطاً ضرورياً لتصدير السلع التي يتم إنتاجها في ظل اقتصاديات الحجم والمتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج¹، وعليه يمكن القول أن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير هيكل التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير² مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، فرنسا، إنجلترا، إيطاليا في إنتاج السلع التامة الصنع أو السلع الاستهلاكية، في حين الدول الصناعية ذات السوق الداخلي الصغير مثل بلجيكا، هولندا، اليونان والدول الاسكندنافية في إنتاج السلع نصف مصنعة أو السلع الوسيطة.³

و نميز بين نوعين من اقتصاديات الحجم، هناك ما يسمى باقتصاديات الحجم الداخلية واقتصاديات الحجم الخارجية، فالأولى تعود إلى الانخفاض في متوسط تكاليف الإنتاج عندما تتوسع المنشأة في الإنتاج، وعليه فإقتصاديات الحجم الداخلية أو زيادة عائد التوسع إنما هو شيء داخلي متعلق بالمؤسسة، أما الوفورات الخارجية فتتحقق نتيجة نمو الصناعة التي تنتمي إليها تلك المؤسسات، فعندما تنمو الصناعة تؤدي إلى تحقيق الكثير من التغييرات الصغيرة كإخفاض أسعار بعض المدخلات وارتفاع الإنتاجية الطبيعية لبعض المدخلات.⁴

ثالثاً: نظرية الفجوة التكنولوجية

يعود تفسير طبيعة التبادل الدولي عن طريق التطور التكنولوجي* إلى بوسنر 1960 حيث أطلق اسم تجارة الفجوة التكنولوجية على النموذج الذي أسسه وهو "نموذج الفجوة التكنولوجية".⁵ إن نموذج الفجوة التكنولوجية يتضمن أن الدولة صاحبة الاختراع تتمتع باحتكار مؤقت في إنتاج وتصدير السلعة ذات التقدم التكنولوجي، وبزوال هذا الاحتكار المؤقت يزول التفوق التكنولوجي لهذه الدولة وتصبح دوال إنتاج السلعة محل الدراسة متشابهة بين الدول، ويمكن استخدام الشكل التالي لتوضيح هذا النموذج:

* يكون هناك اقتصاديات الحجم أو وفورات الحجم عندما يترتب على زيادة معينة من عناصر الإنتاج زيادة أكبر في كمية الإنتاج.

¹ P ENGLISH, " Développement commerce et OMC", Economica Paris, 2004, p10

² خالد محمد السواعي " التجارة الخارجية و التنمية", دار المناهج للنشر و التوزيع، 2006، ص 95

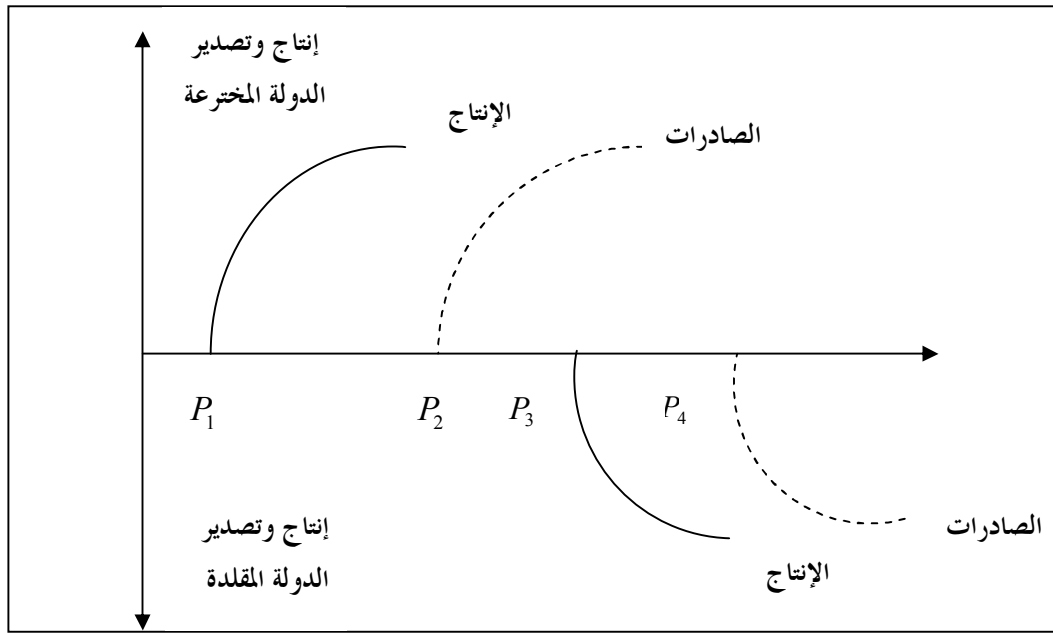
³ حاتم سامي عفيفي، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم، المرجع السابق، ص 48.

⁴ زايري بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 191.

* يمكن تعريف التكنولوجيا على أساس تحويل المعرفة العلمية إلى سلع و منتجات صناعية.

⁵ Christian Aubin, Philippe Norel, "Economie internationale, Faits, théories et politiques", Paris, édition, du seuil, 2000, p25-26.

الشكل (1-1) التجارة الخارجية وفقا لنموذج الفجوة التكنولوجية



المصدر: حاتم سامي عفيفي، "الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 240.
 إن الرسم البياني أعلاه يوضح كيفية الإنتاج والتصدير وفقا لنموذج الفجوة التكنولوجية، والذي من خلاله يمكن تحديد "فجوة الطلب" من جهة، و "فجوة التقليد" من جهة أخرى، وذلك كما يلي:
 - فجوة الطلب: وهي عبارة عن تلك الفترة الزمنية التي تقع بين بداية ظهور إنتاج سلعة دورة المنتج في الدولة صاحبة الاختراع عند P_1 ، وبداية استهلاك تلك السلعة في الخارج عند P_2 .
 - أما فجوة التقليد: فتتمثل في تلك الفترة الزمنية التي تفصل بين بداية الإنتاج في الدولة صاحبة الاختراع عند P_1 ، وبداية إنتاج نفس السلعة في الخارج عند P_3 .
 وانطلاقا من تحديد فجوتي الطلب والتقليد، يعرف "بوسنر" تجارة الفجوة التكنولوجية رياضيا على أنها دالة في الزمن محصورة بين فجوة الطلب $(P_2 - P_1)$ وفجوة التقليد $(P_3 - P_1)$ وتعرف على أنها تلك التجارة التي تحدث خلال الفترة الزمنية التي تبدأ بقيام الدولة المخترعة بتصدير المنتج أو السلعة الجديدة، وبداية الإنتاج لهذه السلعة في الدول المقلدة.¹

رابعا: دورة حياة المنتج

في سنة 1966 جاءت نظرية دورة حياة المنتج للاقتصادي فرنون، كنظرية مكملة لتحليل " بوسنر" بحيث أنها تعتمد على نفس المبدأ المتمثل في الفارق التكنولوجي، فهي تؤكد على دور المنتج الجديد و دورة حياته مع تطور التجارة الدولية حيث افترض أن التقدم التكنولوجي يبدأ بشكل مستمر في الولايات المتحدة الأمريكية ثم ينتقل في مرحلة لاحقة إلى الدول الأخرى، مما يعطي لها دورا رياديا في

¹ بول كروغمان، "تحليل النظريات الاقتصادية"، ترجمة: رانيا محمد عبد اللطيف الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2007، ص 59.

تطوير منتجات جديدة وتصنيعها، وبعد تحقيق هذا النجاح في السوق الأمريكي يزداد طلب الدول على هذه المنتجات مما يحفز الشركات الأجنبية على محاولة إنتاجها والحصول على التكنولوجيا اللازمة وبيعها في السوق المحلي، هذا ما يؤدي بصادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى الانخفاض في البداية لهذا السوق.¹

وفي مرحلة لاحقة، قد تبدأ هذه الشركات الأجنبية بتصدير المنتجات إلى دول أخرى مما يؤدي إلى تخفيض إضافي في صادرات المنتج الأمريكي، ومع اكتساب هذه الشركات الخبرة والمهارة في الإنتاج لسد حاجة الأسواق المحلية والأجنبية، فإنها قد تتمكن من تخفيض تكاليفها إلى درجة تمكنها في النهاية من البدء في تصدير المنتجات للسوق الأمريكي.²

رغم إمكانية هذه النظرية من تفسير توزيع الإنتاج الدولي للسلع الاستهلاكية، إلا أنها لا تنطبق على العديد من السلع التي لديها دورة حياة ضئيلة، وكذا بالنسبة للسلع الكمالية والتي سعرها ليس له دور أساسي، بالإضافة إلى أن السلع التي لديها تكاليف إنتاج كبيرة كالمشروبات، والسلع التي تتطلب درجة عالية من التخصص كالسلع الصيدلانية؛ لا يمكن أن تنطبق عليها نظرية دورة حياة المنتج، بالإضافة إلى أن بعض الشركات المتعددة الجنسيات لا تعتمد في إنتاجها على المراحل التي تعتمد عليها نظرية دورة حياة المنتج بل تنتج سلع نموذجية مباشرة على الصعيد العالمي، حيث الإنتاج مقسم ما بين العديد من الدول و البيع يتم مباشرة في كل الأسواق.³

¹ نداء محمد الصوص، "التجارة الخارجية"، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، الأردن، 2008، ص 41

² Jean –Paul Rodrigue, "L'espace économique mondiale", Québec, Presses de l'université du québec, 2000, P 219.

³Idem

المبحث الثالث: السياسات التجارية الدولية

يعد النشاط التجاري جزءاً هاماً من النشاط الاقتصادي، لذا فهو يتعرض إلى تشريعات ولوائح رسمية من جانب الدولة التي تتبع في مجال تجارتها الخارجية عدداً من السياسات التي تتنوع من دولة إلى أخرى حسب ظروفها و توجهاتها السياسية و الاقتصادية، وقد تعددت الاتجاهات بين الحد من حرية التجارة الدولية وفرض العقبات، وتحرير التجارة الخارجية و إزالة هذه العقبات. فما هي السياسات التجارية الدولية؟ و ما هي أهدافها؟ و ما هي أنواعها؟ و ما هي الأدوات التي تستخدمها السياسة التجارية الدولية؟

المطلب الأول: ماهية السياسة التجارية

حتى تستطيع الدولة التحكم في تجارتها الخارجية تتخذ مجموعة من الإجراءات حيث تؤثر بها في علاقاتها التجارية مع شركائها التجاريين، وبالتالي تحقق مجموعة من الأهداف سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية.

أولاً: مفهوم السياسة التجارية

و يقصد بالسياسة التجارية في أدب الفكر الاقتصادي: "السياسة الاقتصادية* المطبقة في مجال التجارة الخارجية"¹،

ويرتب عن ذلك أن السياسة التجارية هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية لتحقيق أهداف معينة.²

السياسة التجارية هي مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدول للتدخل في تجارتها الدولية بقصد تحقيق أهداف محددة ومعينة أو موقف الدول إزاء العلاقات الاقتصادية التي ينشئها الأشخاص المقيمون على أرضها مع الأشخاص المقيمون في الخارج.³

انطلاقاً من التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف عام للسياسة التجارية على أنها "مجموعة القواعد والأدوات والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد و كذا

* ويقصد بالسياسة الاقتصادية مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات ذات السيادة في المجال الاقتصادي لتحقيق أهداف معينة في فترة زمنية معينة.

¹ محمد راتول، "الاقتصاد الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص 215

² عبد المطلب عبد الحميد، "السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)"، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، القاهرة، مجموعة الدول العربية 2003، ص 124.

³ حاسم محمد، "التجارة الدولية"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2006 ص 125.

تحقيق تنمية اقتصادية من خلال التعامل مع باقي دول العالم في إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة".

فأمام حتمية التبادل التجاري الدولي، كان لابد من وضع مجموعة من الإجراءات والقواعد التي تنظم سيره، وقد أطلق على هذه الإجراءات تعبير "سياسات التجارة الخارجية" والتي يترتب عليها إعاقه أو توجيه مسار الحركة الطبيعية لنشاط التجارة الخارجية.

وقد كان التبادل التجاري قائما منذ العصور القديمة والوسطى وحتى قبل ظهور الدولة الوطنية الحديثة، ولم توجد هناك أفكار منظمة يؤسس عليها هذا التبادل، بمعنى لم يكن هناك ما يمكن أن نطلق عليه اسم سياسة التجارة الخارجية بالمعنى العلمي للكلمة، وإن كانت العلاقات التجارية في تلك العصور قد تأثرت بالأوضاع الاقتصادية والسياسية القائمة وبطبيعة العلاقات الإنتاجية وقوى الإنتاج في كل فترة من فترات تلك العصور.

ويمكننا التمييز في تطور سياسة التجارة الخارجية بين أربع مراحل رئيسية:

- ترتبط المرحلة الأولى بظهور مذهب التجاريين في القرن السابع عشر في أوروبا والذي كان له أثر كبير في تحديد سياسة للتجارة الخارجية لأول مرة على مستوى الاقتصاد الوطني، وقامت هذه السياسة على تدخل الدولة في علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى وتقييدها على النحو الذي يحقق لها فائضا في ميزانها التجاري.

- ثم جاءت المرحلة الثانية مع ظهور الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، حيث أقام الكلاسيك نظرية التجارة الخارجية التي قدمت تحليلا وافيا لتقسيم العمل الدولي وفوائده. وعلى ضوء هذه النظرية، حلت سياسة حرية التجارة محل سياسة الحماية التجارية ومنه بدأت دراسة العلاقات التجارية الدولية تحتل موقعا متميزا في الأدب الاقتصادي، ونالت المشكلات الخاصة بتطبيق السياسات التجارية التي تحكم هذه العلاقات قدرا كبيرا من الاهتمام.

- أما المرحلة الثالثة فكانت عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية بمحاولات الولايات المتحدة وبريطانيا لتنظيم التبادل التجاري على المستوى الدولي والعمل على وضع مجموعة من الضوابط والقواعد تكون أساسا لتحرير التجارة الدولية، وقد تجسد ذلك عمليا من خلال إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (G.A.T.T).

- وتأتي المرحلة الرابعة والأخيرة بعد تأسيس المنظمة العالمية للتجارة (O.M.C) على أنقاز الجات في أول جانفي 1995، وقد أثر ميلاد هذه المنظمة تأثيرا غير مسبوق في سياسة التجارة الخارجية للدول وكذا على النظام التجاري متعدد الأطراف، حيث تم تعزيز وتقوية سياسة تحرير التجارة الخارجية فيما بين

الدول وكذا توحيد هذه السياسة على المستوى العالمي، وهو ما يعني إنهاء عصر السيادة المطلقة لكل دولة منها في رسم سياسة تجارتها الخارجية

أما بالنسبة للأدوات المستعملة في سياسة حماية التجارة الدولية نجدها تختلف بالضرورة عنها في سياسة الحرية التجارية، و بالنسبة للإجراءات والتدابير فترجع أساسا إلى المنطلقات التي تعتمدها الدولة في معاملاتها التجارية بهدف تحقيق مكاسب تجارية معينة، كتعظيم العائد، حماية الصناعات الناشئة، تحقيق التوازن الخارجي، ...ألخ، أي ما يمكن وصفه بأهداف السياسة التجارية.

ثانيا: أهداف السياسة التجارية

تختلف أهداف السياسة التجارية باختلاف نوعية السياسة المطبقة وسياسة التقيد أو سياسة الحرية وعليه يمكن أن نذكر أهداف السياسة التجارية الدولية دون تفريق بين أهداف سياسة حرية التجارة الدولية أو سياسة حمايتها وهي:

1- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات*:

ويتم ذلك على أساس تعظيم عائدات الصادرات والوارد من العملة الأجنبية وتخفيض الطلب على الصرف الأجنبي.

2- حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية:

عن طريق الإجراءات التي تقوم بها السلطات لغرض إعاقة حركة الاستيراد وحماية السوق الوطنية من المؤثرات الخارجية التي تضر بالإنتاج المحلي، ومن بين هذه الإجراءات، فرض أجور ونفقات تحكومية مرتفعة على نقل وتخزين البضائع المستوردة في المنطقة الجمركية، التشديد في تطبيق اللوائح الصحية، المغالاة في تقدير قيمة الواردات، فرض رسوم على عملية التفتيش.¹

3- حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق:

يقصد بسياسة الإغراق "بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية، على أن تعوض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في السوق المحلية"²، وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأثمان السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج.

* يعرف توازن ميزان المدفوعات بأنه الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية للدائنية.

¹ مجدي محمود شهاب، "الاقتصاد الدولي المعاصر"، دار الجامعة الجديدة، 2007، ص 117.

² زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 203.

4- تشجيع الاستثمار من أجل التصدير:

وذلك بانتهاج أساليب واستراتيجيات تتكفل بتهيئة المناخ الاستثماري الذي يعمل على تطوير الإنتاج الوطني بهدف التصدير، وتشجيع إقامة المناطق الحرة ذات المزايا والحوافز التفضيلية التي تشجع الاستثمار فيها لتدعيم قدرة المنتج الوطني على التنافس في الأسواق الدولية وزيادة العائد النقدي.

5- زيادة العمالة و مستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني:

والمقصود به أن يكون معدل البطالة هو أدنى معدل ممكن مع أكبر استقرار متاح للمستوى العام للأسعار، مما يعني أدنى معدل ممكن للتضخم، وتسعى سياسة التجارة الخارجية مع غيرها من السياسات الاقتصادية إلى تحقيق هدف التشغيل الكامل، عن طريق زيادة الصادرات مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة. كما أن بعض الدول تسعى إلى فرض قيود جمركية وغير جمركية على واردات السلع المنافسة لمنتجات بعض قطاعات الاقتصاد الوطني بغية الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل فيها.

ويعتبر هذا الهدف من أهم أهداف السياسة الاقتصادية العامة وخاصة السياسة التجارية سواء الحماية منها أو سياسة الحرية، فسياسة الحماية تخلق أنواع جديدة من القناعات التي تستخدم مزيدا من العمالة أو زيادة مستوى التشغيل، في حين أن سياسة الحرية تعمل على تحقيقه من خلال تعظيم الصادرات في إطار التحول إلى إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير.¹

6- حماية الصناعات الناشئة*:

تعتمد هذه السياسة في الدول التي تتمتع بصناعات حديثة خاصة الدول النامية حيث نفقات الصناعة الناشئة في مراحلها الأولى تكون مرتفعة، وهذا بغرض حمايتها من منافسة صناعات الدول الكبرى التي تتميز بالتقدم الفني الإنتاجي والسياسات الاحتكارية.²

إلا أنه يجب التفريق بين هدف حماية الصناعة الناشئة وهدف حماية الإنتاج المحلي من المنافسة، فالأول مقبول من بعض الاعتبارات الاقتصادية أما الثاني فلا يمكن الدفاع عنه لأنه غالبا ما يصدر عن الضغوط السياسية التي تمارسها جماعات الضغط ذات الوزن السياسي في المجتمع.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، "السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)"، مرجع سبق ذكره، ص 128.

* الصناعة الناشئة: هي تلك الصناعة الحديثة العهد في البلاد والتي يتوقع لها أن ترقى إلى مرحلة النضج إذا ما توفرت لها البيئة الملائمة وهي نظريا ترجع إلى أوائل القرن التاسع عشر، واشتهرت بنسبتها إلى الاقتصادي الألماني " فردريك ليست " الذي نشر كتابه المشهور تحت عنوان " النظام الوطني للاقتصاد السياسي " الذي صدر في 1841.

² مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 118.

المطلب الثاني: أنواع السياسات التجارية الدولية

لقد قسم الاقتصاديون السياسات التجارية إلى نوعين، سياسة حرية التجارة التي تدعو إلى عدم تدخل في العلاقات الاقتصادية الدولية، وسياسة الحماية التي تسمح للدولة بالتأثير على كمية أو أسعار أو اتجاه المبادلات الدولية، وبين هذا وذاك يدافع كل فريق منهما عن وجهة نظره من خلال مجموعة من الحجج التي يتخذها ذريعة لتبرير مبادئه.

أولاً: سياسة الحرية التجارية

1- مضمون مذهب الحرية:

يقصد بحرية التجارة مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة لتعمل على زيادة تدفق التجارة عبر الحدود لتحقيق أهداف معينة¹،

ويمكن القول أن ظهور مبدأ الدفاع عن حرية التجارة الخارجية يرجع إلى المذهب الطبيعي الذي ظهر بفرنسا بقيادة فرانسوا كيني (1694 - 1774) ويقوم المذهب الطبيعي على أساس عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، لكون مصالح الأفراد لا تتعارض مع بعضها البعض، كما أنها لا تتعارض مع مصلحة الجماعة، واعتبر أن المنافسة الحرة كفيلة بتحقيق ما أسماه الطبيعيين بالثمن الجزئي (العادل)*.

ومن أنصار المذهب الطبيعي تورجو (1727 - 1781) الذي تتضمن بعض كتاباته المشهورة على صياغة متطرفة لمبدأ الحرية الاقتصادية².

ويدافع أنصار سياسة الحرية التجارية من خلال اعتبار أن التجارة الدولية هي مظهر من مظاهر التعاون الإنساني بصرف النظر عن الحدود الإقليمية والسياسية التي تفصل بينهم³.

2- حجج مذهب الحرية:

يعتمد أنصار مذهب الحرية التجارية على مجموعة من الحجج التي تدعم توجههم و في نفس الوقت تعارض سياسة الحماية التجارية وتتمثل أهم هذه الحجج فيما يلي:

- الحرية تتيح للدولة التمتع بمزايا تقسيم العمل والتخصص الدولي، الذي يعتمد على سوق واسعة ويتبع حرية التبادل الدولي الذي يترتب عليه استغلال أفضل للموارد الدولية كما تبينه نظرية النفقات النسبية في التجارة الدولية، وأن الحماية ستؤدي إلى انخفاض الدخل القومي نتيجة اتجاه عوامل الإنتاج إلى الفروع التي لا تتمتع فيها بإنتاجية مرتفعة.

¹ عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 203.

* الثمن العادل هو الثمن الذي يحقق ربحاً معقولاً للبائعين، ويعتبر معقولاً كذلك بالنسبة للمستهلكين.

² محمد إبراهيم غزلان، "موجز في العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار الجامعات المصرية، مصر، 1975، ص 184.

³ محمد عبد العزيز عجمية، "الاقتصاد الدولي"، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية 2000 ص 108-110.

- الحرية تؤدي إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية عن طريق انخفاض أسعار السلع الدولية، خاصة منها أسعار السلع لا يمكن إنتاجها محليا إلا بنفقات مرتفعة، وهذا يعتبر زيادة حقيقية في الدخل الوطني للدولة، أما إجراءات الحماية فإنها تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية وتحميل المستهلكين بهذه الزيادة.

- يصعب في ظل حرية التجارة قيام وانتشار المنشآت والهيئات الاحتكارية وذلك لأن الاحتكار الدولي والإقليمي لا يقوم إلا في ظل الحماية.

- تؤدي الحرية إلى تنافس الدول في إنتاج السلع، وهذا بدوره يعمل على زيادة تشجيع التقدم الفني وتحسين وسائل الإنتاج، الأمر الذي يضمن جودة المنتجات وانخفاض أسعارها.

- للرسوم الجمركية العديد من العيوب والنتائج الاقتصادية الغير مرغوب فيها، فهي تفقد ثقة المتعاملين في ميدان التبادل الدولي في الأوضاع الاقتصادية، كما أنها تجبر المستهلك على دفع ضريبة غير ضرورية مما يؤدي إلى زيادة نفقات المعيشة، وتؤدي عادة إلى اعتماد الصناعة عليها وبالتالي طلب الاستمرار في المساعدة والمزيد من الحماية .

- تؤدي الرسوم الجمركية إلى نقص ملموس في التجارة الدولية، فتقليل الواردات يؤدي بالتبعية إلى نقص في الصادرات وفي نفس الوقت الحد من وارداتها وعليه التقليل من التجارة الخارجية.

و تجدر الإشارة إلى أن أكثر الدول إتباعا لسياسة حرية التجارة تاريخيا هي إنجلترا ، حيث دافعت عنها لفترة طويلة، وألغت آخر قوانين الملاحة التي كانت تميز السفن البريطانية بمعاملة خاصة عام 1854، وظلت تدافع عن حرية التجارة حتى الحرب العالمية الأولى إلى أن أصيب اقتصادها بمشاكل استدعت ضرورة تدخل الدولة، وإتباع سياسة حمائية.¹

ثانياً: سياسة الحماية التجارية:

تعرف سياسة الحماية التجارية على أنها "مجموعة من القواعد والإجراءات التي تضع قيود مباشرة أو غير مباشرة كمية أو غير كمية، تعريفية أو غير تعريفية على تدفق التجارة الخارجية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية".²

1- مضمون مذهب الحماية:

و ترجع فكرة الحماية التجارية إلى المذهب التجاري الذي ساد ما بين نهاية القرن الرابع عشر إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، والذي كان منتشرًا خاصة في كل من إنجلترا وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا وغيرها، ومن أبرز كتاب المذهب التجاري، الكاتب الإنجليزي (توماس مان) الذي نشر كتابه

¹ نفس المرجع، ص 130.

² عبد المطلب عبد الحميد، "السياسات الاقتصادية"، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة 1997 ص 326.

بعد وفاته سنة 1664، والذي عالج فيه مجموعة من القضايا تتعلق بالحماية التجارية، حيث قدم فيه مجموعة من المقترحات التي من شأنها تعمل على تحقيق الفائض في الميزان التجاري والتي يذكر من بينها: العمل على تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات، عدم المغالاة في استهلاك السلع المستوردة، وقصر التجارة الخارجية على السفن الوطنية، وعدم التوسع في الاستهلاك لإيجاد فائض للتصدير، واستيراد المواد الأولية بقصد التصنيع وإعادة التصدير، والسماح بخروج النقود فقط عند الضرورة... إلخ.

فأنصار سياسة الحماية لا يعارضون ما لحرية التجارة من مزايا تتعلق بتقسيم العمل الدولي وأن التبادل يتم على أساس اختلاف النفقات النسبية للإنتاج، إلا أنهم يرون أن هناك ظروفًا معينة تقتضي تطبيق شكل من أشكال الحماية¹، وأن هناك أهدافًا أخرى يتعين على الدولة تحقيقها، حتى ولو اقتضى الأمر التضحية ببعض مزايا الحرية، ويمكن تقسيم حججهم وفقًا لطبيعتها إلى حجج اقتصادية وأخرى غير اقتصادية كما يلي:²

1- الحجج الاقتصادية:³

و تتمثل في حماية الصناعات الناشئة، استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الوطن، تنويع الإنتاج و تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق، معالجة البطالة و تحسين مستوى العمالة، وزيادة الإيرادات العامة للدولة من خلال مختلف الضرائب و الرسوم الجمركية. إن معظم الحجج الاقتصادية المقدمة من قبل أنصار الحماية ليست كلها مقنعة إلى حد كبير، إلا أن الحجج الخاصة بحماية الصناعات الناشئة من المنافسة الدولية تبقى من الحجج التي لها وزنها الاقتصادي وذلك لعدم نضجها و الصمود أمام صناعات أجنبية استكملت قدرتها على المنافسة، فيتحقق من خلال حمايتها، المحافظة على النسيج الصناعي الوليد في الدولة.

2- الحجج غير الاقتصادية:⁴

والتي تتمثل في فرض الحماية من أجل تحقيق إستراتيجية الأمن الوطني سواء الاقتصادي، الاجتماعي، أو العسكري، الخوف من الحرب، حماية مصالح اجتماعية معينة ككثافة المزارعين و ذوي الاحتياجات الخاصة، و المحافظة على الطابع الوطني والتراث الحضاري.

¹ عبد الرحمن يسري أحمد، إيمان محب زكريا، "الاقتصاديات الدولية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 54.

² عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره ص 236.

³ زايد مراد، "دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق-حالة الجزائر- " أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع: التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، ص 133 .

⁴ عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 203.

يمكننا القول بأن أنصار كل من المذهبين يدافعون عن وجهات نظرهم ويقدمون حججاً حسب تطلعاتهم ومبتغاهم لتطبيق وقبول أفكارهم حسب الظروف والأوضاع التي يمر بها اقتصادهم، والحقيقة أنه لو تتبعنا جيداً مراحل السياسة التجارية الدولية منذ الطبيعيين إلى اليوم فإننا نرى وبالأدلة القاطعة أن كل من حرية التجارة وتقييد التجارة (الحماية) ما هما إلا وجهان لعملة واحدة*، ومن الملاحظ أن مجمل هذه القيود المختلفة المفروضة على التجارة الدولية، بدأت الدول في التخفيف منها و التحول تدريجياً إلى رفع جميع العراقيل عنها، و بالتالي تحرير التجارة الخارجية، خاصة مع ظهور المؤسسات الدولية المنادية إلى الحرية التجارية مثل صندوق النقد الدولي و المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الثالث: أدوات السياسة التجارية

تتخذ سياسة التجارة الدولية من أجل تحقيق الأهداف المنوط بها مجموعة من الأدوات و الوسائل سواء كانت محفزة أو مقيدة للتجارة الخارجية تبعاً للنظام الاقتصادي السائد والظروف السائدة، ويمكن أن نميز بين ثلاث أدوات: الأدوات السعرية، الأدوات الكمية، والأدوات التنظيمية.

أولاً: الأدوات السعرية

و هي الوسائل التي تؤثر في تيارات التبادل الدولي عن طريق التأثير في أسعار الصادرات و الواردات و هي بذلك تتمثل في الرسوم الجمركية، الإعانات، الإغراق، وتخفيض سعر الصرف.

1- الرسوم الجمركية:

هي عبارة عن "ضريبة تفرضها الدولة على السلعة عند عبورها للحدود الجمركية الوطنية دخولاً (واردات) أو خروجاً (صادرات) ...، ويطلق على مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية السائدة للدولة في وقت معين اسم التعريفات الجمركية"، وهناك أنواع متعددة من التعريفات الجمركية تنقسم إلى مايلي:¹

- أ- الرسوم القيميّة: تحدد كنسبة مئوية من القيمة النقدية للوحدة الواحدة من السلعة.
- ب- الرسوم النوعية: تحدد على أساس الوحدة من السلعة بالعدد أو الوزن بغض النظر عن سعرها.

* أي أن الدول الراعية والداعمة لحرية التجارة كالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، تلجأ إلى الأساليب الحمائية لما تتعرض مصالحها الوطنية للخطر، وخير دليل على ذلك الضريبة التي فرضت على واردات الصلب الأوربي سنة 2004 بمعدل 200%، وذلك بحجة أن واردات الصلب الأوربية أصبحت تهدد الصناعة المحلية، ونفس القاعدة طبقت من طرف الإتحاد الأوربي على الصادرات النسيجية الصينية اتجاهه، فعملت بلدان الإتحاد على فرض نظام الحصص لكبح تدفق الصادرات الصينية نحوه.

¹ محمد راتول، "الاقتصاد الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص 221-220.

- ت - الرسوم المركبة: وتتضمن كل من الرسم النوعي يضاف إليه الرسم القيمي .
ث - الرسوم المانعة: و هي الرسوم التي تكون من الارتفاع بحيث تؤدي إلى عدم دخول السلعة إلى البلد.

2-إعانات التصدير:

فالغرض منها تدعيم القدرة التنافسية للإنتاج الوطني في الأسواق الدولية عن طريق منح إعانات للمنتجين الوطنيين، هذه الإعانات قد تكون في شكل مباشرة ممثلة في دفع مبلغ معين من النقود يحدد على أساس نوعي أو قيمي أو تكون في شكل غير مباشر ممثلة في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالي كالإعفاءات أو التخفيضات الضريبية، التسهيلات الائتمانية، إتاحة بعض الخدمات بنفقات رمزية... إلخ

2-الإغراق:

وقد سبق تعريفه ضمن أهداف السياسة التجارية وهو أحد أسلحة الحرب الاقتصادية، إذ يعتبر وسيلة غير مباشرة لكسب السوق الخارجية على حساب المنتجين المحليين في هذه السوق وعلى حساب المنتجين الخارجيين الذين يصرون إليه، ولذلك فإن الدولة التي تستشعر أية بادرة للإغراق تسارع باتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية اقتصادها القومي فتدخل بفرض الرسوم الجمركية المرتفعة وأحيانا يمنع الاستيراد كلياً. ويتفرع الاغراق إلى ثلاثة فروع:

أ- الإغراق العارض والذي يفسر بظروف استثنائية طارئة،

ب- الإغراق قصير الأجل والمؤقت والذي ينتهي بتحقيق الغرض المنشأ من أجله،

ج-الإغراق الدائم المرتبط بسياسة دائمة تستند إلى وجود احتكار في السوق الوطنية .

3-تخفيض سعر الصرف:

يقصد به كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا لقيمة العملة الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية ومن أبرز الآثار الاقتصادية لتخفيض سعر الصرف ما يترتب عليه من انخفاض ثمن الصادرات المحلية وارتفاع قيمة الواردات الأجنبية.¹

¹ زينب حسن عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 303.

ثانيا: الوسائل الكمية:

وتستعمل هذه الوسائل نظام الحصص ونظام تراخيص الاستيراد

1- نظام الحصص:

يقصد بنظام الحصص فرض قيود على الاستيراد ونادرا على التصدير خلال فترة زمنية محددة بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات والقيم المسموح باستيرادها أو تصديرها. فالمستوردين غير مسموح لهم باستيراد أي كمية تزيد عن الحد المفروض في إطار الحصص بغض النظر عن طلب السوق لهذه السلعة، وعلى العكس من الضرائب فإن الحكومة لا تحصل على إيرادات من خلال فرض حصص الواردات، ففي هذه الحالة يكون العائد من نصيب حاملي حصص الواردات والذين يمكنهم أن يفرضوا أسعارا أعلى على كل وحدة من العرض المحدد، وتسمى تلك الإيرادات بريوع الحصص ويمكن فقط للحكومة الحصول على تلك الإيرادات إذا قامت ببيع حصص الواردات في المزادات العلنية.¹

و يمكن القول أن الدولة تلجأ إلى نظام الحصص في أوقات الأزمات و الحروب، وعندما تندهور أسعار الواردات تندهورا كبيرا بصورة تضر بالإنتاج المحلي.*

2- نظام تراخيص الاستيراد:

و هو يكمل نظام الحصص ويتمثل في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص سابق من الجهة الإدارية المختصة لذلك والتي تمنح هذه التراخيص في حدود الحصص المقررة بلا قيد ولا شرط وقد تصدر تراخيص الاستيراد وفق لأسس معينة كتحديد حصص التاجر على أساس المستورد من السلعة في فترة زمنية سابقة، وقد تعتمد الدولة على بيع هذه التراخيص بالمزاد مما يمنح اشتراك الدولة في الأرباح الناتجة عن الاستيراد.

على الرغم من فعالية هذا النظام في الرقابة على التجارة الخارجية، إلا أنه يتيح الفرصة للالتجار في تراخيص الاستيراد نفسها بدلا من الانشغال بالاستيراد الفعلي لهذه السلع، وعليه فمن غير المستحب تطبيق تراخيص الاستيراد خاصة على واردات السلع الضرورية سواء الاستهلاك أو الاستثمار، لأن ذلك يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعيشة في الحالة الأولى وارتفاع تكاليف التنمية الاقتصادية في الحالة الثانية.²

¹ موردخاي كريانين ، مرجع سبق ذكره، ص 131.

* اشتهرت فرنسا تاريخيا باستخدامها نظام الحصص كقيد على الواردات التي انخفضت أسعارها بشكل كبير وذلك لحماية منتجاتها الزراعية، فعندما تحول القمح الاسترالي إلى أوروبا في الثلاثينيات نتيجة لسياسة الحماية الأمريكية، كانت أسعاره منخفضة جدا بشكل يهدد منتجي القمح في فرنسا التي لجأت إلى تحديد حصص لاستيراد القمح من الخارج.

² حودة عبد الخالق ، "الاقتصاد الدولي"، دار النهضة، الطبعة الرابعة، القاهرة 1992. ص 169.

ثالثا: الوسائل التنظيمية

تعتبر من أهم الوسائل التي تضعها السلطات العامة للدولة مستهدفة التأثير على المبادلات الخارجية استيراد أو تصديرا و تتعلق بتنظيم الهيكل الذي تتحقق في داخله المبادلات الدولية وتمثل هذه الوسائل في: المعاهدات، الاتفاقات التجارية اتفاقات الدفع، الاتحادات الجمركية، المناطق الحرة، و الحماية الإدارية.¹

1- المعاهدات التجارية:

تعقدتها الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية من خلال اتفاق يعرض تنظيم العلاقات التجارية ويمكن أن تشمل المعاهدة اتفاقات ذات طابع سياسي أو إداري.

2- الاتفاقات التجارية:

هو تعاقد يتناول أمور تفصيلية تتعلق بالتبادل التجاري بين الدولتين وتتضمن الإشارة إلى الإجراءات بنوع من التفصيل كتحديد الكميات أو القيم التي تدخل في نطاق المبادلات بين هاتين الدولتين.

3- اتفاقات الدفع:

هو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفق الأسس و الأحكام التي يوافق عليها الطرفان حيث تتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدين بالقيود في حساب مقايضة المدفوعات و متحصلات كل منهما على الأخرى وكذلك يحدد العملة التي يتم على أساسها إجراء عمليات التجارة و سعر الصرف الذي تجرى التسوية وفقا له.²

4- الاتحادات الجمركية

هي عبارة عن معاهدة دولية تجمع بمقتضاها الدول الأطراف أقاليمها الجمركية المختلفة في إقليم جمركي واحد، حيث يتم إلغاء الرسوم على المنتجات المتبادلة وأية قيود أخرى من خلال وضع تعريف موحدة في التعامل مع الدول التي لا يشملها الإتحاد، كما يتم بموجبه اتخاذ موقف موحد بين دول الإتحاد في تعاملها أو في رسم سياستها التجارية مع الخارج، بالإضافة إلى إنشاء جهاز أو أكثر لأداء أعمال استشارية أو الاقتصار على الجهة التي يعهد إليها القيام بواجبات محددة بغرض تنظيم العلاقات بين الدول الأعضاء.

¹ زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 297.

² المرجع السابق، ص 309.

5- المناطق الحرة

و تعني أن تستثني الدولة من نطاقها الجمركي منطقة معينة تعاملها من حيث الرسوم المفروضة على الصادرات والواردات كما لو كانت خارج حدودها¹. فالسلع تدخل إلى هذه المنطقة أو تخرج منها بكل حرية دون الأداء لأي رسم، لكنها تخضع للرسوم إذا ما أرادت دخول حدود الدولة كما لو كانت واردة من الخارج، والغرض من وراء إنشاء المناطق الحرة* تحقيق بعض المزايا منها:

- اجتذاب التجارة العابرة إلى المنطقة لتصبح مركزا يعاد منه التصدير إلى مختلف المناطق .
- استيراد المواد الأولية إلى المنطقة للقيام بتحويلها .
- تهيئة الفرصة لإنشاء أسواق دولية في منطقة تتبادل فيها السلع دون تدخل أي سلطة من السلطات.

5- الحماية الإدارية:

تعرف الحماية الإدارية على أنها حماية غير صريحة للاقتصاد القومي والمتمثلة في انتهاج السلطات الإدارية موقفا معينا يعمل على عرقلة النشاط التجاري، ويكون تأثيرها في بعض الأحيان أكبر من إجراءات الحماية الصريحة، ويمكن أن تتخذ عدة طرق كالمغالاة في تقدير قيمة الواردات، التشدد في تطبيق اللوائح الصحية و فرض أجور و نفقات مرتفعة على نقل و تخزين البضائع المستوردة و غيرها من الطرق الأخرى التي تمثل عرقلة أمام دخول هذه البضائع داخل الحدود الوطنية للبلد².

¹ مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، "أسس العلاقات الاقتصادية الدولية"، منشورات الخلي، بيروت، 2006، ص231.

* في المناطق الحرة يمكن التمييز بين المنطقة التجارية الحرة بحيث يقتصر تخزين السلع مع التصريح لأصحابها بإجراء بعض العمليات البسيطة كالخلط أو الطحن أو الفرز والعمليات المتصلة بالتعليب والتغليف وبين المناطق التجارية الصناعية الحرة حيث يزداد عدد العمليات المصرح بها إلى نوع من التصنيع الذي يحول ويغير من نوع السلعة وتسميتها واستخدامها.

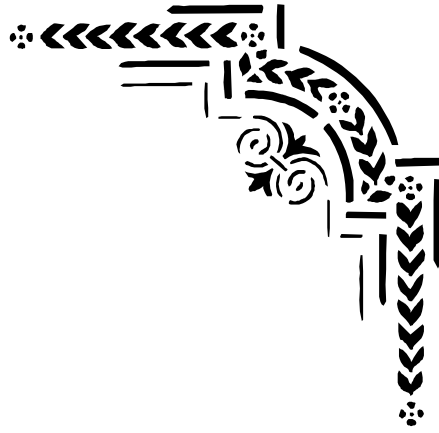
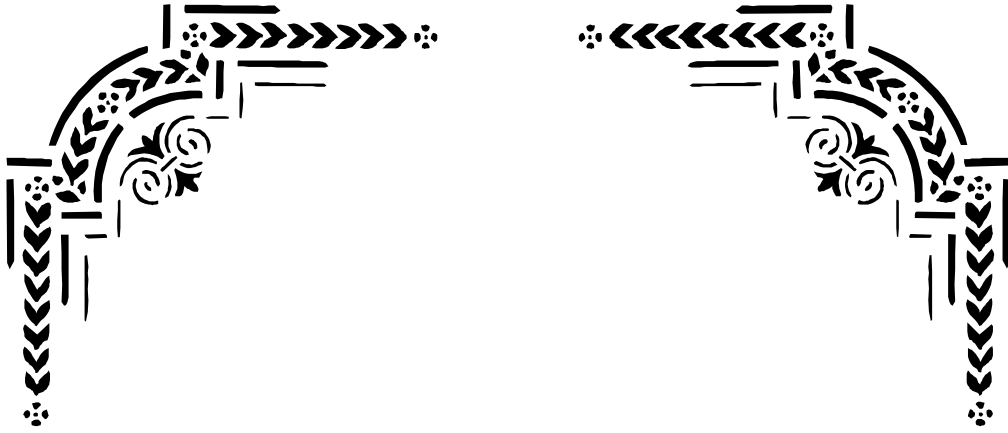
² مجلة الاقتصاد، "العولمة معركة تجاوزت التكتلات"، العدد 323، الكويت، يناير/فبراير 2000.

خلاصة:

لقد تطورت التجارة الخارجية في الفكر الاقتصادي، بداية من النظرية الكلاسيكية التي اعتمدت في تفسيرها لأسباب قيام التبادل الدولي التجاري إلى اختلاف تكاليف الإنتاج، وصولاً إلى النظرية الحديثة التي فسرت في البداية قيام التبادل الدولي إلى اختلاف التكاليف النسبية للإنتاج، حيث يعود هذا الاختلاف إلى الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج لكل دولة من دول أطراف التبادل الدولي، ونظراً لمحدودية النتائج التي تم التوصل إليها، فقد تم التركيز فيما بعد على عوامل أخرى لتفسير التبادل الدولي مثل اقتصاديات الحجم، البحث والتطوير والابتكار بالإضافة إلى رأس المال البشري.

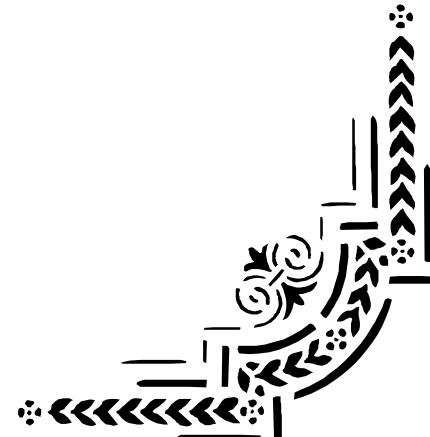
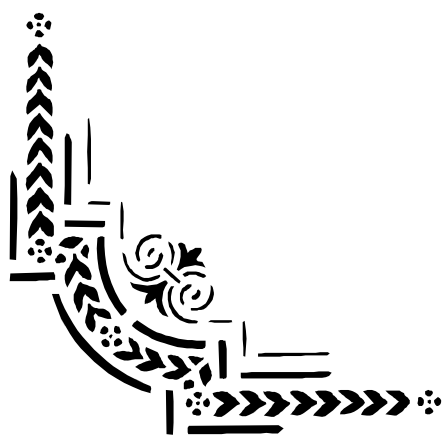
يعبر مفهوم السياسة التجارية عن مجموعة القواعد والأساليب التي تطبقها الدولة في نطاق تعاملها الخارجي من أجل تحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية، وسياسية، هذه السياسة التي تتراوح بين التحرير و التقييد قد أثبت الواقع العملي أنه لا توجد دولة تتبع صراحة سياسة الحماية التجارية أو الحرية التجارية، وإنما نجد معظم الدول تتبع مزيجاً من السياستين ولكن بأسلوب مدرّوس ومنظم يخدم في النهاية توجهات هذه الدولة.

وبما أن التجارة الخارجية تمثل السبيل الأقرب إلى التنمية و النمو الاقتصادي فإن هذه الأخيرة تحكمها عدة محددات معقدة، لعل أهمها أسعار الصرف التي باتت تشكل في الفترة الحالية المحدد الرئيسي لتدفق التجارة الخارجية وفي الفصل الموالي سندرس أسعار الصرف و تسابق الدول لتخفيضها من أجل تحسين تجارتها الخارجية.



الفصل الثاني:

حرب العملات العالمية



تمهيد

لقد تطورت الحياة الاقتصادية و تطورت معها العلاقات الدولية بما فيها المبادلات التجارية، ولكن ذلك لن يتم إلا إذا توفرت عملة تتعامل بها هذه الدول، و يمكن أن تكون هذه العملة عملة أحد البلدين المتعاملين و يمكن أن تكون عملة بلد ثالث ذو وزن اقتصادي، وهنا نكون في إطار ما يعرف بعملية صرف العملات، ومن أجل ذلك اهتمت جميع الدول بهذه الأداة التي لها انعكاسات كبيرة على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية و الجزئية في البلد.

وتتعرض أسعار صرف عملات الأقطار المختلفة - عادة - إلى تقلبات مستمرة متسببة في ذلك تغيرات ومخاطر في معاملاتها الاقتصادية الدولية، وهو الوضع السائد في الاقتصاد الدولي بعد تبني أسعار الصرف العائمة في عام 1973 البديلة لنظام الصرف الثابت، ولهذا تلجأ الدول في الكثير من الأحيان وخاصة أوقات الأزمات إلى إتباع سياسة تخفيض قيمة العملة من أجل تحقيق أهداف اقتصادية تختلف من دولة أخرى، وذلك حسب الأولويات وخصائص الهياكل الاقتصادية للبلد، و على إثر هذا التسابق بين الدول لتخفيض قيمة عملتها لتحقيق مزايا تنافسية نشأ ما يعرف بـ " حرب العملات " .

وسنحاول من خلال هذا الفصل إبراز أهمية سعر الصرف في المعاملات الاقتصادية، وكيف يؤثر في المتغيرات الكلية للاقتصاد، وتوضيح الآلية التي يؤثر بها هذا الأخير على الميزان التجاري خاصة، بالإضافة إلى التغيرات في قيمة العملات سواء عملية الرفع أو التخفيض، هذه الأخيرة التي أخذت حيزاً هاماً في المناقشات الأكاديمية بل وأصبحت الدول تتسابق فيما بينها من أجل تخفيض عملاتها في إطار ما يعرف بحرب العملات.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول الإلمام بكل الجوانب المتعلقة بتقلبات أسعار الصرف حتى يتم توضيح بعض النقاط والمصطلحات لهذه الدراسة، من خلال أربعة مباحث:

المبحث الأول: مدخل عام لأسعار وأنظمة صرف العملات.

المبحث الثاني: التغيرات في أسعار العملات و آثارها الاقتصادية.

المبحث الثالث: المبحث الثالث: أساسيات حرب العملات

المبحث الرابع: المبحث الرابع: انعكاسات حرب العملات

المبحث الأول: مدخل عام لأسعار وأنظمة صرف العملات.

إن من مميزات التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية هي عدم استخدام وحدة نقد مشتركة يتم التعامل بها على الصعيد الدولي كما هو الحال في التجارة الداخلية التي تخضع لنظام نقدي واحد يتضمن عملة وطنية موحدة، لذلك فإن ربط أسعار العملات الوطنية للدول المختلفة تتم من خلال سعر الصرف الأجنبي، وتهدف من خلال هذا المبحث التطرق إلى بعض المفاهيم الأساسية حول سعر الصرف ومن ثم نتعرض إلى مختلف العوامل التي تتسبب في تحديد وتقلب أسعار الصرف، وكذا المحددات الاقتصادية لأنظمة الصرف.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف.

كون لكل بلد علاقات اقتصادية و مالية مع باقي العالم يجب أن يكون له سعر صرف يعبر على تكافؤ العملة الوطنية مع العملات الأخرى، في هذا الإطار يظهر سعر الصرف كسعر نقدي للعملة الأجنبية وسنقوم بداية بدراسة سعر الصرف من خلال تعريفه وأهم وظائفه، ومن ثمّ التطرق إلى أشكاله وكذا أنظمتها.

أولاً: تعريف سعر الصرف ووظائفه.

في غياب عملة وحيدة تستخدم كوسيلة دفع دولية أصبح من الضروري اللجوء إلى المقارنة بين عملات الدول التي تدخل في المبادلات الدولية، وهناك العديد من المفاهيم التي يمكن استخدامها لتوضيح مفهوم سعر الصرف الذي يؤدي عدة وظائف و أدوار في الاقتصاد.

1- تعريف سعر الصرف:

يقصد بسعر الصرف نسبة أو سعر مبادلة عملة ما بعملة أخرى، وهكذا تعد إحدى العمليتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها¹.

و يعرف كقيمة العملة المحلية بدلالة العملة الأجنبية (أو العكس)، أي يعبر على عدد وحدات العملة المحلية المقابلة لوحدة واحدة من العملة الأجنبية (أو العكس) ومن هنا تظهر طريقتان لتسعير العملات وهما:²

¹ عرفان تقي الحسيني، " التمويل الدولي"، مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص147.

² الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، الطبعة السادسة، ديوان المظlobات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 96.

أ- **التسعير المباشر:** هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية و تسمى هذه الطريقة أيضا "التسعيرة المؤكدة" ، وفي الوقت الراهن قليل من الدول من يستعمل هذه الطريقة ومن أهم هذه الدول هي بريطانيا التي تسعر بها الجنيه الإسترليني.

ب- **التسعير غير المباشر:** فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، و يطلق على هذه الطريقة "التسعيرة غير المؤكدة" ، وهي الطريقة التي تستعملها أغلب دول العالم .

وعلى الرغم من أنه لا يوجد فرق بين التعريفين إلا أن معظم الاقتصاديين يفضلون التعريف الثاني لأنه يعامل العملات الأجنبية كما لو كانت سلعاً تحدد سعرها بوحدات من النقد الوطني

2- وظائف سعر الصرف: يقوم سعر الصرف بعدة وظائف ، سنوجزها كالاتي¹:

أ- **وظيفة قياسية:** حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية مع أسعار السوق العالمية، وهكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

ب- **وظيفة تطويرية:** أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات. ومن جانب آخر، يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الإستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعانة عنها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الإعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع واردات معينة ، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي و الجغرافي للتجارة الخارجية للدول.

ج- **وظيفة توزيعية:** أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم.

ثانيا: أشكال سعر الصرف.

لا يمكن المقارنة بين عملة دولة معينة وعملات أخرى من خلال التسعيرات اليومية المعلن عنها في فترة معينة فقط، وإنما تدخل محددات أخرى تُؤخذ بعين الاعتبار، تُكسب سعر الصرف صيغاً عديدة ويمكن إجمالها في الآتي: ²

¹ عرفان تقي الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص ص149، 150.

² عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص ص 103، 105.

1- سعر الصرف الاسمي: والذي يتم من خلاله قياس قيمة العملة المحلية بدلالة قيم العملات الأخرى على نقاط مختلفة عبر الزمن، فهو السعر النسبي لعملتين مختلفتين بغض النظر عن ما يمثله هذا السعر من قوة شرائية، ونظراً لإهماله عنصر التضخم، فهو بالتالي لا يبين حقيقة قيمة العملة، إذ لا يعتبر معياراً ميدانياً يقيس الدرجة التنافسية للدولة في الأسواق الخارجية.¹

وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية، وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.

2- سعر الصرف الحقيقي: هو ذلك المؤشر المرجح الذي يعمل على الجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي واختلاف معدلات التضخم، وكلما كان سعر الصرف الحقيقي قريب من سعر الصرف الاسمي، كلما كان معدل التضخم منخفض، كما أنه يفيد المتعاملين الإقتصاديين في اتخاذ قراراتهم.² ويتم حساب سعر الصرف الحقيقي وفق المعادلة التالية³:

$$TCR = TCN \times \frac{P}{P^*}$$

حيث: P: سعر المنتج المحلي بالعملة الوطنية .

P*: سعر المنتج الأجنبي بالعملة الأجنبية .

TCN: سعر الصرف الاسمي.

TCR: سعر الصرف الحقيقي.

ويسمح مؤشر سعر الصرف الحقيقي بقياس تأثيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات، ومعرفة مستوى القدرة التنافسية لأسعار صادرات الدولة المعنية، فارتفاع هذا المؤشر يدل على انخفاض هذه الأخيرة، وانخفاضه يعني ارتفاعها.

3- سعر الصرف الفعلي: يعرف سعر الصرف الفعلي على أنه عبارة عن متوسط سعر العملة المحلية بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية، حيث ترجح كل عملة على أساس وزنها وأهميتها في التجارة الخارجية، وبالتالي فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية.⁴

¹ عبد العزيز مقراني، "محاولة محاكاة أثر تخفيض الدينار الجزائري على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 35.

² بلقاسم العباس " سياسات أسعار الصرف " مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23، نوفمبر 2003، ص: 02.

³ Gregory N. Mankiw, " Macroéconomie", De Boeck Université, Paris, 2003, p:156.

⁴ محمود حميدات " مدخل للتحليل النقدي " ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996. ص: 76.

وأي تغيير في قيمة العملات التي تتكون منها السلة يؤدي إلى تغيير سعر الصرف الفعلي لقيمة العملة المحلية. ويمكن قياسه باستخدام مؤشر لاسبيرز " LASPEYRES " للأرقام القياسية¹.

$$TCNE = \left\{ \sum_p Z_p X_0^p (e_i^p / e_i^r) / \sum_p X_0^p (e_0^p / e_0^r) \right\} \times 100$$

$$TCNE = \sum_p Z_p \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_0} \times 100$$

$$TCNE = \sum_p Z_p INER_{PR} \times 100$$

حيث: $(e^{pr})_0, (e^{pr})_t$ سعر صرف عملة البلد p بالعملة المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي.

$INER_{PR}$: مؤشر سعر الصرف الثنائي الاسمي في سنة القياس مقارنة بسنة الأساس.

e_0^p, e_t^p : سعر صرف عملة البلد مقارنة بالدولار في سنة القياس t أو سنة الأساس 0.

e_0^r, e_t^r : سعر صرف العملة المحلية مقومة بالدولار في سنة القياس t أو سنة الأساس 0.

X_0^p : قيمة الصادرات إلى الدولة p في سنة الأساس ومقومة بعملتها، وهي تستخدم كوزن ثابت للدولة

p في حساب مؤشر لاسبيرز.

Z_p : حصة الدولة p من إجمالي صادرات الدولة المعنية r مقومة بعملة هذه الأخيرة.

4- سعر الصرف الفعلي الحقيقي: الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط

لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه

الخارج، لابد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية. ويمكن التعبير

عن هذا المعدل من خلال العلاقة التالية²:

$$TCRE = \sum_p \frac{X_0^p (e^{pr})_t / X_0^p (e^{pr})_0}{(p_0^p / p_0^r) / (p_t^p / p_t^r)} \times 100$$

$$TCRE = \sum_p Z_p \left\{ \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_0} \times \frac{(p_t^p / p_t^r)}{(p_0^p / p_0^r)} \right\} \times 100$$

$$TCRE = \sum_p Z_p IRR_{PR} \times 100$$

حيث:

p_0^p, p_t^p : مؤشر أسعار الدولة p في سنتي القياس والأساس على التوالي.

p_0^r, p_t^r : مؤشر الأسعار المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي.

¹ عبد المجيد قدي ، مرجع سبق ذكره، ص:105.

² نفس المرجع، ص:106.

$IRER_{pr}$: مؤشر سعر الصرف الثنائي الحقيقي، ويعكس سعر صرف عملة الشريك التجاري بالعملة المحلية، مع الأخذ بعين الاعتبار تطور مؤشر أسعاره مقارنة بمؤشر الأسعار المحلية.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سعر صرف العملات.

انطلاقاً من النظرة الاقتصادية للنقود باعتبارها سلعة قابلة للتداول، فإن هناك مجموعتين من العوامل التي يمكن أن تحدد قيمة أي عملة وهي كالاتي:

أولاً : العوامل الاقتصادية الأساسية

و سعر الصرف وفق نظرية الأثمان في النظرية الاقتصادية يتحدد على ضوء تقاطع منحني عرض العملة وع منحني الطلب عليها حاله كأى سلعة أخرى، وقد تم تسميتها بالأساسية لأنها هي العوامل التي تؤثر أساساً في سعر أي سلعة في ظل ثبات العوامل الأخرى، فكل العوامل الأخرى إنما تؤثر بالسعر عن طريق تأثيرها في العرض أو الطلب أو كليهما، حيث يتحدد سعر صرف العملة الحر في السوق¹، أي سعر تحويلها إلى العملات الأخرى على أساس عرضها من ناحية، والطلب عليها من الناحية الأخرى*. ويمكن توضيح هذين العاملين على سعر العملة كالاتي:²

1- الطلب: يمكننا تعريف الطلب على العملة بأنه الكميات المختلفة من العملة التي يكون المتعاملون على استعداد لطلبها عند مختلف الأسعار خلال فترة زمنية معينة، و كما هو الحال في جميع السلع فإن الكمية المطلوبة من عملة معينة في لحظة زمنية معينة سوف تزداد بانخفاض السعر، أي بانخفاض قيمتها مقابل العملات الأخرى .

2- العرض: و يعرف عرض العملة بأنه الكميات المختلفة من العملة التي يكون المتعاملون على استعداد لعرضها عند مختلف الأسعار خلال فترة زمنية محددة. وهنا أيضاً تنطبق القاعدة العامة القائلة بأنه كلما ازداد سعر السلعة أو العملة كلما زادت الكمية المعروضة منها، وعند التقاء منحني الطلب مع منحني العرض يمكن أن نحصل على السعر التوازني، والذي يعكس سعر العملة في السوق في لحظة زمنية معينة.

¹ فليح حسن خلف، "الاقتصاد الكلي"، جدار كتاب العالمي، عمان، الأردن، 2007، ص:429.

* إن هذه الحالة التي يتحقق فيها سعر صرف العملة في السوق الحرة، هي الحالة التي تكون فيها العملة مقبولة في نطاق التعامل الدولي، ويتم تداولها في المعاملات والمبادلات الدولية افتراضاً.

² محمد راتول، "الاقتصاد الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص122-125.

ثانياً: العوامل المالية والنقدية.

وهي العوامل المؤثرة في أسعار الصرف بصورة غير مباشرة وإنما تؤثر أساساً في جانب العرض والطلب من العملة والذي بدوره يؤثر في سعر صرف العملة، ومن أهم هذه العوامل الآتي¹:

1- معدلات التضخم: إن التغيير في معدلات التضخم النسبية يمكن أن يؤثر في النشاط التجاري الدولي والذي بدوره سيؤثر في العرض والطلب على العملات المختلفة وبالتالي التأثير في أسعار الصرف، فبافتراض ثبات العوامل الأخرى، يؤدي التضخم المحلي إلى انخفاض في قيمة العملة، فيما تؤدي حالة الركود إلى ارتفاع قيمة العملة². فعند زيادة معدلات التضخم في بلد ما مع بقاء مستويات الأسعار ثابتة، فإن الطلب على منتجات البلدان الأخرى سوف يزداد في هذا البلد وذلك لإنخفاض أسعارها مقارنة بأسعار السلع المحلية. وبزيادة الطلب على المنتجات الأجنبية، سوف يزداد عرض عملة البلد المحلية وفي نفس الوقت سوف يزداد الطلب على العملات الأجنبية لشراء المنتجات الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى إنخفاض قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملات الأجنبية. أما إذا ارتفعت الأسعار الوطنية بنفس النسبة مثل الأسعار الأجنبية فإن سعر الصرف الأجنبي، ومنه القيمة الخارجية للعملة المحلية، لن يتأثر بهذا العامل³.

2- معدلات الفائدة: تعد معدلات الفائدة السائدة أهم محددات الأقطار التي تتمتع بمعدلات فائدة مرتفعة، إذ أن الزيادة في معدلات الفائدة الحقيقية (وهي المعدلات التي تتكيف مع معدل التضخم المتوقع) سوف تجذب رأس المال الأجنبي وهذا ما يزيد الطلب على عملات هذه البلدان، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي.

3- رصيد الميزان التجاري للبلد: إذا ما شهد الميزان التجاري وجود عجز معين فإن ذلك يعني واردات البلد هي أكبر من صادراته، أي أن هناك طلباً على السلع الأجنبية أكبر من الطلب على السلع المحلية من قبل البلدان الأخرى، وهذا يعني أنها تقوم بعرض عملتها لقاء حصولها على النقد الأجنبي⁴. وبذلك سيزداد الطلب على العملات الأجنبية مقابل انخفاض الطلب على العملة المحلية، وهذا يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية وارتفاع قيمة العملة الأجنبية.

¹ حيدر نعمة الفريجي "آثار تقلب صرف اليورو في المخاطرة المصرفية: دراسة تحليلية" مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول: اليورو واقتصاديات الدول العربية - فرص وتحديات - جامعة الأغواط، أيام 18-20 أبريل 2005، ص:10

² عرفان تقي الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص:158.

³ عبد الرحمن يسري أحمد، إيمان محب زكري، مرجع سبق ذكره، ص:267.

⁴ فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص:428.

4- مستويات الدخل: عندما يرتفع مستوى دخول الأفراد في بلد ما فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة

الإنفاق من قبل هؤلاء الأفراد، وبالتالي زيادة العرض من العملات المحلية وفي نفس الوقت سيزداد

الطلب على العملات الأجنبية، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملات المحلية.

5- الإنتاجية: في حال كانت الدولة أكثر إنتاجية من غيرها من الدول، يمكن أن تنخفض أسعار السلع

المحلية بالنسبة لأسعار السلع الأجنبية، والنتيجة هي زيادة الطلب على السلع المحلية وميل سعر العملة

المحلية إلى الارتفاع.

ثالثاً: عوامل أخرى.

وهي عوامل لا يقل تأثيرها عن العوامل الاقتصادية و النقدية في التأثير على سعر الصرف غير أن

تأثيرها يكون لفترة قصيرة و سرعان ما يعود سعر الصرف إلى ما كان عليه سابقاً و يمكن إجمال هذه

العوامل في:¹

1- تدخل الحكومة: يمكن أن تؤثر الحكومة في أسعار الصرف بعدة طرق مختلفة سواء عن طريق التأثير

في جانب الطلب أو جانب العرض، ويمكن أن يكون التدخل الحكومي بعدة طرق، مثل:

أ- فرض القيود على التحويل الخارجي.

ب- فرض القيود على التجارة الخارجية .

ج- بيع وشراء الأوراق المالية في أسواق العرض الأجنبية.

د- التأثير في مجموعة واسعة من العوامل مثل أسعار الفائدة، التضخم، مستويات الدخل والضرائب.

2- التوقعات: تؤثر التوقعات في أسعار الصرف بصورة واضحة، إذ أن أسواق المال تستجيب بسرعة

لأية أخبار تتعلق بالعوامل المؤثرة في أسعار الصرف المستقبلية، فعندما يكون هناك توقعات تشير إلى

إمكانية رفع أسعار الفائدة على عملة ما فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الطلب على تلك العملة، وبالتالي

زيادة سعرها في السوق.

3- الإشاعات و الأخبار: تعد الإشاعات و الأخبار من المؤثرات السريعة على سعر الصرف بغض النظر

عن درجة صحتها، إذ أنها تعمل على رفع أو خفض قيمة العملة لمدة قصيرة ثم ما تلبث أن تعود قيمة

العملة إلى وضعها الطبيعي بعد زوال اثر الإشاعة أو الخبر، و إن سرعة تأثر سعر الصرف بتلك

الإشاعات تعتمد على مدى تجاوب قوى السوق تبعاً لاستجابات المتعاملين فيه.

4- العوامل السياسية والعسكرية: وترتبط هذه العوامل عادة بالأنباء والنشرات الاقتصادية والمالية أو

عبر تصريحات المسؤولين، فتأثر على المتعاملين بأسواق العملات والأسهم الذين غالباً ما يتخذون

¹ أسعار صرف العملات، مجلة إضاءات، معهد الدراسات المصرفية، العدد الثاني عشر، الكويت، جوان 2011، ص4.

قراراتهم المالية بناءً على هذه الأخبار. كذلك فإن للأحداث العسكرية أهمية خاصة في التأثير على سعر الصرف في الأقطار التي تجري فيها والتي تؤدي إلى ارتفاع في سعر صرف العملات القيادية. وخاصة الدولار الأمريكي مقابل العملات المحلية لمثل هذه الأقطار.¹

في واقع الحال لا يكون تأثير أي عامل من العوامل أعلاه منفصلاً عن باقي العوامل إنما تتداخل هذه العوامل بصورة متشابكة وشديدة التعقيد، لتعطينا السعر التوازني لكل عملة من العملات الأجنبية.

المطلب الثالث: أنظمة أسعار الصرف.

لقد عرف النظام النقدي الدولي عدة تطورات ظهرت على إثرها نظم أسعار صرف مختلفة يمكن إجمالها بالآتي:²

1- نظام سعر الصرف الثابت: يقوم هذا النظام على تبني قيمة ثابتة للعملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية بالاعتماد على أساس أو مرجع معدني أو نقدي معين³، ويعود هذا النظام بأصوله إلى نظام قاعدة الذهب، ووفقاً لهذا النظام تكون أسعار الصرف ثابتة أو يسمح لها بالتذبذب في حدود ضيقة جداً، وإذا ما بدأت أسعار الصرف بالتحرك بصورة كبيرة فإنه يمكن للحكومات أن تتدخل لإبقائها في الحدود المقبولة، وظلت أسعار الصرف العالمية ثابتة تقريباً خلال الفترة من عام 1944 لغاية 1971 ضمن اتفاقية بريتون وودز.

2- نظام سعر الصرف الحر أو العائم: في هذا النظام تتحدد أسعار صرف العملات وفقاً لقوى السوق بدون تدخل كبير من قبل الحكومات، ومن مزايا هذا النظام أنه يسمح بتحقيق السعر التوازني العادل لعملة كل بلد، ولا يضع أعباءاً ثقيلة على البنوك المركزية للمحافظة على أسعار الصرف ضمن حدود معينة عن طريق الإحتفاظ بكميات كبيرة من الذهب والعملات الصعبة⁴، ولذلك فهي لا تمارس سياسات تدخلية قوية.

3- نظام سعر الصرف الحر المدار: إن نظم أسعار الصرف لبعض العملات العالمية تقع حالياً ما بين نظم أسعار الصرف الثابتة ونظم أسعار الصرف العائمة، وهذه النظم تسمح بالتقلب اليومي لأسعار العملات بدون حدود رسمية لا يمكن تجاوزها، وهي تشبه نظم أسعار الصرف الثابتة. كما أنها تشبه نظم أسعار الصرف الحرة من ناحية إمكانية تقلبها بصورة يومية، وتسمى هذه النظم بنظم أسعار الصرف

¹ عرفان تقي الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص: 159.

² بربري محمد أمين، "مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، 2009 ص: 03.

³ هوشيار معروف "تحليل الاقتصاد الدولي" دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص: 287.

⁴ بربري محمد أمين، "سياسة التحرير التدريجي للدينار وانعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-

2003" مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية، جامعة الشلف، 2004-2005، ص: 58.

الفصل الثاني: حرب العملات العالمية

الحرّة المدارة. ويعيب البعض على هذا النظام لإمكانية تلاعب الحكومات بأسعار الصرف بطريقة تحدم بلدانها على حساب البلدان الأخرى.¹

4- نظام سعر الصرف المثبت أو المربوط: تستخدم بعض الدول نظام سعر الصرف المثبت والذي يتم في ضوءه تثبيت سعر صرف العملة المحلية مقارنة بسعر صرف عملة أجنبية معينة، أو سلة من العملات أو حقوق السحب الخاصة²، ويكون سعر صرف العملة المثبتة ثابتاً مقابل الشيء المثبت إليه، إلا أن قيمتها تسير بنفس اتجاه سير العملة الأجنبية وسلة العملات مقابل العملات الأجنبية الأخرى. أي أن قيمة العملة المحلية ستتغير بنفس قيمة واتجاه تغير قيمة الشيء المثبت إليه.³

وهناك عدة دراسات توصلت إلى أن هناك اختلافاً في التجاوب مع صدمات التجارة باختلاف نظم سعر الصرف حيث وجد أن الدول التي تستخدم نظم صرف ثابتة واجهت تراجعاً كبيراً في الناتج المحلي الحقيقي في الوقت الذي انخفضت فيه أسعار العملة بشكل بطيء، في المقابل فإن الدول التي تعتمد أسعار صرف مرنة عانت من تراجع بسيط في الناتج المحلي الحقيقي في الوقت الذي انخفضت فيه أسعار العملة بشكل سريع، غير أن سعر الصرف المرن يمكن أن يكون عرضة للصدمات خاصة في تلك الدول التي لا يكون بها النظام المالي متطوراً، كما يؤثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي بطريقة غير مباشرة من خلال تأثيره على مكونات النمو مثل الاستثمار ودرجة الانفتاح على التجارة الدولية و التدفقات الرأسمالية، حيث سيكون الاستثمار أكبر في حالة سعر الصرف الثابت نتيجة التقليل من درجة عدم التأكد، كذلك درجة الانفتاح الكبيرة على التجارة الخارجية تساهم في زيادة النمو بسبب المقدرة على امتصاص التطورات التكنولوجية والاستفادة من التعامل مع الأسواق الكبيرة.⁴

¹ عتو الشارف، "دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، 2009. ص 125.

² حيدر نعمة الفريجي، مرجع سبق ذكره. ص: 08.

³ مشهور هذلول بربور، "العوامل المؤثرة في انتقال اثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن 1985 – 2006" أطروحة دكتوراه في قسم المصارف والمصارف الإسلامية تخصص: المصارف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008، ص 32.

⁴ نائل الحسامي، "السياسة النقدية و سياسات أسعار الفائدة و الصرف الأجنبي في الأردن"، المرصد الاقتصادي، الأردن، تشرين الثاني 2010، ص 03.

المطلب الرابع: المحددات الاقتصادية لأنظمة الصرف.

يمكن الاختيار بين نظام التثبيت ونظام التعويم بالإعتماد على عدة عوامل اقتصادية. وقد ساهم الاقتصادي R.Heller بتحديد عدة عوامل قد تساعد الدول في الاختيار بين ترتيبات التثبيت وترتيبات التعويم وهي¹:

أولاً : عوامل متعلقة بالتجارة الخارجية.

1- درجة الإنفتاح على العالم الخارجي: بمقدار ما يكون الاقتصاد أكثر انفتاحاً تتزايد عواقب تقلبات سعر الصرف و يقل الإقبال على سعر الصرف المرن. حيث يتميز الاقتصاد المفتوح بتزايد درجة تأثير التغيرات في سعر الصرف على مستوى الأسعار المحلية، خاصة التي تعاني من جمود كل من مستوى الأسعار والأجور في الاتجاه التنازلي، يجب أن تقوم بإتباع سياسة التثبيت²، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يتميز الاقتصاد المفتوح بارتفاع الميل الحدي للاستيراد بصفة عامة مما يجعل سياسة تخفيض الطلب المحلي أقل عبئاً من تعويم أسعار الصرف لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، وعلى العكس فإن الاقتصاد الأقل انفتاحاً قد يلائمه إتباع سياسة التعويم³.

2- درجة تنوع هيكل الإنتاج والصادرات: كلما زادت درجة تنوع هيكل الإنتاج الوطني، سواء من السلع الموجهة للتصدير أو الموجهة للسوق المحلية، كلما قل تعرض الاقتصاد الوطني لصعوبات ميزان المدفوعات. لذلك تقل الحاجة إلى إجراء تصحيح سعر الصرف ويفضل إتباع نظام أسعار الصرف الثابتة أو سياسة الربط، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فان ارتفاع درجة التركيز في هيكل الإنتاج في عدد قليل من السلع يعرض الاقتصاد، كما هو الحال في اغلب الدول النامية، لتقلب مستمر في حصيلة الصادرات، فيكون من الملائم- في هذه الحالة- إتباع سياسة التعويم على أساس إعطاء قدرماً من المرونة لسعر الصرف ليسهل عملية تصحيح الاختلال الذي قد ينتج عن النقص المفاجئ في حصيلة الصادرات⁴.

3- المقارنة النسبية بين المصادر الداخلية والخارجية للاختلال في ميزان المدفوعات: يفضل اختيار سياسة تعويم أسعار الصرف حينما تكون معظم مصادر اختلال ميزان المدفوعات، ترجع لأسباب خارجية كالانخفاض المفاجئ في الطلب الأجنبي على الصادرات أو الارتفاع المفاجئ في أسعار السلع المستوردة، وذلك لمحاولة عزل الاقتصاد عن تلك المؤثرات الخارجية. أما إذا كانت أغلب الصدمات التي

¹ محمد سيد عابد "التجارة الدولية" الطبعة الثانية، مكتبة الإشعاع الفنية، جامعة الإسكندرية 1999. ص: 372-387.

² Patrick Artus " économie des taux de change " economica, Paris,1997, p: 74.

³ بلقاسم العباس "سياسات أسعار الصرف" مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23 ، نوفمبر 2003، ص: 18.

⁴ محمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره، ص: 380.

يتعرض لها الاقتصاد من مصادر داخلية كتقلبات الإنتاج المحلي أو تدهور المحاصيل الأساسية، فإنه يفضل عند معالجة العجز في ميزان المدفوعات، إتباع سياسة التثبيت واستخدام الأرصدة النقدية الدولية من احتياطات الصرف أو الاقتراض من الخارج.¹

4- مرونة التجارة الخارجية: إذا كانت مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات والطلب المحلي على الواردات ومرونة العرض المحلي للصادرات منخفضة، فقد لا يكون ملائماً اختيار سياسة أسعار الصرف المعمومة كما هو الحال في غالبية الدول النامية، حيث يصبح تغير سعر الصرف غير فعال في استعادة التوازن في ميزان المدفوعات. ولذلك يفضل إتباع سياسة الربط أو التثبيت والاعتماد على السياسات الأخرى البديلة لتصحيح الاختلال كالسياسة المالية والنقدية الانكماشية.

ثانياً: العوامل النقدية والمالية المحددة لأنظمة الصرف.

و تتمثل في:

1. درجة تكامل سوق رأس المال المحلي مع أسواق رأس المال الدولي: وتقاس بنسبة ما تحتفظ به البنوك من أصول مالية أجنبية إلى العرض النقدي المحلي وأيضاً بدرجة الإحلال بين الأصول المالية المحلية والأصول المالية الأجنبية، وكلما ارتفعت درجة حرية التعامل في السوق المالي المحلي للأجانب، كلما كان من الأفضل اختيار سياسة التعويم حيث تلعب التغيرات في سعر الصرف دوراً هاماً في جذب رؤوس الأموال التي تعمل على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات الذي ينتج عن المعاملات الجارية، أما بالنسبة للاقتصاد الذي يتميز بانخفاض درجة تكامل سوق رأس المال المحلي مع الأسواق المالية الدولية، فإنه يفضل اختيار سياسة الربط أو التثبيت.

2. معدل التضخم: بمقدار ما يزداد اختلاف معدل التضخم في بلد ما عن معدل التضخم لدى الشركاء التجاريين الأساسيين تزداد الحاجة لإجراء تعديلات أكثر على سعر الصرف²، إلا أن بلوغ معدل التضخم في بلد ما معدلاً شديداً الارتفاع يفرض اعتماد سعر صرف ثابت الأمر الذي يضيء انضباطاً على السياسة المعتمدة و يوفر مصداقية إضافية لبرامج تحقيق الاستقرار الاقتصادي³.

3. درجة تأثير تغير سعر الصرف على كل من الإستعاب والعرض النقدي المحليين: اختيار سياسة تغير سعر الصرف الملائمة يعتمد على مدى استجابة كل من الإستعاب المحلي والقيمة الحقيقية للعرض النقدي للتغيرات في سعر الصرف، وكلما ارتفعت درجة استجابة تلك المتغيرات للتغير في سعر الصرف خلال

¹ ألبير داغر، "الموسوعة العربية للمعرفة من أجل تنمية مستدامة"، المجلد الرابع، البعد الاقتصادي، الدار العربية للعلوم، 2007 ص 362.

² محمد سيد عابد مرجع سبق ذكره، ص 385 - 387.

³ ألبير داغر، مرجع سبق ذكره، ص 362.

الأجل القصير والمتوسط، فانه يفضل إتباع سياسة تعويم سعر الصرف، أما إذا كانت التغيرات في سعر الصرف قليلة التأثير على الاستيعاب المحلي أو العرض النقدي، فانه يفضل تثبيت سعر الصرف وإتباع السياسات التصحيحية البديلة.

4. مستودع الأرصدة النقدية الدولية: إن اختيار سياسة سعر الصرف الملائمة تتحدد أيضا بمدى توفر الاحتياطات الدولية. إذ كلما زاد حجم تلك الاحتياطات كلما انخفضت الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية لاختلال ميزان المدفوعات وأمكن الحفاظ على سعر الصرف ثابتا من خلال تمويل العجز اعتمادا على تلك الاحتياطات، وبالتالي يفضل في هذه الحالة إتباع سياسة تثبيت سعر الصرف أما في حالة انخفاض حجم الأرصدة الدولية وصعوبة الاقتراض من الخارج، فيفضل إتباع سياسة تعويم سعر الصرف¹.

المبحث الثاني: التغيرات في أسعار العملات و آثارها الاقتصادية.

إن ترتيبات نظم الصرف الراهنة أعطت الحرية للبلد لاختيار نظام الصرف الملائم لظروفها الاقتصادية، فارتأت الدول الصناعية أن تعوم عملاتها، في حين لجأت أغلب الدول النامية إلى أسلوب تثبيت عملاتها بعملات قيادية أو سلة عملات. ويمكن أن تغير الدولة سعر الصرف بين عملتها وعملات الدول الأخرى صعودا أو هبوطاً إذا كان السعر الرسمي لا يتناسب مع الأداء الحقيقي للاقتصاد. وفي الحياة العملية قلما تقوم الدول برفع القيمة الخارجية لعملاتها ولكنها كثيراً ما تلجأ إلى تخفيض القيمة كوسيلة للتغلب على بعض مشاكلها الاقتصادية وعلى الأخص مشاكل ميزانها التجاري.

المطلب الأول: مفهوم تخفيض وانخفاض قيمة العملة.

لقد عانت الكثير من الدول في فترة الكساد العالمي من العجز في ميزان المدفوعات، وبالتالي من النقص في الأرصدة الذهبية وأرصدة العملات الأجنبية، فرأت بعض هذه الدول علاج هذه المشكلة عن طريق تخفيض قيمة عملتها إلى الذهب حتى تخفف الضغط على ميزان مدفوعاتها². كما ينبغي أن نفرق بين تخفيض قيمة العملة وانخفاض قيمة العملة.

¹ كمال العقرب " أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات - دراسة حالة الجزائر - "مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود، مالية وبنوك، جامعة البليدة، 2006، ص:33.

² محمد عبد العزيز عجيمية، مرجع سبق ذكره ، ص: 83.

أولاً: إنخفاض قيمة العملة

يقصد بإنخفاض قيمة العملة إنخفاض قيمة عملة البلد إزاء العملات الأجنبية الأخرى في سوق الصرف الأجنبي دون أن يكون للسلطات أي تدخل ، وإنما يحدث الإنخفاض في قيمة العملة نتيجة لعوامل السوق من العرض والطلب، وهذا يعني أن الإنخفاض المذكور يحصل في حالة نظام الصرف العائم.

ويمكن حصر العوامل المؤدية إلى انخفاض القيمة الخارجية لعملة بلد ما، في الآتي¹:

- زيادة الإستيرادات وانخفاض الصادرات (عجز ميزان المدفوعات).
- إرتفاع معدل التضخم المحلي مقارنة بالشركاء التجاريين.
- إنخفاض أسعار الفائدة المحلية.
- إرتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في الخارج.

يمكن التعرف على نسبة انخفاض قيمة عملة ما باستخدام الصيغة الرياضية البسيطة التالية:

$$\text{نسبة انخفاض العملة (\%)} = \frac{\text{السعر الجديد للعملة} - \text{السعر القديم للعملة}}{\text{السعر القديم للعملة}} \times 100$$

لذلك ينبغي أن نفرق بين تخفيض قيمة العملة Dévaluation وبين انخفاض قيمتها Dépréciation، فالإنخفاض يحدث تلقائياً، أما التخفيض فيحدث بصورة متعمدة حيث يتم بقرار من السلطات².

ثانياً: تخفيض قيمة العملة

يعتبر التخفيض في قيمة العملة الوطنية قرار تتخذه السلطات النقدية، مضمونه تدنية قيمة العملة الوطنية، فالدول تقوم بتغيير قيمة عملتها الوطنية بحيث يصبح بالإمكان الحصول عليها بمقدار من العملة الأجنبية أقل من السابق³.

إضافة إلى ذلك عادة ما يشير هذا الاصطلاح إلى إجراء متعمد في سياسة حكومية، رغم أنه في السنوات الأخيرة ألفت الحكومات التي قامت بتخفيض قيمة عملاتها عن غير رضى باللائمة على المضاربات المالية، مما يبرز دور قوى السوق في عمليات تخفيض قيمة العملة⁴.

¹ Gwartney Stroup "Macroeconomic, Private and Public choice" 2nd edition, Academic Press Inc, 1980, pp:398-399.

² محمد عبد العزيز عجمية مرجع سبق ذكره، ص: 167.

³ Dominique Plihon, " Les taux de change ", édition, la découverte, Paris 1991, p 91.

⁴ ليلي بدوي خضير مطوق، "تحركات سعر الصرف الحقيقي في ظل تحرير التجارة في دول عربية مختارة للمدة 1984-2006"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، 2009، ص26.

وخلاصة القول أن تخفيض قيمة العملة هو إجراء تقوم به السلطة النقدية بغية تغيير الصرف الأجنبي للعملة المحلية إزاء العملات الأجنبية الأخرى.

أما عن الأسباب التي تدعو إلى تخفيض القيمة الخارجية للعملة: فيمكن أن نعرض أهمها في ما يلي:

1. معالجة العجز في ميزان المدفوعات: ففي حالة وجود هذا العجز، فإن تخفيض القيمة الخارجية للعملة يؤدي إلى تخفيض أسعار الصادرات - من وجهة نظر الأجانب - وبالمقابل سترتفع أسعار الواردات من وجهة نظر المواطن، مما يؤدي إلى تنشيط الصادرات فيعود التوازن إلى ميزان المدفوعات¹. ذلك لأن التقييم المرتفع لقيمة العملة المحلية، تفقد الصادرات قدرتها على المنافسة وتصبح الواردات أرخص من إنتاج السلع المحلية.²

2. ارتباط العملة بكتلة نقدية معينة: أي ارتباط عملات الدول بالمناطق النقدية المختلفة مثل منطقة الدولار، ومنطقة الفرنك،... إلخ. فالتغير الحاصل في قيمة العملة القيادية ضمن إطار منطقة نقدية معينة سينعكس على القيمة الخارجية لبقية العملات، وهو ما حصل بالنسبة لانخفاض قيمة الدولار الأمريكي والعملات المرتبطة به.³

3. تقليص الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي: وذلك لأن تخفيض قيمة العملة في السوق الرسمي، سيحد من الطلب عليها من السوق الموازي، ما دام هناك تكافؤ في الأسعار، وبالتالي تعرض العملات الأجنبية إلى السوق الرسمي بدلا من السوق الموازي، وهذا ما يحد من المضاربة في العملات.

ثالثاً: شروط نجاح عملية تخفيض قيمة العملة.

- حتى تتحقق أهداف تخفيض قيمة العملة المحلية، لا بد من توافر مجموعة من الشروط أهمها:
- مرونة الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات.
 - مرونة الطلب الداخلي على السلع المستوردة ومرونة الطلب الخارجي على السلع المصدرة.
 - ألا تقوم الدول الأخرى بتخفيض القيمة الخارجية لعملاتها.
 - ألا يتردد الشك في الأسواق النقدية بأن هذا التخفيض سيعقبه تخفيض آخر.
 - استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير⁴.
 - الاستجابة لشروط مارشال - ليرنز.

¹ عرفان تقي الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص: 151.

² نوزاد عبد الرحمن الهبيي، منجد عبد اللطيف الخشالي "مقدمة في المالية الدولية" دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص: 130.

³ عرفان تقي الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص: 131.

⁴ عبد المجيد قدي، "السياسات الاقتصادية الكلية"، مرجع سبق ذكره، ص: 134.

المطلب الثاني: اثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري

إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة يمكن أن يؤثر على كافة بنود ميزان المدفوعات، ومع ذلك فالاعتبار الأساسي هو اثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري، و هناك العديد من المداخل النظرية التي حاولت تحليل الآثار الاقتصادية المحتملة للتغيرات في سعر الصرف على الميزان التجاري منها مدخل المرونات و مدخل الاستيعاب.

أولاً: مدخل المرونات.

قد يعود جزء كبير من مشاكل ميزان المدفوعات إلى عدم التوازن في التدفقات التجارية المادية ، أي في الصادرات والواردات من السلع والخدمات، وهذا يمكن تحليله على أساس المرونات الجزئية للصادرات والواردات، وتم بناء هذا المدخل في ظل عدة افتراضات مبسطة للواقع نجملها فيما يلي:

- يفترض دولتان فقط هما الاقتصاد الوطني والعالم الخارجي على أن يقتصر التعامل فيما بينهما على سلعتين تجميعيتين هما الصادرات والواردات وأن عرضهما تام المرونة.
- عدم وجود سلع أخرى سواء بدائل للواردات أو سلع وسيطة تمثل مكوناً أجنبياً في السلع المصدرة والتي أيضاً لا يتم استهلاك أي جزء منها محلياً.
- غياب التدفقات الرأسمالية سواء طويلة الأجل أو قصيرة الأجل وكذلك المعاملات من طرف واحد في ميزان المدفوعات

إن مدخل المرونات تحت هذه الافتراضات يعتبر نموذجاً للميزان التجاري وعليه فالعجز في ميزان المدفوعات إنما يمثل فقط زيادة مدفوعات الواردات، والتي تمثل المصدر الوحيد للطلب على العملة الأجنبية عن حصيلة الصادرات التي تمثل المصدر الوحيد أيضاً لعرض العملة الأجنبية، وأن الغرض من تخفيض قيمة العملة هو تغيير الأسعار النسبية لكل من الصادرات والواردات بما يحفز زيادة الصادرات وتقليل مدفوعات الواردات.

و لتحليل اثر تخفيض قيمة العملة ننطلق من معادلة الميزان التجاري¹: $Bc = X - M$

$$Bc = p \cdot x - \left(\frac{p^*}{e} \right) M$$

حيث:

X : الصادرات

M : الواردات

¹محمد راتول "الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جوان 2006، ص 235.

e : سعر الصرف

P : مستوى الأسعار المحلية.

P^* : مستوى الأسعار الأجنبية.

بالاشتقاق الجزئي لـ Bc بالنسبة لـ e نجد:

$$\frac{\partial Bc}{\partial e} = p \cdot \frac{\partial x}{\partial e} - p^* \cdot \frac{\partial}{\partial e} \left(\frac{M}{e} \right)$$

$$\frac{\partial Bc}{\partial e} = p \cdot \frac{\partial x}{\partial e} - p^* \left[\frac{\partial M}{\partial e} \cdot \frac{1}{e} - \frac{1}{e^2} M \right]$$

$$\frac{\partial Bc}{\partial e} = p \cdot \frac{\partial x}{\partial e} \cdot \frac{e}{x} \cdot \frac{x}{e} - p^* \left[\frac{\partial M}{\partial e} \cdot \frac{e}{M} \cdot \frac{M}{e} \cdot \frac{1}{e} - \frac{M}{e^2} \right]$$

$$\frac{\partial Bc}{\partial e} = p \cdot \xi_x \cdot \frac{x}{e} - p^* \left[\xi_x \cdot \frac{M}{e^2} - \frac{M}{e^2} \right]$$

$$\frac{\partial Bc}{\partial e} = \frac{p \cdot x}{e} \cdot \xi_x - \frac{p^* M}{e^2} (\xi_x - 1)$$

نضع: $Bc=0$.

$$Bc = 0 \Leftrightarrow p \cdot x - \frac{p^*}{e} M = 0$$

$$p \cdot x = \frac{p^*}{e} M \rightarrow (1)$$

نضع كذلك: $\frac{\partial Bc}{\partial e} = 0$.

$$\frac{\partial Bc}{\partial e} = 0 \Leftrightarrow \frac{px}{e} \cdot \xi_x - \frac{p^* M}{e^2} (\xi_x - 1) = 0 \rightarrow (2)$$

بالتعويض (1) في (2) نجد:

$$\frac{px}{e} (\xi_x - \xi_m + 1) = 0$$

$$\frac{px}{e} > 0 \quad \xi_x - \xi_m + 1 = 0$$

تعرف العبارة $\xi_x - \xi_m + 1 = 0$ في الأدب الاقتصادي بقيد (شرط مارشال - ليرنر)، وهي تحدد أثر

التخفيض على الميزان التجاري حسب الحالات التالية:¹

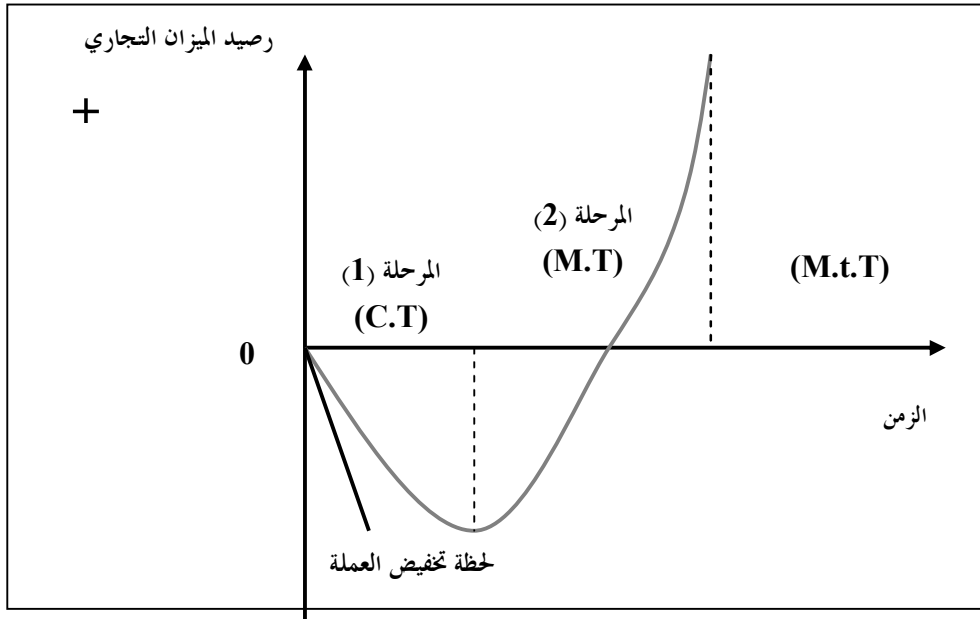
- إذا كان: $\xi_x + \xi_m > 1$ تحسن في الميزان التجاري.

- وإذا كان: $\xi_x + \xi_m < 1$ تدهور في الميزان التجاري.

¹ المرجع السابق، ص 237.

- إذا كان: $\xi_x + \xi_m = 1$ لا يحدث أي أثر لسعر الصرف على الميزان التجاري .
 إلا أن التخفيض حتى وان تحققت شروطه، لا يؤدي بالضرورة إلى التحسن الفوري في وضعية الميزان التجاري، حيث يكون هناك تدهور في وضعيته أولاً، وبعد ذلك يبدأ في التحسن على صيغة الحرف اللاتيني (J) كما يوضحه الشكل التالي.¹

شكل: (1-2) منحنى (J) لرصيد الميزان التجاري



المصدر: وسام ملاك، "الظواهر النقدية على المستوى الدولي" الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2001 ص:93
 وما يمكن ملاحظته من خلال الشكل أعلاه الذي يعبر على مرحلتين، الأولى وهي في المدى القصير (أقل من سنة)، ويكون للتخفيض فيها أثر سلبي، حيث يزيد من حدة العجز التجاري لأن أسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية تزداد بسرعة بينما تبقى أسعار الصادرات ثابتة، بالإضافة إلى أن المتعاملين لا يزالون في فترة العقود تحد التنفيذ، حيث تتأثر قيم الصادرات والواردات بالعملة التي اتفق على التسوية بها.

أما المرحلة الثانية، وتظهر في المدى المتوسط (ما بين سنة وأربع سنوات)، ويكون للتخفيض آثار إيجابية على الميزان التجاري، حيث يصبح البلد مستورد السلع الأجنبية التي أصبح سعرها مرتفع بكميات أقل، هذا من جهة ومن جهة ثانية، ترتفع صادراته كون أن أسعارها بالعملة الأجنبية أصبحت منخفضة.

وتعود أسباب تكون المنحنى (J) إلى:

- عدم تحقق شرط مارشال-ليرنر.

¹ مورد خاي كريفين، مرجع سبق ذكره ص 357.

الفصل الثاني: حرب العملات العالمية

- الاعتماد على مواد أولية مستوردة في الإنتاج، لا يمكن الاستغناء عنها (لا يمكن خفض أحجام المواد الأولية المستوردة).

- في المدى الطويل يؤدي ارتفاع الأسعار الداخلية إلى ارتفاع أسعار الصادرات وبالتالي انخفاض حجم المبيعات الخارجية، وبالتالي عودة التوازن إلى الميزان التجاري.

ثانياً: مدخل الإستيعاب

قدم البروفيسور ألكسندر: *Alexander* من معهد ماساشوستس للتكنولوجيا نموذجاً جديداً لتحليل آثار تخفيض القيمة الخارجية للعملة على الميزان الجاري. يميزان المدفوعات ويولي هذا التحليل الأهمية الكبرى للمداخيل بالإضافة إلى الإنفاق في تحديد النتيجة النهائية على الميزان الجاري ولتحديد الشروط التي يؤدي فيها التخفيض آثاره الجانبية على الحساب الجاري نطلق من المعادلة الأساسية للدخل الوطني:

$$y = c + I + G + (X - M)$$

حيث أن:

y: الدخل الوطني.

C: الاستهلاك الكلي.

I: الاستثمار.

G: الإنفاق الحكومي.

X: الصادرات.

M: الواردات.

إن الفرق بين الصادرات والواردات ($X-M$)، يمثل رصيد الميزان الجاري ونرمز له بالرمز N ومجموعة الاستهلاك والاستثمار والإنفاق العام يمثل الاستيعاب، ونرمز له بالرمز A أي $A = C + I + G$ ، وعليه يمكن كتابة معادلة الدخل في الشكل التالي:

$$Y = A + N$$

نستنتج من هذه المعادلة أن رصيد الحساب الجاري يتمثل في الفرق ما بين الدخل الوطني والاستيعاب:¹

$$N = Y - A$$

وعليه يكون رصيد الحساب الجاري موجبا $N > 0$ عندما يستوعب البلد من السلع والخدمات والاستهلاك والاستثمار، والإنفاق العام أقل من دخله الحقيقي أي ($Y > A$)

¹علي عبد الرضا حمودي العميد، "المدخل الحديثة في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات"، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، 2010، ص 04.

الفصل الثاني: حرب العملات العالمية

وتكون ($N > 0$) عندما يستوعب البلد من السلع والخدمات والاستثمار والإنفاق العام أكثر من دخله الحقيقي أي ($Y < A$).

ولمعرفة الأثر المتوقع لتخفيض قيمة العملة الوطنية على (N) أي الفرق بين الدخل والاستيعاب، نفرض أن هناك دولة تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها الجارية، وللتغلب على هذا العجز قامت بتخفيض قيمة عملتها الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية.

ويتسبب التخفيض في تغير رصيد الميزان الجاري فيصبح $\Delta(X-M)$ ، أي ΔN وهذا التغير في الواقع يكون محصلة لأثر مباشرة على الدخل، وأثر التخفيض على الاستيعاب، وهذا ما يترجم مدخل الاستيعاب والدور المشترك لآثار الأسعار وآثار الدخل.

فمن ناحية يكون للتخفيض أثر مباشر على الدخل حيث يتسبب في تغييره بالمقدار ΔA ، ونتيجة لذلك يصبح رصيد الميزان الجاري هو: ¹

$$\Delta N = \Delta Y - \Delta A$$

ومن ناحية أخرى فإن أثر التخفيض على الاستيعاب يكون ذاته ناتجا عن أثرين هما:

1- الأثر المباشر للتخفيض على الاستيعاب، والذي نرسم له بالرمز ΔA وهو يفسر أثر التخفيض على الاستيعاب عند مستوى معين للدخل الحقيقي.

2- الأثر على الاستيعاب المحفز بتغيرات الدخل، والذي نرسم له بالرمز $\alpha \Delta Y$ حيث: α : الميل الحدي للإستعاب*.

ΔY : في الدخل.

وعلى ذلك، فإن الأثر الإجمالي للتخفيض على الاستيعاب يكون:

$$\Delta A = \alpha \Delta Y - \Delta A$$

ومن ثم يكون الأثر على الميزان الجاري هو:

$$\Delta N = \Delta Y - (\alpha \Delta Y + \Delta A)$$

$$\Delta N = \Delta Y - \alpha \Delta Y - \Delta A$$

$$\Delta N = (1 - \alpha) \Delta Y - \Delta A$$

ومن المعادلة الأخيرة يتضح أن $\Delta(X-M)$ يعتمد في ذات الوقت على أثر التخفيض على الدخل (سواء الأثر المباشر أو الأثر المحفز)، من ناحية، والأثر المباشر للتخفيض على الاستيعاب من ناحية أخرى، والآثار الأولى يفسرها المقدار $(1 - \alpha) \Delta Y$ أما الثانية فيفسرها ΔA وإذا كانت الآثار الأولى هي آثار

¹ عدنان عباس علي، "المنهج النقدي في القوى المتحركة في سعر الصرف" مجلة العلوم الاجتماعية تصدر عن مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت مجلد 7، العدد 4، 1999، ص 78.

* α : هي مجموع الميول الحدية للاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي.

الدخل، فإن الثانية هي آثار الأسعار، وعلى ذلك فإن إشارة وقيمة $\Delta(X-M)$ ، تعتمد على محصلة آثار الدخل وآثار الأسعار التي نتجت عن التخفيض.

وتسمح المعادلة الأخيرة باستنتاج الشروط اللازمة لنجاح تخفيض القيمة الخارجية للعملة في تحسين الحساب الجاري لميزان المدفوعات داخل إطار مدخل الاستيعاب.

1- آثار التخفيض على الدخل:

ميز « Alexander »، بين أثرين متميزين: أثر الموارد المعطلة وأثر معدلات التبادل.¹ إن التخفيض يتسبب في زيادة مباشرة للدخل القومي ونرمز لها بالرمز (ΔY_B^A) ، وهذه الزيادة تكون راجعة إلى أثر الموارد المعطلة.

كما يتسبب التخفيض أيضا في انخفاض الدخل القومي ونرمز له بـ $(\Delta Y_B^{A'})$ وهذا الانخفاض يكون راجعا إلى أثر تدهور معدلات التبادل، ومعنى ذلك أن أثر التخفيض على الدخل (ΔY) هو نتيجة الأثرين معا هما:

أثر الموارد المعطلة التي يتسبب زيادة الدخل (ΔY_B) ، وأثر تدهور معدلات التبادلات التي يتسبب في انخفاض الدخل $(\Delta Y_B')$ أي:

$$\Delta Y = \Delta Y_B + \Delta Y_B'$$

حيث $(\Delta Y_B' < 0)$: لأن التخفيض دوما يؤدي إلى تدهور نسب التبادل وعلى ذلك فيمكن كتابة المعادلة على الشكل التالي:

$$\Delta N = (1-\alpha) \Delta Y_B + (1-\alpha) \Delta Y_B' - \Delta A$$

وواضح من العلاقة أن تغير في الحساب الجاري، لا يعتمد فقط على $\Delta Y_B'$ ، ولكن يعتمد أيضا على قيمة (α) ، وعلى حسب ما إذا كانت $(\alpha > 1)$ أو $(\alpha < 1)$ ، فإن (ΔN) تكون موجبة أو سالبة على النحو التالي:

أ- أثر الموارد المعطلة (عدم التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج):

- إذا كان هناك موارد عاطلة و $(\alpha > 1)$:

في هذه الحالة يؤدي التخفيض إلى زيادة الدخل القومي، وبالتالي تحسن الحساب الجاري، وبمعنى آخر يساعد التخفيض على الاتجاه التدريجي نحو التوازن الداخلي والتوازن الخارجي، وبذلك يشترط أن يكون أثر نسب التبادل منخفضا أي أن:

¹ Dominique Plihon, " Les taux de change ", op cit p 97.

$$\Delta Y_B > |\Delta Y'_B|$$

- إذا كان هناك موارد معطلة و ($\alpha < 1$):

في هذه الحالة يؤدي التخفيض إلى زيادة كل من العمل والدخل القومي، ولكن من المحتمل تدهور الميزان الجاري، إلا إذا كان أثر معدلات التبادل وأثر الأسعار يسيران في الواجهة العكسية. إذا كان التخفيض قد تم، وعناصر الإنتاج في حالة التشغيل الكامل فإن $\Delta Y_B = 0$ ، ولن يؤدي التخفيض إلى تحسين الحساب الجاري إلا إذا كان أثر معدلات التبادل وأثر الأسعار يمشيان في هذه الواجهة.

ب- أثر نسب التبادل:

إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة سيؤدي بالضرورة إلى تدهور معدلات التبادل في غير صالح الدولة التي قامت بالتخفيض. بمعنى أن أسعار وارداتها ستكون مرتفعة بالنسبة لأسعار صادراتها وسبب ذلك في الدول النامية هي أن الصادرات أقل تنوعاً من الواردات وذلك يجعل أسعار الصادرات أكثر حساسية للتخفيض عن أسعار الواردات وتدهور معدل التبادل بسبب في انخفاض الدخل بالمقدار ΔY_B حيث أن $(\Delta Y'_B < 0)$ ، ومن ثم انخفاض الاستيعاب بالمقدار $\alpha \Delta Y'_B$ ، وبالتالي تغير الحساب الجاري بالمقدار $\Delta Y'_B$ $(1 - \alpha)$ وحيث أن $(\Delta Y'_B < 0)$ ، فإذا كان $(1 - \alpha)$ فإن أثر معدلات التبادل سيؤدي على الحساب الجاري سيكون موجب أي سيتحسن الميزان الجاري، أما إذا كانت $(1 > \alpha)$ ، فإن أثر معدلات التبادل سيؤدي إلى تدهور الحساب الجاري.

وإذا ما أخذنا في الاعتبار الأثر المشترك للموارد المعطلة ومعدلات التبادل معاً، يمكن تلخيص النتائج السابقة على النحو التالي:

ج- الأثر المشترك للموارد المعطلة ومعدلات التبادل:

- في حالة عدم التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج:

إذا كانت $(1 > \alpha)$ ، $(1 - \alpha) > 0$:

في هذه الحالة يكون: $[(\Delta Y_B + \Delta Y'_B)(1 - \alpha)] > 0$

إذا كانت: $\Delta Y_B + \Delta Y'_B > 0$ أو: $|\Delta Y'_B| > \Delta Y_B$ لأن: $\Delta Y'_B < 0$

وعليه فإذا كان: $\alpha > 1$ فإن أثر الدخل على الحساب الجاري يكون موجبا، إذا كان أثر التشغيل غير الكامل لعوامل الإنتاج أكبر من أثر معدلات التبادل، ويكون له أثر سالب في الحالة العكسية.

إذا كانت $(1 < \alpha)$ ، $(1 - \alpha) < 0$:

في هذه الحالة: $[(\Delta Y_B + \Delta Y'_B)(1 - \alpha)] < 0$

إذا كانت: $\Delta Y_B + \Delta Y'_B < 0$ أو: $\Delta Y_B < |\Delta Y'_B|$ لأن: $\Delta Y'_B < 0$

وعليه فإذا كان: $\alpha > 1$

فإن أثر الدخل على الحساب الجاري، يكون موجب إذا كان أثر التشغيل غير الكامل لعوامل الإنتاج أقل من أثر معدلات التبادل ويكون له أثر سالب في الحالة العكسية.

- في حالة التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج:

في هذه الحالة تكون $\Delta Y_B = 0$.

ويتحدد أثر الدخل بأثر معدلات التبادل فقط.

وإذا كانت $(\alpha > 1)$ فإن: $(1 - \alpha)\Delta Y'_B > 0$

ومن ثم يكون الأثر موجبا على الحساب الجاري.

أما إذا كانت $(\alpha < 1)$ فإن: $(1 - \alpha)\Delta Y'_B < 0$

ومن ثم يكون الأثر على الحساب الجاري سلبيا.

2- الآثار المباشرة للتخفيض على الاستيعاب:

إن الآثار المباشرة على الاستيعاب يعني بها مؤشرات تعمل على خفض الإنفاق الحقيقي عندما يرتفع الدخل النقدي والأسعار النقدية معا كنتيجة للتخفيض وهذه الآثار المباشرة للتخفيض على الاستيعاب ترتبط إلى حد كبير بميل ارتفاع مستوى الأسعار لتشيط الاستهلاك أو الاستثمار من مستوى معين للدخل الحقيقي، طالما أنه إذا اتجهت الأسعار إلى الارتفاع بالنسبة إلى الدخل النقدي، فإن الدخل الحقيقي يتجه إلى الانخفاض.

ويمكننا الفصل بين الآثار المباشرة للتخفيض على الاستيعاب، والآثار المحفوزة بالدخل بعمل بعض الفروض التي تتضمن عدم حدوث تغير في الدخل الحقيقي و نهدف أثر الموارد المعطلة، وعلاوة على ذلك نفترض أن العرض الأجنبي للواردات والطلب الأجنبي للصادرات لا نهائي المرنة، وبالتالي شروط التجارة تظل ثابتة دون تغير في هذه الظروف يستجيب المستهلكون والمنتجون للارتفاع في أسعار الواردات والصادرات بالعملة المحلية الناتج عن التخفيض، وبتحويل طلبهم من الواردات إلى المنتجات المحلية البديلة، وبمحاولة زيادة التصدير طالما أننا افترضنا وجود عمالة كاملة فإن الزيادة الناتجة في الطلب على الإنتاج المحلي ستميل لأن ترتفع الأسعار المحلية والدخول النقدية، ولكن ليست الدخول الحقيقية¹.

و بالإضافة إلى منهجي المرونات و الاستيعاب، هناك المنهج النقدي و الذي لم تنطرق له لأن الأساس النظري للمدخل النقدي هو التأكيد على النظر إلى ميزان المدفوعات بكونه ظاهرة نقدية لا

¹صبحي تادرستن قريصة، كامل بكري، "النقد والبنوك والتجارة الخارجية"، دار الجامعات المصرية، 1974، ص 599.

حقيقية، وأن الاختلال في ميزان المدفوعات هو اختلال رصيد وليس اختلال تدفق و هو مدخل مماثل لمدخل الاستيعاب ولكنه يتوسع ليقدم تفسيراً عن إجمالي ميزان المدفوعات بدلا من الاختصار على الحساب الجاري، هذا التوسع يسمح على أن لايعامل ميزان المدفوعات بصيغة عرض السلع والخدمات والطلب عليها ولكن بصيغة العرض والطلب على النقود. و يبق منهج المرونات من أهم المداخل في توضيح تأثير سعر الصرف و خاصة تخفيض العملة في التأثير على الميزان التجاري.¹

المطلب الثالث: رفع وارتفاع قيمة العملة وشروط نجاحها.

سنحاول بداية أن نوضح الفرق بين عملية رفع وارتفاع قيمة العملة ومن ثم شروط نجاح عملية الرفع.

أولاً: مفهوم رفع وارتفاع قيمة العملة.

قلما تقوم الدول برفع قيمة عملاتها، غير أن هذه الأخيرة يمكن لها أن ترتفع في ظل نظام التعويم الحر.

1- رفع قيمة العملة.

إن عملية رفع قيمة العملة معاكسة لعملية تخفيض قيمة العملة. فعملية رفع القيمة تشير إلى زيادة المحتوى الذهبي المحدد للوحدة النقدية، وبالتالي فهو يعني زيادة عدد الوحدات من العملات الأجنبية (القيادية) مقابل الوحدة النقدية الواحدة.²

أما أهم الأسباب التي تدعو السلطات النقدية إلى رفع القيمة الخارجية لعملتها فهي:

1. وجود فائض في ميزان المدفوعات، فلغرض التخلص من هذا الفائض، تقوم السلطات العامة بإصدار عملة وطنية مقابل هذا الفائض، مؤدياً ذلك بدوره إلى ارتفاع التضخم وبالتالي تزايد الواردات مقابل إنخفاض الصادرات، وهكذا يحصل التوازن في ميزان المدفوعات.

2. لمعادلة الارتفاع الحاصل في الأسعار العالمية لسلعة إستراتيجية (النفط مثلاً).

3. لتدعيم العملات الأجنبية الأخرى، كما فعلت اليابان و ألمانيا ودول أوروبية أخرى، حينما رفعت قيمة عملاتها لدعم الدولار الأمريكي عندما امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عن تخفيض قيمة الدولار لأسباب معنوية تتعلق بسمعتها.

2- ارتفاع قيمة العملة.

ارتفاع قيمة العملة يشير إلى ارتفاع سعر العملة المحلية لبلد ما إزاء العملات الأجنبية الأخرى، ولا ريب أن العوامل المؤدية إلى ارتفاع قيمة عملة ما ستعكس تلك المؤدية إلى انخفاضها - التي أشرنا إليها-

¹علي عبد الرضا حمودي العميد، مرجع سبق ذكره، ص 09.

²عرفان تقي الحسيني، ص ص: 154-155.

الفصل الثاني: حرب العملات العالمية

وبالإمكان الاعتماد على الصيغة الرياضية المستخدمة لتحديد نسبة انخفاض قيمة العملة في نسبة ارتفاعها أيضاً.

وفي هذا الصدد فإن ارتفاع سعر الدولار كان له مجموعة من الآثار على الدول النامية، التي تختلف من دولة إلى أخرى فبالنسبة للدول النفطية ساهم ارتفاع قيمة الدولار في رفع القوة الشرائية لعوائد النفط مقارنة مع العملات الرئيسية الأخرى - وخاصة الين-، كذلك ساعد ارتفاع قيمة الدولار في تثبيت العملات بالدولار وتلك التي لها روابط قوية به في تقليل التضخم علاوة على تزايد القوة الشرائية لعوائد الاستثمار المقومة بالدولار، ومن جانب آخر ساهم هذا الوضع في زيادة إستيرادات هذه الدول - ذات العملات المثبتة والمرتبطة بشدة بالدولار- نظراً لانخفاض أسعارها.

أما بالنسبة للدول غير النفطية فهي معظمها دول مدينة وهكذا فإن ارتفاع قيمة الدولار أدى إلى نتيجتين مفادهما¹:

أ- زيادة كلفة خدمة ديونها المقومة بالدولار، ولكن في الوقت ذاته ستخفض هذه الكلفة بالنسبة للديون المقيمة بالعملات الأخرى التي انخفضت قيمتها مقابل الدولار.

ب- زيادة في قيمة السلع الرأسمالية المستوردة من الأقطار التي ترتبط عملاتها بشدة بالدولار، مما قاد أيضاً إلى ارتفاع تكاليف الإستثمار.

وفي نهاية المطاف فضلاً عن ذلك، نجد أن تعديل الدولار لا بد أن يحصل ولا بد أن يكون أكبر من حيث الأهمية بسبب أن الدولار ساهم فعلياً في تراكم أكبر للدين الصافي من الولايات المتحدة الأمريكية إلى بقية العالم².

ثانياً: شروط نجاح عملية رفع قيمة العملة.

إن رفع قيمة العملة لا يعيد التوازن إلا إذا تحققت بعض الشروط فيما يتعلق بالآثار السعوية والآثار الدخلية. أي مجموع مروونات السعر للطلب الخارجي على الصادرات والطلب الداخلي على الواردات يجب أن يكون أعلى من الوحدة (أكبر من الواحد). في هذه الحالة، عندما ترتفع أسعار الصادرات يفترض أن ينخفض الطلب الخارجي بنفس النسبة، أما الواردات، فهي على العكس من ذلك، يجب أن ترتفع نتيجة انخفاض أسعارها.

إذا كانت عملية التصحيح هذه بواسطة الأسعار تترافق مع عملية تخفيض للنتائج القومي من خلال تقليص الاستثمارات، فإن نجاح عملية رفع قيمة النقد يصبح أكيداً.

¹ المرجع السابق، ص:156.

² غازي عبد الرزاق النقاش "التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية" دار وائل للنشر، عمان، 1996، ص:134.

إن نجاح عملية رفع قيمة العملة، يرتبط أيضاً، وبشكل أساسي، بإمكانية تقليص أو حتى إلغاء الفوارق، مقارنة مع الخارج، على صعيد الإنتاجية التي تجعل البلد المحقق للفائز أكثر قدرة على المنافسة من شركائه التجاريين.

المبحث الثالث: أساسيات حرب العملات

ظاهرة حرب العملات تمثل آخر المستجدات الحاصلة في العلاقات الاقتصادية الدولية، وذلك على خلفية الخلاف الحاد الذي تصاعد بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين إضافة إلى اليابان وبعض دول العالم من جهة والصين من جهة أخرى، حول مسعى الجهة الأولى للضغط على الصين لرفع عملتها المحلية اليونان من أجل تقليل القدرة التنافسية لصادراتها في الأسواق الأمريكية والعالمية.

المطلب الأول: ماهية حرب العملات

رغم أن حرب العملات ظاهرة كانت منذ القدم و تزامنت أكثر مع كل أزمات الاقتصاد العالمي إلا أنها من الناحية النظرية لم تحظى بالدراسة الكافية إلا بعد الأزمة المالية لعام 2008، و كان أول من تحدث بشكل صريح عن وجود حرب العملات هو وزير المالية البرازيلي جيدو مانتيجا في سبتمبر 2010 الذي قال حرفياً بأن البنوك المركزية إنزلت في "حرب عملات عالمية"، وأعلن صراحة عن القيام بشراء كميات كبيرة من الدولار الأمريكي كي يحافظ على سعر صرف الريال البرازيلي¹.

أولاً: تعريف حرب العملات

تُعرّف حرب العملات بأنها "اعتماد الدول الكبرى على قوتها الاقتصادية لتقليص قوة تنافسية الدول الأخرى، وتقليص حجم ثرواتها عن طريق استخدام السياسة النقدية، والتدخل في أسواق تبادل العملات، كشكل من الحروب الاقتصادية الباردة، عبر انتهاج سياسات تؤدي إلى خفض قيمة عملتها المحلية، من أجل دعم القطاعات الاقتصادية الرئيسة، لاسيما القطاعات التصديرية، ما يؤدي إلى الإضرار بمصالح الشركاء التجاريين، إذا ما استخدم على نطاق واسع حول العالم"²

¹Daniel W. Drezner, "Will currency follow the flag", International Relations of the Asia-Pacific, Volume 10, 2010, P389

² ADAM S. POSEN, "Avoiding a Currency War", How a new "dual-key" exchange rate system could help the United States, Japan, the eurozone—and China—find a way out, THE INTERNATIONAL ECONOMY SUMMER 2004, P12

و تعرف أيضا على أنها: " قيام الدول بالتلاعب بقيمة عملاتها و تخفيضها أو منعها من الارتفاع في محاولة منها لتشجيع صادراتها و خفض وارداتها و بالتالي تخفيض العجز في ميزانها التجاري أو تحقيق الفوائض فيه، و من ثم رفع مستويات التشغيل و رفع مستوى النشاط الاقتصادي و معدلات النمو"¹ و يعود ظهور حرب العملات في العالم إلى " ما يسود العالم من قلق بالغ نتيجة استمرار تدهور أسعار صرف الدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية في العالم، و تراجع صادرات الولايات المتحدة من الأولى عالميا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى المرتبة الثالثة²، بعد الصين وألمانيا"³. و انطلاقا من التعريفين السابقين يمكن القول بان حرب العملات هي اعتماد دولة ما على سياسة سعر الصرف لتقليل قوة تنافسية الدول الأخرى عن طريق استخدام السياسة النقدية و التدخل في أسواق تبادل العملات (سوق الصرف الأجنبي)، من أجل تحقيق هدف معين يتمثل أساسا في زيادة تنافسية صادراتها".

ثانيا: مدخل تاريخي لحرب العملات

لقد عبرت الفوضى النقدية التي سادت قبل اتفاقية بريتون وودز عن وجود حرب عملات عالمية بقيادة الدول المتقدمة، فبعد أن انسحبت معظم الدول من قاعدة الذهب و أصبح الجنيه الإسترليني عملة لها حرية التقلب عام 1930 قامت الدول بربط عملاتها بالجنيه الإسترليني الموعوم و تسابق الدول لتخفيض قيمة عملاتها سواء من أجل علاج العجزات الكبيرة في موازين المدفوعات أو تخفيض معدلات التضخم المحلية لكن هذا التخفيض غير المنظم و ردّات الفعل من الشركاء التجاريين أدى إلى تفاقم الكساد العالمي و سميت الفترة من 1930-1939 دائرة التخفيض في قيمة العملة.⁴

و من الناحية التاريخية كانت بعض الدول تقوم بإجراء تخفيض قيمة العملة بهدف دعم الصادرات (عن طريق جعل السلع و الخدمات المصدرة أكثر تنافسية بسبب رخص ثمنها مقابل مثيلتها في الدول الأخرى) و كذلك بهدف القيام بتسويات ميزان المدفوعات حيث في سنة 1971 تم إستخدام العملة كحل أسهل لمواجهة الأزمات عندما قرر الرئيس الأمريكي "نيكسون" إعلان تعويم سعر صرف الدولار ووقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب (إنهاء نظام الصرف بالدولار)، وخرج الدولار عن قواعد هذا النظام كأقوى عملة دولية لأقوى إقتصاد في العالم بعد الحرب العالمية الثانية خرج العالم من النظام المنتظم إلى اللانظام والفوضى، فتوالى عمليات تخفيض قيمة الدولار فكانت عام 1972 مانسبته

¹ حسين احمد السلوم، "حرب العملات"، مجلة إيكونوميكات للعلوم المالية و المصرفية، العدد 10، 2010، ص 07

² أنظر الملحق رقم 02.

³ جليل شيعان ضمّد البيضاني، "حرب العملات والنظام النقدي الدولي"، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العدد 2، 2011، ص 13.

⁴ مورد حاي كريفين، مرجع سبق ذكره ص 400.

10%، ومع إزدياد عجز ميزان المدفوعات الأمريكي واصلت أمريكا تخفيضها لقيمة الدولار سنة 1973 بنسبة 20 % بهدف تنشيط صادراتها و تقليل عجز ميزان المدفوعات.

وكانت أشهر التدخلات تلك التي كانت تحدث من قبل البنك المركزي الياباني و البنك المركزي السويسري في سوق الصرف الأجنبي، فعلى سبيل المثال تدخل البنك المركزي الياباني في عام 2003 بشكل تدريجي كبائع للين بما قيمته 1.5996 تريليون ين في الفترة ما بين 26 سبتمبر و 30 أكتوبر للحيلولة دون سقوط قيمة الدولار أمام الين تحت مستوى 108 تقريبا و الذي كان يعد مستوى مناسباً للأغراض التصديرية في ذلك الوقت¹ كما يظهر من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل (2-2): تدخل البنك الياباني لتخفيض قيمة الين 2003



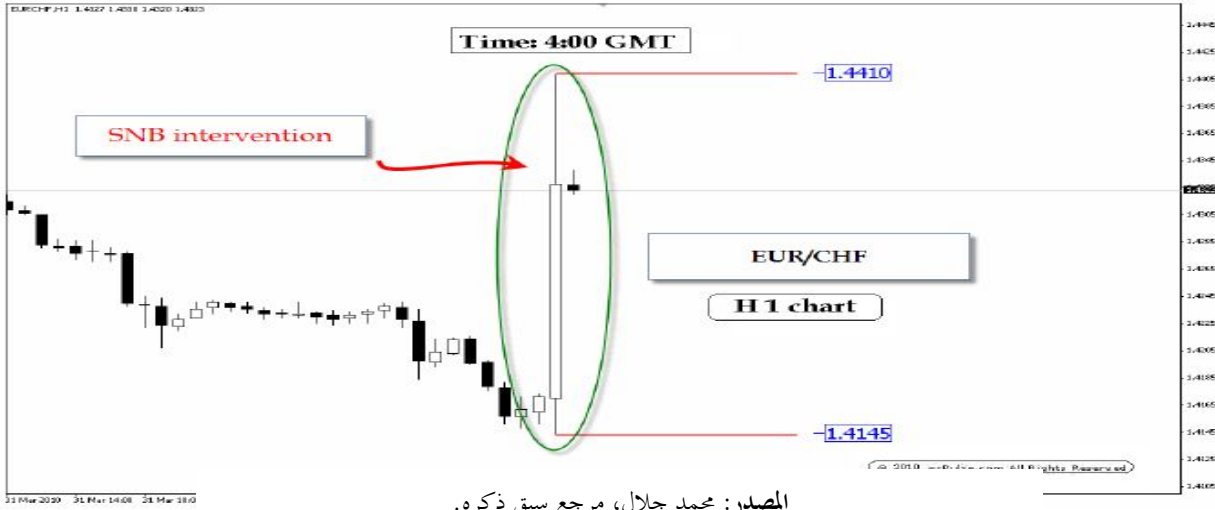
المصدر: محمد جلال، "حرب العملات و صراع البقاء"، الاقتصاد العالمي على الموقع: www.ecPulse.com

أيضا البنك المركزي السويسري كان يتدخل في سوق الصرف عندما ترتفع قيمة الفرنك السويسري بشكل غير مرغوب فيه من وجهة نظر البنك²، مع العلم أن الاقتصاد السويسري من أحد الاقتصادات الصناعية وتعتبر الصادرات الداعم الرئيسي لتحقيق النمو و الشكل التالي يوضح تدخل البنك السويسري في سوق الصرف لتخفيض قيمة الفرنك:

¹ Lindsay Whipp and Peter Garnham, "Tokyo Currency Move Surprises Markets," Financial Times, September 2010

² Song, Hongbing. Currency War. Beijing: China Citic Press. 2007, p 55

الشكل (2-3) تدخل البنك السويسري لتخفيض قيمة الفرنك السويسري 2010



المصدر: محمد جلال، مرجع سبق ذكره.

الرسم البياني أعلاه يوضح كيف تدخل البنك السويسري في الأول من أبريل من عام 2010 في تمام الساعة 16:00 بتوقيت غرينتش لبيع الفرنك السويسري أمام اليورو كي يحافظ على مستويات قرب 1.4100، وجدير بالذكر أن البنك أعلن قبل هذا التدخل بأيام قليلة أن مستوى 1.4000 يعتبر المستوى الآمن له بالنسبة لسياسة سعر الصرف لديه، إلا أنه فاجأ الأسواق بالتدخل قبيل هذا المستوى بنحو 150 نقطة.

وعلى الرغم من التدخلات التي تم عرضها فيما سبق لم تكن تدرج تحت مسمى "حرب العملات" بل كان أمراً مقبولاً في الأسواق بل وعادة تكون متوقعة، لأنها كانت تتم بشكل منفرد أي تتم على أساس رؤية وتقييم بنك مركزي واحد داخل دولة ما للأوضاع و الأحداث التي تحتم عليه التدخل من أجل تحقيق هدف معينة خاصة أنه في بعض الأحيان تكون عملات هذه الدول مقيمة بأكثر من قيمتها، وفي الغالب يكون تأثير هذا التدخل مؤقتاً.

وعادت هذه الحرب مع حلول الأزمة الاقتصادية العالمية التي صاحبها صحوة العملاق الآسيوي "الصين" الذي بدأ يكتسح و يهيمن على سوق التصدير العالمي عن طريق إنتهاجها لسياسة العملة المنخفضة.

المطلب الثاني: أشكال التدخل في حرب العملات

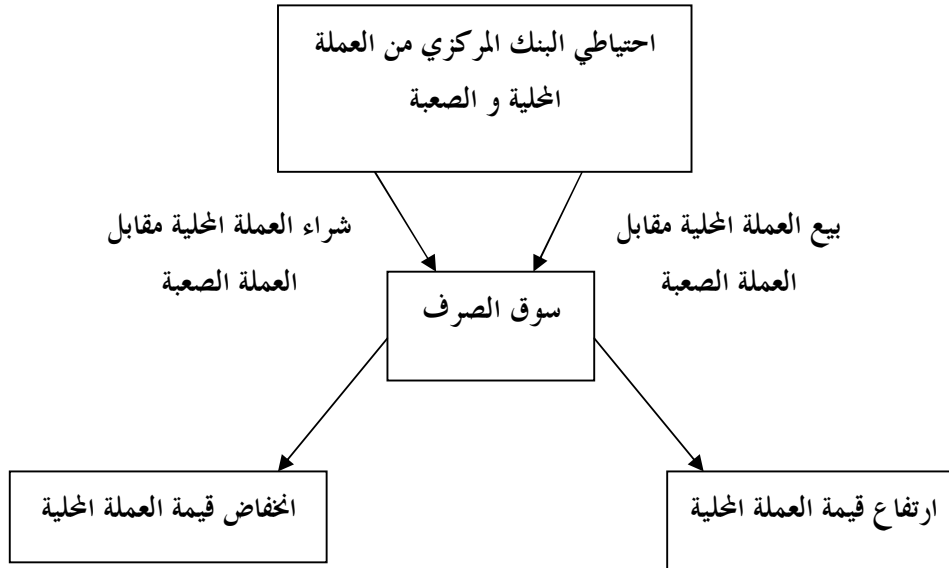
وتنقسم أشكال التدخلات التي تحدث في سوق الصرف بغرض خفض قيمة العملة الوطنية إلى تدخلات مباشرة و تدخلات غير مباشرة على أساس الإجراء المستخدم و مدى تأثيره.

أولاً: تدخلات مباشرة:

وتنقسم إلى:

1- يتدخل البنك المركزي في الأسواق مباشرة كبائع لعملته المحلية ومشترٍ للعملات الأخرى، و يتم هذا عن طريق تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف للحد من تغير أو تقلب سعر الصرف ببيع العملات الصعبة التي تحتفظ بها مقابل العملة المحلية للحد من انهيار أو انخفاض قيمة عملتها وتقوم معظم البنوك المركزية في الدول ذات الفائض التجاري، بامتصاص التدفق النقدي الداخل من العملة الأجنبية نتيجة التصدير عن طريق زيادة المعروض من العملة المحلية¹، من ثم الإبقاء على سعر صرف العملة المحلية منخفض هذا من ناحية، و من ناحية أخرى يقوم البنك باستثمار العملة الأجنبية في السندات الحكومية أو في بنوك الدولة صاحبة العملة الأجنبية و الحصول على عائد في المقابل (زيادة الطلب على العملة الأجنبية مما يؤدي إلى ارتفاعها) و يتوقف تطبيق هذه الوسيلة على حجم احتياطي الصرف للدولة كما يوضحه الشكل التالي².

الشكل (2-4) التدخل المباشر للبنك المركزي في حرب العملات



المصدر: J.Longatte,p,vipey.opcit p116

¹ Xuefeng Hu, Meng Guan, " On Currency Power", International Journal of Economics and Finance, Vol. 2, No.2; May 2010 P 122

² J. Longatte, P.Vanhove, C. Viprey, " économie générale", dunod, paris 2002,p116.

2- يقوم البنك المركزي بخفض سعر الفائدة الأساسي وبالتالي إنخفاض الطلب على العملة المحلية نظير إنخفاض العائد عليها مما يؤدي إلى إنخفاضها، لكن هذا الإجراء يعتبر كلاسيكيا حيث تعمل البنوك المركزية على تحريك سعر الفائدة وفقا لما يتناسب مع احتياجات وحالة الاقتصاد القائم.

ثانيا: تدخلات غير مباشرة:

وأیضا يتم تقسيمها إلى¹:

1- إقامة سعر صرف متعدد: يمكن تطبيق نظام الصرف المتعدد في حالة نظام الرقابة على الصرف أو حالة احتكار الدولة لعمليات بيع و شراء العملة الصعبة فيمكن اعتماد² نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة، أحدهما مغالى فيه و يتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات القطاعات المرد دعمها و ترفيتها، أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي، و يهدف نظام أسعار الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق و توجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة³.

2- تصريحات المسؤولين و القادة التي تُبث عبر وسائل الإعلام التي تتضمن إشارات مستترة حول إجراءات أو أحداث مستقبلية من شأنها أن تخفض من قيمة العملة، وبالتالي يتم توجيه المضاربين و المستثمرين إلى ذلك الاتجاه.

3- تطبيق سياسة التخفيف الكمي وهي عبارة عن قيام البنك المركزي بطبع كميات من أوراق البنكنوت و إعادة ضخها إلى الأسواق مما يعني زيادة المعروض النقدي. وقد أستخدمت هذه السياسة على نطاق واسع بعد إشتعال الأزمة المالية العالمية، ففي عام 2009 قام بهذا الإجراء البنك الإحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي) و البنك المركزي البريطاني و أيضا البنك المركزي الياباني.

وكان الغرض من هذه السياسة هو دعم القطاع المصرفي العالمي المتداعي خاصة بعد نقص السيولة الحاد الذي واجه هذا القطاع إثر أزمة الرهن العقاري التي إندلعت في أواخر عام 2008 التي نتج عنها أزمة سيولة و إئتمان خانقة. وبالتالي فإن الغرض الأساسي لهذه السياسة هو مواجهة الأزمات المالية الحادة.

¹ محمد جلال، مرجع سبق ذكره، www.ecPulse.com

² ammour benhalima "technique bancaires," Edition dahleb, Alger 1997, p 27.

³ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 137.

المطلب الثالث: أطراف حرب العملات

لقد قامت عدة دول بحرب العملات لكن على فترات متباينة وبتدخلات متفاوتة، فهناك الصين و الولايات المتحدة الأمريكية كأهم محركين لفصول هذه الحرب، ثم كرد فعل و كحماية لاقتصادهم تأتي الدول الناشئة أو النامية بحيث تم تخفيض عملاتها في فترة و جيزة من ماي 2010 إلى أكتوبر من نفس العام¹، و يمكن تقسيم الدول المشاركة في حرب العملات إلى أطراف رئيسية و أطراف ثانوية.

أولاً: الأطراف الرئيسية

إن الجبهة الأبرز في حرب العملات في الوقت الراهن هي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين حيث تتهم الأولى الثانية بأنها تعتمد الحفاظ على عملتها اليوان أو الرمينبي بأقل من قيمته بنسب تقدرها ما بين 25%- 40% فيما لو ترك ليتحدد وفق قوى السوق لتحقيق مكاسب على حساب الاقتصاد الأمريكي، وفي نفس الوقت تنتهج الولايات المتحدة سياسات نقدية توسعية تهدف إلى تخفيض قيمة الدولار.

1-الصين

تمكنت الصين من أن تمتلك أكبر احتياطي نقدي من العملات و الذهب على مستوى العالم، وبجانب ذلك فقد إحتلت المركز الأول كأكبر مصدر على مستوى العالم وفقاً لإحصائيات منظمة التجارة العالمية لعام 2009 يأتي بعدها ألمانيا ثم الولايات المتحدة الأمريكية.² و هناك مؤشرات تدل على أن اليوان قد انخفض دون قيمته مع حدوث تدهور في قيمة الدولار، وقد دأب منتقدو سياسة الصين في سعر الصرف على الإشارة إلى التراكم السريع للإحتياطات كدليل واضح على التخفيض في قيمة العملة³.

حتى بعد الأزمة المالية العالمية استمرت الصين في تحقيق النمو (و إن تراجع وتيرته) بفضل سعر صرف اليوان الصيني المنخفض للغاية حيث تشير الأرقام إلى أن اليوان مقيم بأقل من قيمته الحقيقية بنحو 40%، وهو الأمر الذي ساعد البلاد على تخطي الأزمة في ظل تدعيم الميزة التنافسية السعرية للسلع الصينية مما ساعد على بقاء فائض تجاري عملاق و من ثم انتعاش الاقتصاد الصيني وبينما الصين تواصل إنتعاشها، تشهد في المقابل معظم الدول الأخرى تباطؤاً اقتصادياً واضحاً، حتى بعد أن استترفت البنوك

¹ أنظر الملحق رقم 01.

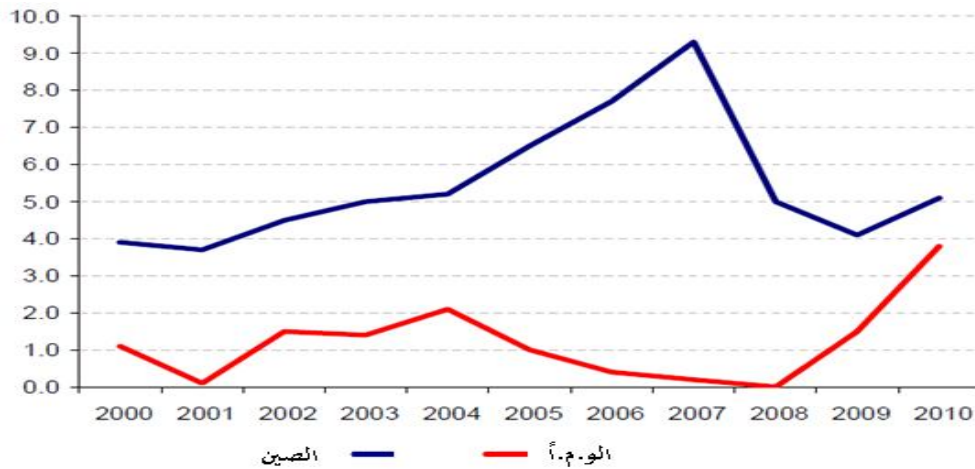
² حسب احصاءات منظمة التجارة العالمية 2009 على الموقع www.wto.org

³ إسوارس براساد، "الخطوات القادمة أمام الصين"، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2005، المجلد 42، العدد 3، ص:45.

الفصل الثاني: حرب العملات العالمية

المركزية في تلك الدول كافة السياسات و الأدوات الممكنة لدعم الاقتصاد و لم يتبقى أمامها غير الإلتجاء نحو انتهاج سياسة خفض سعر الصرف و الإستفادة من عملية التعافي الذي يشهدها الاقتصاد العالمي. وتعتبر الولايات المتحدة من أكبر الشركاء التجاريين للصين، و على الرغم من العلاقات التجارية التي استمرت بين البلدين لفترة طويلة إلا أن الإدارات الأمريكية المتلاحقة كانت تصرح دائما بضرورة قيام الصين بإعادة تقييم سعر صرف اليوان خاصة عند الاستناد إلى نظرية الإنتاجية في تحديد سعر الصرف و تشير هذه النظرية إلى ضرورة تقويم العملة المحلية، بالشكل الذي يناسب مستوى إنتاجية الاقتصاد الوطني في قطاعاته المختلفة، وإلا انعدم أو احتل التوازن الاقتصادي المنشود، ففي حالة ارتفاع مع تقويم العملة بأقل من قيمتها الحقيقية من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع في أسعار السلع والخدمات، وحدوث التضخم كنتيجة لارتفاع الطلب الأجنبي على هذه الأخيرة، وهي الوضعية التي عرفتها الصين، أين ارتفعت كفاءتها الإنتاجية مع تثبيت سعر اليوان على أساس الدولار الأمريكي. و الشكل التالي يوضح مقارنة التطور السنوي لمعدلات الإنتاجية في كل من الولايات المتحدة و الصين:

الشكل (2-5) التطور السنوي لمعدلات الإنتاجية في الولايات المتحدة و الصين 2000-2010 الوحدة: نسبة مئوية



المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على: Official Chinese government data, the Economist Intelligence Unit, IMF

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن معدلات الإنتاجية في الصين تفوق بكثير نظيرتها في الولايات المتحدة منذ 2000 إلى 2010 ، ففي حين كانت الإنتاجية تبلغ ذروتها في الصين سنة 2007 كانت تقترب من الصفر في أمريكا كإحدى بوادر الأزمة و الركود في الاقتصاد الأمريكي. حيث أصبحت المنافسة غير عادلة، إلا أنه لم يكن هنالك أي إجراء ذو تأثير فعال من قبل الولايات المتحدة¹

¹ Melissa Murphy, Wen Jin Yuan, "Is China Ready to Challenge the Dollar?", Internationalization of the Renminbi and Its Implications for the United States, A Report of the CSIS, October 2009, P22

لكن في عام 2010 واصلت الحكومة الأمريكية ضغطها على الصين كي تحد من انخفاض اليوان وهو الأمر الذي أثمر عن قيام الحكومة الصينية بالتقليل من ربط عملتها بالدولار الأمريكي لكن بشكل جزئي في جوان 2010 (جدير بالذكر أن الصين قامت بربط اليوان بالدولار الأمريكي في عام 2007). وارتفع اليوان تقريبا بنحو 2% أمام الدولار الأمريكي في سبتمبر 2010 إلا أن ذلك لم يكن كافيا أيضاً بالنسبة للحكومة الأمريكية¹.

وذلك لأن الصين لن تسمح بارتفاع اليوان أكثر من ذلك بأي حال من الأحوال، إذ أنه وفقاً لرؤية البنك المركزي الصيني بأن أي ارتفاع لقيمة اليوان بأكثر من 20% تفقد هنا الصين الميزة التنافسية التصديرية ولن تعود السلع رخيصة مما سوف يدفع إلى إحداث ضرر جسيم بالاقتصاد الصيني، ويترجم ذلك إلى ارتفاع معدلات الإفلاس للمصانع والشركات الصينية ويترتب على ذلك صعود معدلات تسريح العمالة وارتفاع معدل البطالة ويسقط الاقتصاد الصيني في حالة الركود².

لذا فإن العامل الرئيسي الذي يمنح الصين قوة إقتصادية هو قدرتها على مواصلة الحفاظ على سعر صرف اليوان منخفض أمام الدولار³، إذ أن الصين تعد أكبر مقرض للولايات المتحدة الأمريكية (تحتفظ بنحو تريليون دولار أمريكي من السندات و أذون الخزانة الحكومية الأمريكية) وهذا بغرض الحفاظ على قيمة اليوان منخفض ، كما أن لديها أكبر احتياطي من العملات الأجنبية و الذهب بلغت قيمته 3.5 تريليون دولار أمريكي في 2011* بينما الولايات المتحدة تحتفظ بنحو 129 بليون دولار أمريكي فقط.

مما سبق يعني أن الصين (دولة ذات فائض تجاري ضخم) لا تصدر فقط سلع بل تصدر أيضاً مشاكل اقتصادية من بطالة و ضعف اقتصادي إلى شركائها التجاريين خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

2- الولايات المتحدة الأمريكية

تعاني الولايات المتحدة الأمريكية من تباطؤ وتيرة النمو و اتساع عجز الموازنة بجانب تضخم الدين العام و ضعف حاد لسوق العمل (معدل البطالة لايزال مرتفعاً عند 9.8% في نوفمبر 2010 وبلغ عدد العاطلين عن العمل 15.1 مليون شخص حتى تلك الفترة)، بينما في الصين معدل البطالة بلغ 4.1% في الربع الثالث من عام 2010 بعدد 9.05 مليون شخص خارج قوة العمل⁴.

ويستمر الضعف المهيمن على الاقتصاد الأمريكي على الرغم من كافة الجهود التي بذلت من قبل الحكومة أو البنك الاحتياطي الفيدرالي -البنك المركزي الأمريكي- من تقديم خطط تحفيز و إنقاذ و

¹ Melissa Murphy, Wen Jin Yuan, op.cit. P08

² SURJIT S. BHALLA , CHINESE MERCANTILISM "CURRENCY WARS AND HOW THE EAST WAS LOST" ,JULY, 1998 P 32

³ P. Krugman, "a Chinese new year", New York Times, Decemebr 31, 2009

* حسب إحصائيات البنك المركزي الصيني 2011.

⁴Wayne M. Morrison, "China-U.S. Trade Issues", Congressional Research Service, January 7, 2011. P16

الفصل الثاني: حرب العملات العالمية

تسهيلات إلا أنها لم تعد كافية لدعم الاقتصاد، لذا لم يكن أمام الحكومة و البنك الإحتياطي الفدرالي إلا المضي في اتجاهين لتحقيق هدف واحد (دعم تنافسية السلع الأمريكية وخفض سعر صرف الدولار الأمريكي).

أخيراً تحركت الحكومة الأمريكية بعد أن رأت أن الإجراءات التي اتخذتها الصين كانت محدودة و غير كافية و وجدت أنه لا مفر من تطبيق إجراءات حمائية كي تحافظ على قوتها التجارية و الصناعات الوطنية بها، إذ قام مجلس النواب الأمريكي في أكتوبر من عام 2010 بتمرير قانون (H. R. 2378)¹ و الذي ينص على فرض ضريبة جمركية مرتفعة على بعض السلع للدول التي لديها عملة مقومة بأقل من قيمتها الحقيقية و فائض تجاري مرتفع، بجانب لديها إحتياطي ضخم من العملات الأجنبية.

وهذا لم يأتي إلا بدافع من السلطات الأمريكية نحو الحد من تداعي الاقتصاد الأمريكي، إذ ترى الحكومة أن الأوضاع تتحسن بشكل كبير في الصين لكن يأتي ذلك على حساب الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا القانون يعتبر مقدمة عن حرب اقتصادية تستهدف في الأساس الصين أكبر منافس، بجانب الدول الأخرى ذات الفائض التجاري و الذي يضر النمو المتحقق فيها بالاقتصاد الأمريكي.

وبالتالي نرى كيف أن التدخلات غير المباشرة مثل التصريحات الكلامية التي صدرت من قادة الولايات المتحدة بالإضافة إلى هذه الإجراءات الحمائية وضعت الولايات المتحدة على جبهة الصراع حول سياسة خفض سعر الصرف سواء ضد الصين أو الدول ذات العلاقة.

ثم جاءت الموجة الثانية من سياسة التخفيف الكمي فقد أعلن البنك الإحتياطي الفدرالي رسمياً في نوفمبر من عام 2010 عن ضخ دفعة ثانية من سياسة التخفيف الكمي بقيمة 600 بليون دولار في ظل وتيرة النمو الضعيف و سوق العمل المتداعي وضعف عمليات الإئتمان ولا يقف المبلغ عند هذا الحد فقط ذلك قد يتم زيادته إلى أعلى من ذلك خلال الفترة المقبلة وهذا بناءً على تصريحات البنك كي يتمكن من تحقيق الاستقرار للإقتصاد الأمريكي المنهك بالفعل.

هذه الخطوة على الرغم من أنها كانت متوقعة منذ أن بدأ البنك الفيدرالي في التلميح بها منذ أواخر أوت من نفس العام، إلا أنها زادت من التوتر على الصعيد العالمي بين الدول ذات الفائض. خاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية هي صاحبة عملة التبادل التجاري و الإحتياطي النقدي الأولى على مستوى العالم (الدولار الأمريكي). و الهدف من هذه الخطوة ليس فقط دعم الاقتصاد لكن أيضاً خفض قيمة الدولار الأمريكي، بمعنى آخر رفع مستوى العرض النقدي للدولار الأمريكي في الولايات المتحدة، من ناحية أخرى؛ ففي ظل سعر فائدة منخفض للغاية مقارنة بباقي دول العالم فإن هذه الأموال - التي تم

¹ و المعروف باسم قانون "الإصلاح النقدي لتحقيق تجارة عادلة" Currency Reform for Fair Trade Act

الفصل الثاني: حرب العملات العالمية

خلقها و طباعتها من قبل البنك الاحتياطي الفدرالي - تنتقل وتدفق من الولايات المتحدة و تتجه إلى دول تتمتع بسعر فائدة مرتفع، كي يتم الإستفادة من فروق العائد ويطلق على ذلك "تجارة العائد"، وأيضا يتم إستثمارها في أسواق أسهم هذه الدول وهو ما يطلق عليه "الأموال الساخنة".

ينتج عن هذا الإجراء السابق الإشارة إليه ارتفاع سعر صرف عملة الدولة ذات سعر الفائدة المرتفع - ويتم ذلك عن طريق إرتفاع عمليات الشراء على العملة المحلية مقابل بيع الدولار الأمريكي. بمعنى آخر تغيير الدولار الأمريكي إلى العملة المحلية - ومن ثم رفع سعر صرف العملة المحلية أمام الدولار الأمريكي. ونتيجة لذلك إنخرطت الولايات المتحدة أكثر فأكثر في الصراع الخفي لتخفيض سعر صرف الدولار الأمريكي.

لهذا قامت دول مثل البرازيل و كوريا الجنوبية و كذا سنغافورة برفع الضريبة على تدفقات رؤوس الأموال كإجراء مضاد لتدفق هذه الأموال للحيلولة دون ارتفاع سعر صرف العملة المحلية. وهذه الدول أيضا من أطراف الصراع وبمجرد القيام بهذا الإجراء يعد مقدمة نحو المزيد من الإجراءات الحمائية.

ثانيا: الأطراف الثانوية

و تتمثل في البلدان التالية:

1- اليابان

من المعلوم أن الاقتصاد الياباني يعتمد بشكل رئيسي في تحقيق النمو على الصادرات، إلا أن القوة المفرطة غير المرغوبة للين الياباني أمام العملات الرئيسية الأخرى خاصة أمام الدولار الأمريكي في عام 2010 أثرت بشكل سلبي على الصادرات اليابانية و نتيجة لذلك إضطر البنك المركزي الياباني إلى التدخل المباشر في سوق الصرف للمرة الأولى منذ ست سنوات للحد من ارتفاع قيمة الين، وذلك عن طريق بيع الين مقابل شراء 60 مليار دولار أمريكي، وبالنسبة لليابان فإن ارتفاع الين لم يعكس فقط التراجع في عوائد السندات في الولايات المتحدة وفي اقتصاديات دول شمال أوروبا، حيث سعى المستثمرون لبيع تلك العملات، بل عكس أيضا تزايد الطلب على الين من الصين التي كانت تحاول تنويع ما تمتلكه من احتياطات أجنبية بعيدا عن الأصول المقومة بالدولار الأمريكي.

ففي 15 سبتمبر 2010 حدث هذا التدخل المباشر بعد أن وصل الين إلى مستويات قياسية تعد الأعلى منذ 15 عام في ذلك الوقت.

و الشكل التالي يوضح هذا التدخل المباشر و كيف ارتفع زوج الدولار/ين أو بالأحرى إنخفض الين أمام الدولار بشكل كبير مقارنة بالفترة السابقة لهذا التدخل حيث تذبذب سعر الصرف في نطاقات ضيقة لفترة طويلة رغم ازدياد قوة الين لكنها كانت بشكل تدريجي.

الشكل (2-6): تدخل البنك الياباني لتخفيض قيمة الين 2010



المصدر: محمد جلال، "حرب العملات و صراع البقاء"، الاقتصاد العالمي على الموقع: www.ecPulse.com

إلا أن هذا التدخل المباشر لم يكن ناجحاً حيث عاود الين صعوده من جديد فهبط الزوج مسجلاً مستويات اقتربت بشدة من المستوى 80.00، وربما يُعزى عدم نجاح هذا التدخل المباشر للبنك في خفض قيمة الين الياباني إلى احتمالية قيام الصين بشراء الين. بما يُعتبر خطوة أخرى في السباق المحموم نحو خفض قيمة العملة وتعظيم الميزة التنافسية في ظل أزمة مالية لم تنتهي بعد بشكل صريح، وبعبارة أخرى فهي خطوة لظهور حرب العملات¹.

2- منطقة اليورو

في النصف الأول من عام 2010 شهدت منطقة اليورو تسارع للنمو إلى أن حققت أفضل أداء في الربع الثاني منذ ثلاث أعوام ونصف ويرجع الفضل في ذلك إلى ضعف اليورو أمام العملات الرئيسية الأخرى لا سيما الدولار الأمريكي و الذي تراجع أمامه إلى أدنى مستوى منذ أربعة أعوام في جوان من نفس العام مسجلاً مستوى 1.1875. مما شكل ذلك دعماً لصادرات المنطقة خاصة للدول ذات الفائض مثل ألمانيا وفرنسا.

لكن بالرجوع إلى الوراء قليلاً إلى شهر نوفمبر من عام 2009 عندما وصل اليورو أمام الدولار الأمريكي إلى أعلى مستوياته لأكثر من عام تقريباً في ذلك الوقت مسجلاً 1.5140. وذلك بعد المضاربات التي تمت على العملة طوال عام 2009 في ظل التوقع بأن الإجراءات التي تقوم بها الحكومات

¹ محمد جلال، مرجع سبق ذكره. www.ecPulse.com

الفصل الثاني: حرب العملات العالمية

الأوروبية من شأنها أن تنهي الأزمة. لكن في الواقع ارتفاع قيمة اليورو كان يعد أمراً مقلقا للبنك المركزي الأوروبي¹.

وفي نفس هذا الشهر خرج السيد جان كلود تريشيه رئيس البنك عن صمته المعهود بما يتعلق بسوق الصرف و تحدث صراحة بضرورة قوة الدولار الأمريكي كي تتمكن منطقة اليورو من الوقوف على طريق التعافي الاقتصادي.

وبعد هذه التصريحات إنحدر اليورو بالفعل إلى المستويات السابق ذكرها في عام 2010 و إن كانت أزمة الديون السيادية التي انتشرت في المنطقة كانت عاملا مؤثرا وراء تسارع هذا الإنخفاض.

و عندما وصل اليورو أمام الدولار الأمريكي عند مستويات 1.4280 في سبتمبر 2010 كثر الحديث عن سعر صرف اليورو و ضرورة قوة الدولار الأمريكي والمخاوف مما تقوم به الولايات المتحدة من إجراءات كي تضعف العملة الخضراء وهو الأمر أيضا الذي يعد محل إنتقاد بين بعض أعضاء لجنة السياسة النقدية بالبنك الأوروبي، كما أن البنك يرى ضرورة إنشاء صندوق بغرض تحقيق الإستقرار لسعر الصرف في سوق العملات وهذا يؤكده على مدى القلق و الضغط الذي يصب على البنك من أجل الحيلولة دون ارتفاع اليورو بشكل كبير و خفض أو تقليص صدى التقلبات التي يشهدها سوق الصرف.

3-بريطانيا

بريطانيا تصنف على أنها من دول العجز التجاري لكن المشكلة هنا أن المعركة لو أندلعت قد تولد صراعا مباشراً بين بريطانيا و منطقة اليورو وليس فقط مع الولايات المتحدة و الاقتصاديات الآسيوية. إذ أن منطقة اليورو تعد الشريك التجاري الأول لبريطانيا وما يعني ذلك حساسية موقف الجنيه الإسترليني أمام اليورو، وهو ما ظهر بشدة على تحركات اليورو أمام الإسترليني و المعروف باسم "الزوج الملكي"، حيث شهد خلال الشهور القليلة الماضية تحركات أقل ما تُنعت به أنها تحركات عنيفة للغاية مقارنة بتحركات الزوج المعروفة تاريخيا لدى المستثمرين في سوق العملات (تحركات هادئة وبطيئة).

وتواجه بريطانيا موقف اقتصادي مشابه للولايات المتحدة الأمريكية تقريبا، لكن الذي أستجد في بريطانيا ومن شأنه أن يعيق عملية التعافي هو خروج الحكومة كداعم رئيسي للاقتصاد بعد أن تضخم الدين العام و اتسع عجز الموازنة، لتعلن الحكومة عن أكبر خفض للإنفاق العام منذ الحرب العالمية الثانية* لذا البنك المركزي البريطاني أصبح يقف وحده أمام دفع عملية التعافي، وليس أمامه إلا التوسع في برنامج

¹ ZSOLT DARVAS AND JEAN PISANI-FERRY, "THE THREAT OF CURRENCY WARS", EUROPEAN PERSPECTIV , ISSUE DECEMBER 2010, P 35

*ليترتب على ذلك مخاوف بأن يقع الاقتصاد البريطاني في الركود من جديد خاصة وأنه لايزال يريزح تحت وطأة أعباء أزمة الرهن العقاري ولم يتعافى منها بعد كليا.

الفصل الثاني: حرب العملات العالمية

شراء الأصول (سياسة التخفيف الكمي) الذي بلغ حتى الآن 200 مليار جنيه إسترليني و ما يتبع ذلك من خفض لقيمة سعر صرف الجنيه. لكن التضخم المرتفع في الآونة الأخيرة يقف حائلاً أمام ضخ المزيد من السيولة في الوقت الحالي.

و على الرغم من أن متوسط سعر صرف الجنيه الإسترليني يعد مقبولاً الآن من وجهة نظر البنك خاصة أنه منخفض بأكثر من 20% تقريباً عن مستوياته في عام 2007، لكن المخاطر تكمن في أن أي إنخفاض مستقبلي لقيمة اليورو و الدولار الأمريكي قد يضطر البنك إلى إضعاف قيمة الإسترليني و الدخول في حرب العملات.

4- سويسرا

تعتبر سويسرا ساحة مالية كبيرة ، نتيجة سياسة الحياد التي تعتمدها الحكومة السويسرية وابتعادها عن المنازعات والمشاكل الدولية وتأتي قوة الفرنك السويسري من طبيعة البنك المركزي السويسري الذي يتمتع بأعلى درجات الإستقلالية المتعارف عليها دولياً¹.

غير أنه كما ذكرنا من قبل فإن البنك المركزي السويسري المشهور بتدخلاته في سوق سعر الصرف مثل اليابان فقد خسر خلال عام 2010 ما يقرب من 15 بليون دولار أمريكي ضمن محاولاته في وقف الارتفاع المضطرد لسعر صرف الفرنك السويسري.

5-الاقتصادات الناشئة:

و تتمثل في دول جنوب شرق آسيا (النمور الآسيوية) وهي دول تعتمد بشكل رئيسي على التصدير مثل سنغافورة و تايوان على سبيل المثال لا الحصر لاترغب في انخفاض قيمة الدولار الأمريكي فهذه الدول ترى مدى خطورة الموجة الثانية من سياسة التخفيف الكمي في الولايات المتحدة في التأثير سلباً على اقتصاداتها.

هذه الدول ذات فائض تجاري كبير و لديها سعر فائدة مرتفع مقارنة بالدول الكبرى ذات العجز التجاري، وما يُسهل ذلك من تدفق الأموال الساخنة السابق الإشارة إليها، كما أن انخفاض قيمة الدولار عالمياً يغذي التضخم في تلك الدول مما يدفع البنوك المركزية إلى رفع سعر الفائدة وبالتالي يحدث تباطؤ لوتيرة النمو بها.

الهند لا ترغب في انخفاض قيمة الدولار بل أيضاً اليوان الصيني لأنه ببساطة يمنعها من منافسة المنتجات الصينية ذات الأسعار المنخفضة للغاية و يؤثر هذا على حصصها التصديرية في السوق العالمي.

¹ عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ، ص : 109-110.

في البرازيل و التي تعد واحدة من أهم الاقتصادات الناشئة ومن أكبر المعارضين لأي تحركات نحو خفض قيمة الدولار الأمريكي¹، أعلن الوزير صراحة عن القيام بشراء كميات كبيرة من الدولار الأمريكي كي يحافظ على سعر صرف الريال البرازيلي، حتى أن تدخل البنك وصل لما يقارب 1 بليون دولار أمريكي في اليوم الواحد².

المبحث الرابع: انعكاسات حرب العملات

إن لحرب العملات انعكاسات وخيمة على كل الاقتصاديات سواء القائمة بها أو المتلقية لها

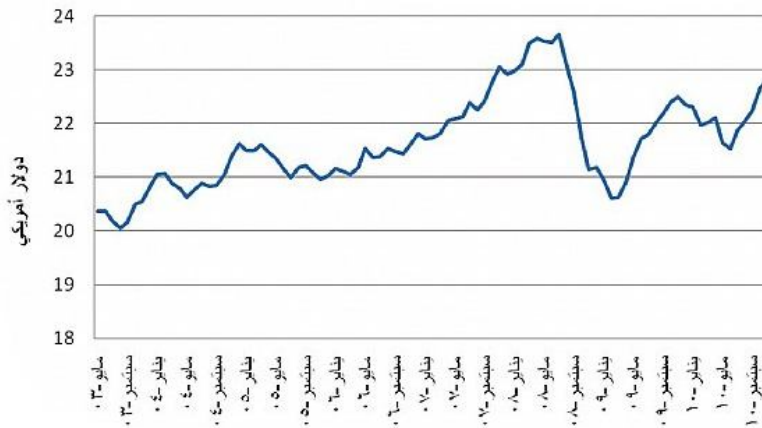
المطلب الأول: علاقة حرب العملات بأسعار الذهب و النفط

خلال الفترة من سبتمبر 2008 إلى سبتمبر 2010، التي مر فيها الاقتصاد العالمي بحالة من الفوضى بين التقارير المتفائلة والمتشائمة والمعلومات المتناقضة. انعكست هذه الفوضى على تقلبات حادة في أسواق صرف العملات نتج عنها تقلبات أكثر حدة في أسعار السلع الأساسية المقومة بالدولار الأمريكي في الأسواق العالمية.

أولاً: حرب العملات و أسعار الذهب

ولفهم أعمق لحقيقة تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على القوة الشرائية؛ قامت دراسة بأخذ أسعار الصرف اليومية ل 43 عملة عالمية مقابل الدولار الأمريكي. وكوّنت سلة من هذه العملات وتم تتبع قيمتها خلال الفترة من ماي 2003 إلى أكتوبر 2010، والسلة تحتوي على عملة واحدة لكل دولة³.

الشكل (2-7): قيمة سلة عملات 43 دولة مقابل الدولار الامريكى 2003-2010



المصدر: فادي بن عبدالله العجاجي، "أسعار الذهب والنفط وحقيقة حرب العملات"، على الموقع: ww.syriaflash.com/vb/showthread.php?t=9086 تاريخ الاطلاع 2011/07/06.

¹ الملف الاقتصادي اليومي، سلطة النقد، دائرة العلاقات العامة، فلسطين، مارس 2012، ص 13.

² Jonathan Weasley, "Brazil Raises Taxes on Foreign Inflows to 4%", Financial Times 4, October 2010.

³ فادي بن عبدالله العجاجي، "أسعار الذهب والنفط وحقيقة حرب العملات"، على الموقع: ww.syriaflash.com/vb/showthread.php?t=9086 تاريخ الاطلاع 2011/07/06.

يوضح الشكل (2-7) قيمة السلة بالدولار الأمريكي، هذه القيمة سترتفع إذا انخفضت قيمة الدولار، والعكس صحيح. إذن تعد قيمة السلة مؤشراً مقبولاً لأداء الدولار في أسواق الصرف. ويلاحظ من الشكل الانخفاض الشديد في قيمة السلة نتيجةً لتحسن أداء الدولار بعد الأزمة المالية العالمية سبتمبر 2008 بسبب زيادة الطلب على أذونات الخزانة الأمريكية باعتبارها ملاذاً آمناً للتحوط من المخاطر.

الشكل (2-8) أسعار الذهب و العملات مقابل الدولار الأمريكي 2003-2010



المصدر: فادي بن عبدالله العجاجي، "أسعار الذهب والنفط وحقيقة حرب العملات"، على الموقع: ww.syriaflash.com/vb/showthread.php?t=9086 تاريخ الاطلاع 2011/07/06.

وإذا قارنا قيمة السلة بسعر أونصة الذهب (الشكل 2-8) نلاحظ قوة العلاقة بين الذهب والدولار في فترة ما قبل الأزمة (قبل سبتمبر 2008). في حين انخفضت العلاقة بشكل واضح في فترة ما بعد الأزمة، حيث أصبحت أسعار الذهب أقل استجابة للتغير في قيمة الدولار. فأسعار الذهب في ارتفاع مستمر¹، وقيمة الدولار غير مستقرة، وقد يكون ذلك مؤشراً لظهور التضخم النقدي، أي لانخفاض القوة الشرائية للدولار ومعظم العملات العالمية.

ثانياً: حرب العملات و أسعار النفط.

باعتبار الدولار اللاعب الأساسي في حرب العملات فهو من العوامل التي لها أثر مباشر على ارتفاع أسعار النفط الانخفاض المستمر للدولار الأمريكي وعلى مدى السنوات الخمس الماضية وجد أن انخفاض قيمة الدولار ستؤدي إلى ارتفاع في سعر النفط بالدولار والعكس بالعكس²، وإذا قارنا قيمة

¹ علي خليفة الكواري، "الطفرة النفطية الثالثة: حالة أقطار دول مجلس التعاون الخليجي"، المستقبل العربي أبريل، 2009، ص45

² سعد الله داود، "تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على استقرار الأسعار، 2008-2010"، مجلة الباحث عدد 09 2011، ص 213.

سلة العملات بسعر برميل النفط (الشكل 2-9) فإننا نلاحظ أن أسعار النفط ما هي إلا انعكاس لقيمة السلة، وبالتالي فإن أسعار النفط تستجيب للتغيرات في قيمة الدولار.¹

الشكل (2-9) أسعار النفط و العملات مقابل الدولار الأمريكي 2003-2010



المصدر: فادي بن عبدالله العجاعي، "أسعار الذهب والنفط وحقيقة حرب العملات"، على الموقع: www.syriaflash.com/vb/showthread.php?t=9086 تاريخ الاطلاع 2011/07/06.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن أسعار النفط تتناسب عكسيا مع قيمة الدولار أي طرديا مع سلة العملات وينظر معظم المحللين إلى أن أزمة أسعار 2008 تعتبر بداية النمو المتسارع للطلب العالمي على خامات النفط مقارنة بالسنوات السابقة. ففي حين ازداد الطلب العالمي على النفط بمعدل سنوي متوسط بلغ 1.1% أي ما مجموعه 4.2 مليون برميل يوميا خلال الفترة الممتدة بين عامي 1998 و 2002، تسارع نمو الطلب العالمي بمعدل سنوي متوسط بلغ 2.1% أي ما مجموعه 8.2 مليون برميل يوميا خلال الفترة 2004 و 2009 وترجع معظم أسباب هذه الزيادة في الطلب على الطاقة إلى اقتصاديات الأسواق الناشئة وبشكل خاص إلى الصين.²

¹ Alex YiHou Huang, Yi-Heng Tseng, "Is Crude Oil Price Affected by the US Dollar Exchange" International Research Journal of Finance and Economics, Issue 58,2010,p 109.

² سعد الله داود، مرجع سبق ذكره، ص 213.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية لحرب العملات

إن لحرب العملات انعكاسات وخيمة على كل الاقتصاديات سواء القائمة بها أو المتلقية لها

أولاً: آثار حرب العملات على الأسواق المالية

يمكن توضيح أثر حرب العملات على الأسواق المالية كما يلي¹:

فانه بموجب برامج التيسير الكمي تقرر طرح 1.1 ترليون دولار على دفعتين مما يؤدي لزيادة عرض النقد الدولي بالدولار بشكل كبير جدا. كما أن فرص استثمار هذه الأموال محدودة في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ودول أوروبا الغربية بسبب كون ربحية الأسواق المالية فيها متدنية قياسا بالأسواق الناشئة، وسعر الفائدة المصرفية متدني بالقياس للأسواق الناشئة، ومعدل النمو الاقتصادي فيها متدني قياسا بالأسواق الناشئة، كما أن المؤسسات المالية في الدول الناشئة لا تعاني من المشاكل المالية التي تعانيها المؤسسات المالية الأمريكية والأوروبية واليابانية².

وللأسباب السابقة فان الأموال المطروحة بموجب برامج التحفيز ستهاجر للاماكن الأكثر ربحية بحثا عن الفرص الواعدة في الأسواق الناشئة مما سيؤدي إلى تحول هذه الأموال إلى أموال ساخنة تستخدم في المضاربات، وزيادة حجم السيولة الدولية بشكل كبير قد يكون اكبر من إمكانية الأسواق على استيعابها مما يؤدي إلى ارتفاع مؤشراتهما بشكل لا يعكس الواقع الاقتصادي لاقتصاديات الدول الناشئة³، وتضخم أسعار السلع الرئيسية والمعادن الثمينة، وازدياد حجم المضاربة على الأصول في الدول الناشئة بهدف تحقيق الأرباح، وخلق فقاعات اقتصادية في الدول الناشئة.

كما أن أسعار المعادن الثمينة خاصة الذهب والفضة ستشهد موجة محمومة من المضاربات في ظل توقعات بالعودة الكلية أو الجزئية لنظام الذهب في حالة صياغة نظام نقدي دولي جديد، عاجلا أم آجلا، لمعالجة الواقع المتردي للنظام النقدي الدولي. وستشهد أسعار صرف العملات غير المرتبطة بالدولار موجة محمومة من المضاربات مما يؤدي لإحداث خلل في أداء الاقتصاد الدولي في ظل عدم استقرار أسعار صرف العملات الرئيسية في العالم.

¹ صلاح الطالب، آثار اقتصادية خطيرة لـ"حرب العملات"، جريدة الرؤية على الموقع-www.alroya.info/ar/alroya-newspaper/economic/13600

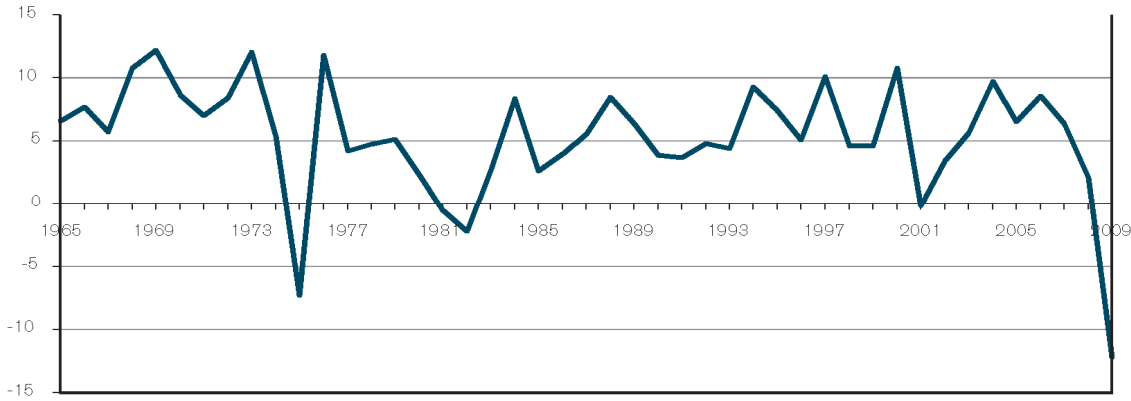
² فهد الفانك، حرب العملات تستعر في العالم بين أمريكا والصين وأوروبا، international.daralhayat.com/internationalarticle، تاريخ الاطلاع 2011/10/23.

³ ستين كلايسيز، أهبان كوزي، ماركو تيرونيس، "التحولات في الأسواق المالية"، مجلة التمويل والتنمية، عدد مارس 2011، ص 32..

ثانيا: الآثار على التجارة الدولية

إذا ما تسابقت الدول في تطبيق سياسة التخفيض التنافسي لأسعار صرف عملاتها فهذا يعني أنها سوف تجبر في النهاية على التخفيض المتكرر والمتقابل وبالتالي تصبح سياسة التخفيض غير فعالة ، مما يؤدي إلى تخفيض أسعار الصادرات العالمية بشكل عام إلى المستويات التي تؤدي إلى تعزيز الركود الاقتصادي¹ و تخفيض التجارة الدولية بشكل عام و هذا ما حدث سنة 2009 إذ انخفضت التجارة الدولية بنسبة فاقت 12% و الشكل يوضح معدلات نمو التجارة الخارجية السلعية الفترة التي اشتدت فيها حرب العملات واتسعت رقعة الدول المخفضة لقيمة عملاتها، من بداية الربع الأول لسنة 2008 إلى نهاية الربع الرابع لسنة 2009.

الشكل (2-10): معدلات النمو السنوية للتجارة الخارجية السلعية خلال الفترة 1965-2009.



المصدر: World Trade Report, "Trade in natural resources", 2010 / P:22

شهدت التجارة الخارجية للسلع تقلبات عدة منذ سنة 1965 و ذلك بتأثير مختلف الأزمات حيث يوضح الشكل معدلات النمو السنوية لحجم التجارة الخارجية السلعية و التي توضح الكم الهائل من التقلبات و حالات اللاإستقرار، ففي سنة 1994 كان نمو التجارة الخارجية ضعيفا من سابقه بمعدل نمو محدود 5% استمر حتى سنة 1996 و سببه الأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا، لتعود النكسة من جديد سنة 1997 بسبب الأزمة المكسيكية حيث انخفض معدل نمو التجارة الخارجية إلى 5% سنة 1997 بعدما كان في حدود 10% قبل ذلك، أما التقلبات في الألفية الجديدة كانت بدايتها سنة 2001 حيث تقلصت التجارة الخارجية بمعدل 11% و كان السبب في ذلك أحداث 11 سبتمبر 2001 التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية حيث كانت تمثل هذه الأخيرة أكبر الشركاء التجاريين في العالم، و بحلول سنة 2006 أخذ حجم التجارة العالمية يتقلص ليستيقظ العالم في أواخر سنة 2008 على أزمة

¹ حالة وآفاق اقتصاد العالم، الملخص التنفيذي، الأمم المتحدة، نيويورك، 2012، ص 14

الفصل الثاني: حرب العملات العالمية

مالية عالمية ضربت التجارة الخارجية في الصميم فشهدت هذه الأخيرة أكبر معدلات الانخفاض فاقت 12% عام 2009.¹

ومن أهم أسباب تراجع التجارة الدولية هو إنتشار الحماية التجارية بسبب حرب العملات التي كادت أن تتحول إلى حرب تجارية، فقد تزايدت الإجراءات الحمايةية بين القوي الاقتصادية والتجارية الكبرى، واللافت هو أن 41.4% من الإجراءات الحمايةية التي تم العمل بها في عدد كبير من بلدان العالم، أو 176 إجراء حمائيا من بين 425 إجراء حمائيا تم رصدها عالميا، قد تم اتخاذها ضد الصادرات الصينية، بما يعني أن القوة التجارية الصينية الأعظم في العالم في الوقت الراهن هي الهدف الأول لتلك الإجراءات الحمايةية. لكن الصين بدورها اتخذت كرد فعل علي تلك الإجراءات المضادة لصادراتها، أو حتي كمبادرة منها، 163 إجراء حمائيا ضد صادرات الدول الأخرى.

ومن أهم الآثار الاقتصادية لحرب العملات على الاقتصاد العالمي هي² خفض القيمة الحقيقية لاحتياطيات الدول من العملات الأجنبية، و ارتفاع مستويات التضخم في الاقتصاد العالمي نتيجة لإحداث خلل بين العرض النقدي والسلعي، كما ان حرب العملات إذا ما استمرت تتمثل في نقطتين رئيسيتين:

الأولى: هو أن تتحرك جميع البنوك المركزية ذات العلاقة في آن واحد كلٌ لخفض قيمة عملته، وما قد ينتج عنه مبدأ "العين بالعين"³. بمعنى أن أي تحرك يقوم به بنك نحو التخفيض سوف يواجه بتحرك معاكس وسريع من البنوك الأخرى.

الثانية: أن مبدأ "العين بالعين" سوف يتصاعد ويتولد عنه قرارات سيادية بإقرار إجراءات حماية فورية على شاكلة ما فعلته الولايات المتحدة. و هذه القوانين من شأنها أن تؤدي إلى تقلص حاد للتبادل التجاري بين الدول وبالتالي الزج بالاقتصاد العالمي نحو هاوية ركود عميق مثلما حدث في الثلاثينيات من القرن الماضي.⁴

و بالتالي يمكن القول أن في حرب العملات لا يوجد غالب أو مغلوب، فبالرغم من النتائج الايجابية لتخفيض قيمة عملة البلد على اقتصاده المحلي إلا أن ذلك سيضرر بمصالح شركائه التجاريين أو ما يسمى

¹ زيتشانغ، "الأثر على التجارة"، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2010، ص 53.

² ZSOLT DARVAS AND JEAN PISANI-FERRY, op cit, p 38.

³ لكل فعل رد فعل مساو له في القوة ومضاد له في الإتجاه - قانون نيوتن الثالث-

⁴ Mark S. Copelovitch, Jon C. Pevehouse, "CURRENCY WARS? EXCHANGE RATES AND GATT/WTO DISPUTE INITIATION", this paper were presented at the 5th Annual Meeting of the International, Political Economy Society (IPES), Harvard University, Cambridge, MA, November 13-14, 2010, p 20

بسياسة إفقار الجار، و التي تؤدي في المقابل بردات فعل إنتقامية تدخل الاقتصاد العالمي في شبح الركود و الكساد.

المطلب الثالث: سيناريوهات حرب العملات بين أمريكا و الصين

تتخذ حرب العملات بين أمريكا و الصين سيناريوهين مختلفين يتمثل الأول في رضوخ الصين لمطالب الولايات المتحدة لرفع قيمة عملتها و ماينجم عنه من آثار وخيمة على الاقتصاد الصين، و الثاني في عدم استجابة الصين للولايات المتحدة، و سيتم استعراضهم كما يلي:

أولاً: سيناريو رضوخ الصين (تجربة اليابان 1985)

في حال رضوخ الصين لمطالب الولايات المتحدة برفع قيمة اليوان و إن كان ذلك مستبعدا في المدى القصير فإن ذلك سيكون له نتائج وخيمة على الاقتصاد الصيني*، فنفس الحالة مر بها الاقتصاد الياباني نتيجة رضوخه لمطالب أمريكا برفع قيمة الين والمساهمة في تخفيض قيمة الدولار فيما أصطلح عليه إتفاق بلازا في سبتمبر 1985، والذي كان بمثابة جهد منسق من جانب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا الغربية واليابان لخفض قيمة الدولار.

حيث أنه في الستينات والسبعينات من القرن الماضي شهد الاقتصاد الياباني فترة ذهبية من التنمية بحيث إزداد الفائض التجاري خاصة مع على الولايات المتحدة بشكل رئيسي¹، وتحت ضغط الولايات المتحدة وقعت اليابان على "اتفاق بلازا" الشهير. ومنذ ذلك الحين دخلت اليابان مسار ارتفاع سعر الصرف السريع للين الياباني، فقد سجلت قيمة الين ارتفاعاً حاداً من 240 ين في مقابل دولار واحد في سبتمبر 1985 إلى 200 ين مقابل كل دولار واحد في ديسمبر 1985، ثم كانت الصدمة الحقيقية التي واجهتها اليابان في مارس 1986 حين اقترب الين من أعلى ارتفاعاته القياسية 178 ين في مقابل دولار واحد. فتعرضت الصادرات لصدمة هائلة و انخفض معدل النمو ، في المقابل كان إنخفاض سعر الدولار عاملاً حاسماً بالنسبة لإنعاش القدرة التنافسية الدولية للولايات المتحدة.²

وبالنسبة للصين الآن، كما كانت الحال بالنسبة لليابان آنذاك، فإن المحرك الأساسي لحرب العملات هو العجز الثنائي الضخم بينها و بين الصين، و ينفرد سعر الصرف بالقسم الأعظم من الاهتمام في النزاع بين الولايات المتحدة والصين اليوم. ففي حين أدارت اليابان نظام "التعويم الموجه"

* في نظر المسؤولين الصينيين يعتقدون أن رفع قيمة الين كان مصدر المتاعب الاقتصادية المزممة التي عانت منها اليابان، نتيجة اتفاق بلازا و الذي يُعد بمثابة دليل الإثبات الأول لحجتهم على إبقاء سعر صرف اليوان على حاله.

¹ روبرتس ألبير، "لعبة النقود الدولية"، ترجمة عماد عبد الرزاق، الجزء الأول، مكتبة مدبولي، القاهرة 2009، ص422.

² أليكس كالينيكوس، "الإستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية"، مجلة إنترناشيونال سوشياлизм، العدد 97، 2002، ص18.

الفصل الثاني: حرب العملات العالمية

لسعر الصرف في الثمانينيات والتسعينيات، فإن الصين تمارس اليوم قدراً كبيراً من السيطرة الأكثر إحكاماً على الرميني.

كما أنه إذا استجابت الصين لمطالب الولايات المتحدة برفع معدلات عملتها فإن أسعار السلع الصينية المصدرة إلى الخارج سترتفع. وسيتحمل المصدرون الصينيون والموردون للسلع الصينية إلى دول العالم بعض تكاليف ارتفاع اليوان، وبهذا ستتنخفض أرباح الشركات الصينية من التصدير وأرباح الموردين المحليين للسلع الصينية. وسيتحمل المستهلكو السلع الصينية، الجزء الأكبر من تكاليف رفع اليوان الصيني. كما سيتمكن المصدرون إلى الصين من تعزيز قدراتهم التنافسية مقارنةً بالسلع الصينية وتحقيق المزيد من الأرباح. ويأتي في مقدمة هؤلاء مصدرو المنتجات البتروكيماوية، أما بالنسبة للصادرات النفطية إلى الصين فلن تحقق مكاسب كبيرة بسبب سياسات تسعير الكثير من المنتجات النفطية، التي ستحد من آثار رفع معدلات صرف العملة، بل قد يتراجع النمو في استهلاك المنتجات النفطية بسبب تراجع النمو الاقتصادي في الصين .

و أخيراً إذا ما استجابت الصين إلى المطالب الأمريكية فهذا سيثجع الولايات المتحدة على ممارسة ضغوط على بعض الدول التي تربط عملاتها مع الدولار الأمريكي لرفع معدلات صرف عملاتها.

ثانياً: سيناريو عدم رضوخ الصين

وفي هذه الحالة ستفرض رسوم أمريكية على الواردات الصينية، ومن المتوقع ألا تقف الصين مكتوفة الأيدي، وستفرض في المقابل رسوماً على الصادرات الأمريكية إليها. وقد تلجأ الدولتان إلى اختيار مجموعة من السلع المؤثرة وفرض رسوم عليها. وفي حالة احتدام الحرب التجارية ستتنخفض مستويات التجارة بين الدولتين؛ مما قد يهدد الانتعاش الاقتصادي في البلدين، خصوصاً في الصين، التي قد تتراجع فيها معدلات النمو الاقتصادي. ومن المستبعد أن تصل الخلافات بين البلدين إلى الحرب التجارية، خصوصاً إذا لم ترتفع معدلات النمو في الولايات المتحدة وواصلت معدلات البطالة بقاءها عند مستويات مرتفعة. وستحدد نتيجة التزاع الأمريكي مع الصين أيضاً العلاقات التجارية الأمريكية مع الدول الرئيسة الأخرى التي تحقق فوائض كبيرة مع الولايات المتحدة، ويقوم عدد من دول العالم أثناء الوقت الحالي بالتدخل في أسواق عملاتها؛ وذلك لمنع ارتفاع معدلات صرفها، ومن أبرز تلك الدول اليابان التي تحاول جاهدةً كبح ارتفاع عملتها أمام الدولار.¹

¹ Arvind Subramanian, "American Cannot Win the Currency Wars Alone," Financial Times, October 20,2010.p25

وفي حالة فرض الولايات المتحدة رسوما إضافية على صادرات الصين وعدد آخر من الدول، فإن هذه الدول ستفرض رسوما مقابلة؛ مما سيحد من نمو ومستويات التجارة العالمية، الذي سيقود إلى خفض معدلات النمو الاقتصادي العالمي، وقد ينتج عنه تلاشي آثار الانتعاش الاقتصادي العالمي. وإذا تفاقم الوضع قد يعود العالم إلى الركود الاقتصادي. وفي حالة حصول هذا المشهد، فإن نمو الطلب العالمي على الطاقة سيتأثر وتراجع فيه أسعار النفط والمنتجات ذات الصلة مثل البتروكيماويات تحت مستويات التجارة الحرة، خصوصا في كل من الصين والولايات المتحدة*.

والوصفة العلاجية لحرب العملات في تقدير صندوق النقد الدولي هي في توحيد الجهود على المستوى الدولي بحيث تخضع الاقتصاديات المتقدمة كما الاقتصاديات الناشئة لفترة تعيد فيها توازنها الداخلي والخارجي. ففي الاقتصاديات المتقدمة يجب أن يكف الاعتماد غير الصحي للاستهلاك الخاص على الاقتراض والاستيراد، وأن يستعيد النمو المستقبلي توازنه عن طريق زيادة الادخار وصافي الصادرات. أما بالنسبة للدول التي تملك فائضا، فيجب أن يتركز الجهد على تحفيز الطلب المحلي والاستثمار، وعلى تغيير اتجاه الموارد نحو الاستهلاك المحلي، كما يجب أن تزداد الواردات ويتباطأ تراكم الاحتياطات. وهذا هو السيناريو الذي يسهل تطبيقه باعتماد تعديلات في سعر الصرف والتعاون المشترك¹.

ولكن اجتماع دول مجموعة العشرين الذي المنعقد في سيول في شهر نوفمبر 2010 أثبت مدى صعوبة معالجة اختلال التوازن التجاري بجهود موحدة.

* وتعتبر الولايات المتحدة والصين أهم مستهلكي النفط والصناعات المرتبطة به على مستوى العالم. وتراجع استهلاكهما سيؤثر بقوة على أسعار النفط وأسعار السلع ذات الصلة.

¹ صندوق النقد الدولي، "نحو نمو متكافئ و متوازن"، التقرير السنوي 2011، ص 14.

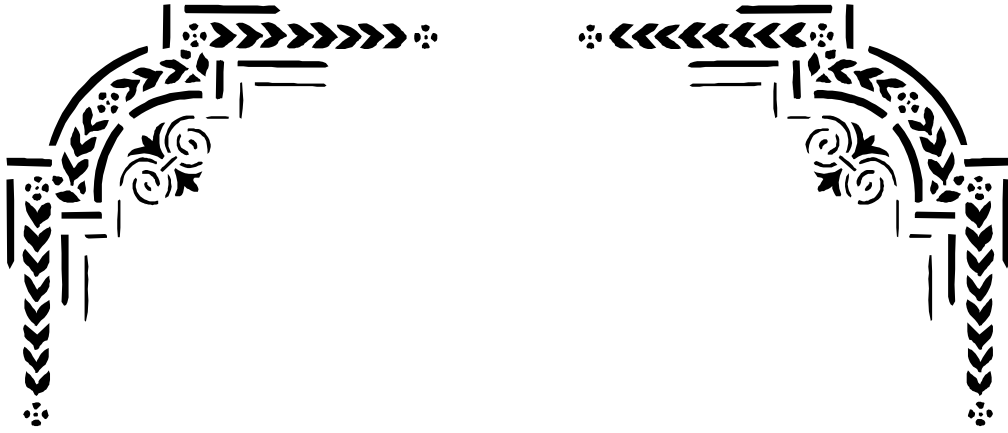
خلاصة

يعتبر سعر الصرف المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري، سعر الصرف يمكن أن يكون وسيلة هامة في يد السلطات النقدية تستعملها كسياسة اقتصادية لتوجيه الاقتصاد الوجهة المرغوب فيها أو لتنمية قطاع اقتصادي ما، وسياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية لا تقل أهمية عن مختلف السياسات الاقتصادية الأخرى .

وقد تعرضت أسعار صرف العملات لتقلبات أدت بدورها إلى قيام مشاكل إقتصادية. وقد تتعمد بعض الدول في تغيير قيم عملاتها من أجل الحصول على بعض المزايا الإقتصادية، والحدوى من تغييرات سعر الصرف تتوقف على مرونة الطلب في الداخل والخارج لمجموعة السلع والخدمات التي تتألف منها الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة.

ورغم قيام عدد متزايد من الأنظمة التي تتعامل بأسعار صرف العملة العائمة حول العالم بالحد من احتمالية انخفاض أو هبوط قيمة العملات بطرق مفاجئة، إلا أننا ما زلنا نرى عملات تتعرض لإنخفاض شديد على مدار فترات زمنية وجيزة نسبياً ، خاصة عملات العالم الرئيسية ونخص بالذكر الدولار الأمريكي الذي عرف ولا زال يعرف تقلبات شديدة منذ ظهوره كأقوى عملة دولية من خلال انعقاد مؤتمر بريتون وودز عام 1944، وتراهن الولايات المتحدة عليه كثيراً في إعادة التوازن لميزان المدفوعات وخاصة الميزان التجاري الذي يعرف عجزاً مزمناً، غير أن "حرب العملات" فيما لو استعرت، سترك آثاراً وخيمة على الاقتصاد العالمي من حيث احتمالية عودة الحمائية التجارية وبالتالي تأجيل تعافي الاقتصاد العالمي من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية .

وستتطرق في الفصل الموالي لأثر سعر صرف الدولار مقابل اليوان و تأثيره في حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة و الصين.



الفصل الثالث:

العلاقات التجارية الأمريكية الصينية

في ظل سعر صرف دولار - يوان



تمهيد

شقت الولايات المتحدة الأمريكية طريقها إلى الهيمنة على العالم اقتصاديا بعد الكساد الذي أصاب دول العالم في عام 1873، وفي النصف الأول من القرن العشرين أصبحت أمريكا القوة الاقتصادية الرئيسية، ومع تزايد التحديات الاقتصادية من قبل دول أوروبا و الدول الآسيوية خاصة الصين أصبحت الاضطرابات تصيب دولة المركز في منظومة الاقتصاد الدولي.

وتعد التجربة الاقتصادية الصينية و الإصلاحات التي قادها الزعيم الصيني دينج شياو بينج* منذ عام 1978 واستمر على نهجه من جاء بعده، تجربة فريدة من نوعها وهي محط إعجاب العالم لما حققته هذه التجربة من نجاحات كبيرة استطاعت أن تتجاوز اليابان وتحقق المرتبة الثانية كأكبر اقتصاد في العالم سنة 2010.

لقد تعززت التجارة الخارجية والاستثمار بين الصين والولايات المتحدة، كشريكان تجاريان مهمان وبشكل كبير في عام 2011، غير أن الاحتكاكات والتراعات التي تفجرت بينهما في مجالي الاقتصاد والتجارة وعلى رأسها قضية العملة، و العجز التجاري البيئي المتنامي لأمريكا مع الصين جذبت اهتمام العالم بأسره وأثارت قلق الكثير من الشركاء التجاريين، لذلك سنتناول في هذا الفصل العلاقات التجارية الأمريكية الصينية من خلال تحليل الصادرات و الواردات الأمريكية من الصين، والميزان التجاري البيئي و علاقته بأسعار صرف الدولار و اليوان و باستخدام الوسائل القياسية لتقدير هذه العلاقة، وسيتم معالجة هذا الفصل من خلال المباحث الأربعة التالية:

المبحث الأول: دراسة تحليلية للاقتصاد الأمريكي.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية للاقتصاد الصيني.

المبحث الثالث: تطور التجارة الخارجية الأمريكية- الصينية.

المبحث الرابع: أسعار صرف دولار - يوان و أثرها على الميزان التجاري البيئي.

* دينج شياو بينج (1904 - 1997) سياسي ومنظر وقائد صيني، قاد جمهورية الصين الشعبية إبان توليه الحكم بين 1978 و 1992 نحو تبني اقتصاد السوق، له مقولة سنة 1978 بان "الصين تحتاج إلى نصف قرن لاستكمال عملية التحديث والسيطرة السياسية والاقتصادية".

المبحث الأول: دراسة تحليلية للاقتصاد الأمريكي

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى توحيد العالم في إطار رأسمالية السوق أو ما يسمى بالرأسمالية العابرة للقارات¹ وذلك بهدف توسيع و زيادة سيطرتها على العالم والحفاظ على المكانة التي وصلت إليها، وفي هذا السياق يقول المفكر الأمريكي زيجيتو بريجنسكي " إن أفول نجم الاتحاد السوفياتي معناه تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بمركز الدولة العظمى ذات المسؤولية العالمية"².

المطلب الأول: مرتكزات الاقتصاد الأمريكي

إن الاقتصاد الأمريكي يكاد يكون الاقتصاد الوحيد الذي خرج من الحرب العالمية الثانية وقد تجمعت فيه مجموعة من عوامل القوة الاقتصادية التي لم تتجمع في أي اقتصاد آخر³، و بذلك احتل الاقتصاد الأمريكي مكانة الاقتصاد البريطاني في قيادة العالم، و سنحاول في هذا الإطار التعرف على هذه العوامل التي مكنت الولايات المتحدة من أن تصبح أكبر قوة في العالم.

أولاً: الدولار الأمريكي

لقد وافقت الدول المجتمعة في "بريتون وودز" سنة 1944 على أن يكون الدولار العملة الدولية المحورية ليحل محل نظام الذهب في النظام النقدي الدولي، عن طريق احتفاظ الدول في أرصدها بالدولار القابل للصرف إلى ذهب بسعر حدد بـ: \$35 للأونصة*، وبتاريخ 15 أوت 1971 علق الرئيس الأمريكي قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، وقد ترافق هذا القرار مع تخفيض لقيمة الدولار التي كانت قد بقيت مستقرة منذ العام 1934.⁴

هكذا سمح النظام النقدي الدولي للولايات المتحدة بأن تعاني من عجز مستمر في العمليات الرأسمالية في ميزان مدفوعاتها، من أجل تلبية زيادة الطلب على السيولة الدولية⁵ بحيث أصبحت البنوك المركزية حريصة على الاحتفاظ بالدولار كأصل احتياطي و يوضح الجدول (3-1) نسبة الدولار من تشكيلة احتياطي الصرف في العالم:

¹ خالد سعد زغلول حلمي، "العولمة والتحديات الاقتصادية وموقف الدول النامية"، مجلة الحقوق، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد الأول، مارس 2000، ص 14.

² ياسر أبو شبانة، "النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي"، الطبعة الأولى، دار السلام، 1998، ص 23.

³ عبد المطلب عبد الحميد، "النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد 11 سبتمبر"، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 118.

* الأونصة الواحدة من الذهب تساوي: 31,103481 غ

⁴ شريف بودري، "تقلبات أسعار الصرف - الدولار والأورو- وأثرها على الاقتصاد الجزائري"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود ومالية، الشلف، 2008-2009، ص 45.

⁵ ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002، ص 79

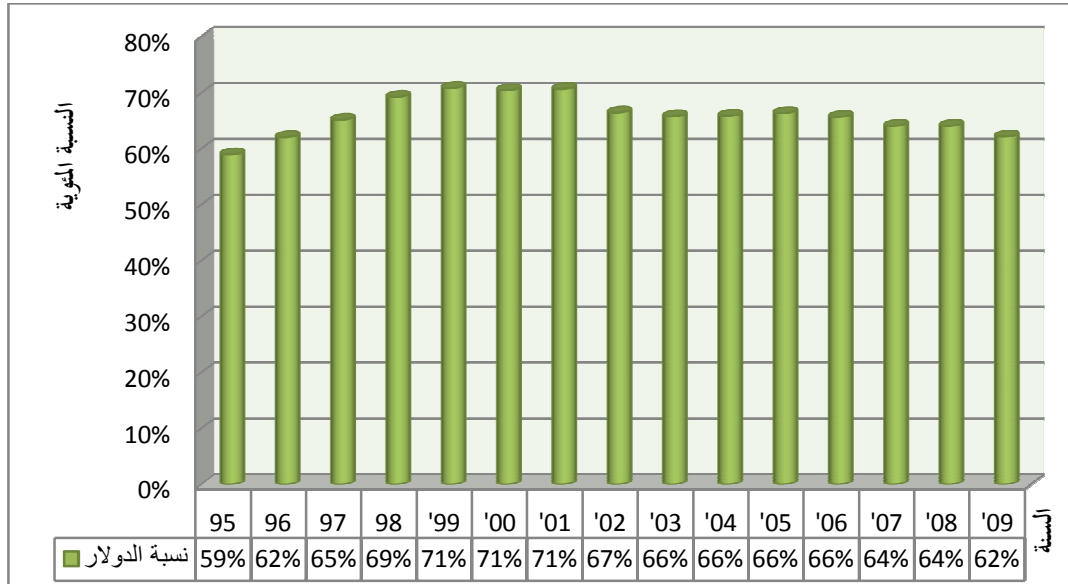
الجدول (1-3) نسبة الدولار من تشكيلة احتياطات الصرف الأجنبي 1995-2009 (الوحدة: %)

	09'	08'	07'	06'	05'	04'	03'	02'	01'	00'	99'	98'	97'	96'	95'
دولار أمريكي	62,2	64,1	64,1	65,7	66,4	65,9	65,8	66,5	70,7	70,5	70,9	69,3	65,2	62,1	59
يورو	27,3	26,4	26,3	25,2	24,3	24,9	25,3	24,2	19,8	18,8	17,9				
جنيه إسترليني	4,3	4	4,7	4,2	3,6	3,3	2,6	2,9	2,7	2,8	2,9	2,7	2,6	2,7	2,1
ين ياباني	3	3,1	2,9	3,2	3,7	3,9	4,1	4,5	5,2	6,3	6,4	6,2	5,8	6,7	6,8
مارك ألماني												13,8	14,5	14,7	15,8
فرنك فرنسي												1,6	1,4	1,8	2,4
فرنك سويسري	0,1	0,1	0,2	0,2	0,1	0,2	0,2	0,4	0,3	0,3	0,2	0,3	0,4	0,2	0,3
آخرون	3,1	2,2	1,8	1,5	1,9	1,8	1,9	1,4	1,2	1,4	1,6	6,1	10,2	11,7	13,6

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على إحصاءات قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي لعدة سنوات من 1995 إلى 2010.

نلاحظ ارتفاع نسبة الدولار في تشكيلة احتياطات النقد الأجنبي سنة 1995 بنسبة 59% يليها المارك الألماني ب 15% غير أن نصيب الدولار من إحتياطي الصرف بدأ في الانخفاض فمن 70.7% سنة 2000 إلى 66.5% عام 2002 بعد طرح العملة الأوروبية الموحدة "الأورو" للتداول، و استمر نصيب الدولار في الانخفاض حيث بلغ في 2009 نسبة 62% على أعقاب الأزمة المالية لعام 2008. ويمكن للشكل التالي أن يوضح هذا التطور:

الشكل (1-3) تطور نسبة الدولار في تشكيلة عملات إحتياطات الصرف الأجنبي 1995-2009



المصدر: تم إعدادا الشكل اعتمادا على الجدول (1-3)

كما أصبح الدولار وسيلة هامة من وسائل التمويل في البنوك التجارية نظرا لمكانة الدولار في المصارف الأوروبية، و التي أطلق عليها فيما بعد اسم أسواق الأورو دولار¹، وهكذا شق الدولار طريقه للهيمنة على المعاملات المالية و التجارية الدولية كما تمكن من السيطرة على العديد من الأنظمة النقدية في الدول التي تعاني من التبعية الاقتصادية و الأزمات المالية.²

و قد اكتسب الدولار سمعة طيبة لنجاحه النسبي في المحافظة على قدرته الشرائية على مر الزمن فقيمه تتدهور بنسبة ضعيفة جدا مقارنة بالعملات الأخرى ، و هذا ما جعله مستخدما على نطاق واسع في الكثير من الدول في المعاملات المحلية و هو ما يعرف بالدولة كسبيل لتمكين البلدان النامية من التغلب على مشكلة عدم استقرار النقد و سعر الصرف المترتبة عن ازدياد تحركات رأس المال و تفاقم حدة الأزمات المالية و النقدية الناتجة عن الهجمات المضاربية³.

كما أن تزوير الكثير من العملات العالمية جعل من الدولار الأمريكي الذي يصعب تزويره، أمرا جاذبا أيضا⁴.

ثانيا: حجم الاقتصاد

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر قوة اقتصادية في العالم، وتتجلى قوة الولايات المتحدة الأمريكية العالمية من خلال المؤشرات الاقتصادية والمالية، حيث أن أكثر من 60% من المبادلات العالمية تتم بالعملة الأمريكية الدولار ومقاولاتها وفروع شركاتها المتعددة الجنسية تشمل قارات العالم وتحقق 14,5% من المبادلات العالمية وبذلك أصبحت القوة التجارية الأولى في العالم. وأول قوة في الصناعة الإنتاج والتصدير، و يقدر حجم الاقتصاد الأمريكي 15 ترليون دولار سنة 2011⁵، والذي يقدر قيمته قيمته حاليًا بما يقارب 20 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، يتأتى معظمه من قطاع الخدمات بنسبة 77%، و الشكل التالي يوضح البنية القطاعية للناتج المحلي للولايات المتحدة سنة 2009:

¹ خبازي فاطمة الزهراء "المنافسة أورو-دولار ومستقبل النظام النقدي الدولي" مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، مالية وبنوك، البلدة، جوان 2005 ص 50.

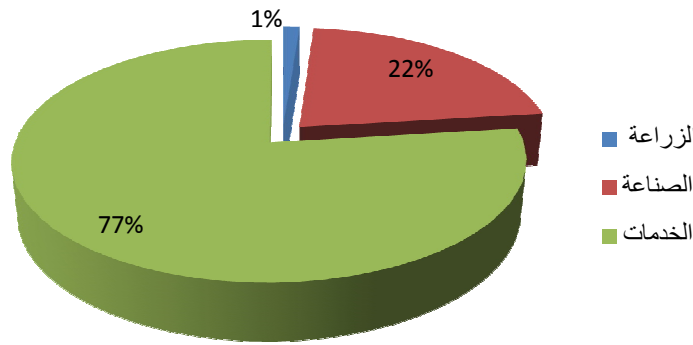
² عيه عبد الرحمان "دور الدولار الأمريكي في التأثير في الاقتصاد العالمي -حالة الدول العربية النفطية- "المؤتمر العلمي العاشر حول الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية"، 19-20 ديسمبر 2009، بيروت - لبنان ص 09.

³ أندرو برنج وإدواردو بورنستين، "النقاش الدائر حول الدولار"، التمويل و التنمية، المجلد 37، العدد 02، مارس 2000، ص 88.

⁴ أنظر الملحق رقم 04.

⁵ Global Financial Stability Report , chapter 1 , IMF April 2011, p 83.

الشكل (3-2): البنية القطاعية للناتج المحلي الإجمالي للم ا بالنسبة المئوية عام 2009



المصدر: تم إعداد الشكل اعتماداً على بيانات البنك الدولي لعام 2010.

كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة حجم الاقتصاد الأمريكي و تنويعه ويوجد في الولايات المتحدة أكثر البيئات القانونية والتنظيمية استقطاباً للاستثمار الأجنبي، و قوانين إفلاس¹ و قد أصبحت الولايات المتحدة منذ ثمانينيات القرن العشرين أهم بلد مستقبل للاستثمارات الأجنبية و بدأت تعاني من ما يسمى بالتحدي غير الأمريكي بسبب الخضوع لسيطرة المستثمرين الأجانب.² وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر متلقي للاستثمارات الأجنبية المباشرة إذ تقدر قيمة الاستثمارات الداخلة بنحو 316 مليار دولار سنة 2010³

و مما لا شك أن تزايد حجم الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الأمريكي يعد ظاهرة تحتاج إلى التمحيص ، لما تشكله من آثار اقتصادية واسعة النطاق ، و لما تشكله من ضغوط سياسية متعددة الجوانب . و إذا كانت هذه الظواهر هي ظاهرة اقتصادية تحركها ظروف المنافسة في أسواق معينة ، فقد أصبحت تثير هموم الولايات المتحدة . و يأتي أهم الأول لزيادة الملكية الأجنبية داخل الاقتصاد الأمريكي من فقدان السيطرة على النشاط المحلي، و الحظر المحتمل على سلطة اتخاذ القرار الاقتصادي الأمريكي.

ثالثاً: التفوق التكنولوجي و العسكري

تقوم إستراتيجية الولايات المتحدة على أن تكون رائدة الإنفاق العسكري على مستوى العالم و يعود حجم الإنفاق العسكري في العشرية الأخيرة إلى أحداث 11 سبتمبر، والسياسات التي اتخذتها الولايات المتحدة بعدها، سواء سياستها الداخلية أو سياستها الخارجية. فقد كان للسياسة الأمريكية في عصر

¹ توماس ل فريدمان، "السيارة ليكساس وشجرة الزيتون محاولة لفهم العولمة"، ترجمة ليلي زيدان، الطبعة الأولى، الدار الدولية للنشر و التوزيع، القاهرة، 2000، ص406

² حميد الجميلي، "دراسات معاصرة في الاقتصاد الدولي التطبيقي"، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، 2005، ص121

³ تقرير الاستثمار العالمي ، الانكناد، الامم المتحدة، 2010، ص12

الرئيس بوش، وشن الحرب على العراق وأفغانستان، أثر بالغ في زيادة حجم الإنفاق العسكري، والجدول الموالي يوضح حجم الإنفاق العسكري الأمريكي:

الجدول (2-3): الإنفاق العسكري الأمريكي 2003-2008 الوحدة: مليار دولار

السنة	الحرب على العراق	الحرب على الإرهاب	ميزانية الدفاع الأمريكي
2003	93	54	438
2004	111	74	448
2005	164	100	507
2006	188	116	536
2007	245	166	611
2008	371	195	/

المصدر: سامي مظهر قنطقجي، "ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية"، دار النهضة، سورية، 2008، ص32. ويلاحظ الزيادة المستمرة في ميزانية الدفاع الأمريكي فانتقلت من 438 مليار دولار سنة 2003 إلى 611 مليار دولار و يلاحظ أن الإنفاق العسكري الأمريكي لم يتأثر بظروف الأزمة المالية، فهو يعد أحد الأركان التي لا تمس في هيكل الإنفاق العام الأمريكي.

و هناك فجوة كبيرة جدا بين إنفاق الولايات المتحدة العسكري والدول التي تليها في حجم الإنفاق، مثل الصين. على سبيل المثال بلغ إنفاق الولايات المتحدة العسكري في 2010 مبلغ 693.5 مليار دولارا، يليها الصين بنحو 120 مليار دولار، أي أن إنفاق الولايات المتحدة العسكري يقارب ستة أضعاف أكبر دولة تليها في المرتبة في الإنفاق العسكري على المستوى الدولي. بل أن نسبة الإنفاق العسكري الأمريكي إلى إجمالي الإنفاق العسكري في العالم تعد مرتفعة للغاية أيضا، حيث يقدر إجمالي الإنفاق العسكري في العالم في عام 2010 بنحو 1.630 تريليون دولار؛ مما يعني أن نصيب الولايات المتحدة بمفردها من هذا الإنفاق في هذا العام يصل إلى نحو 43 في المائة من إجمالي الإنفاق العسكري في العالم، وهي نسبة مرتفعة جدا.

ويمكن أن نقول بأن الولايات المتحدة الأمريكية تبحث دائما عن السبل التي تمكنها من السيطرة والهيمنة أكثر على المناطق الإستراتيجية والمصادر الرئيسية، التي تضمن لها التمويل الدائم بالطاقة والموارد المعدنية الإستراتيجية. إلا أن نمو مستويات الدخل في الدول الأخرى¹ وانتشار عدوى الاندماجات والتكتلات أدى إلى تراجع القوة الاقتصادية الأمريكية وظهور بوادر الضعف والفتل فيها.

¹ خليل العناني، الاقتصاد الأمريكي بين مطرقة الفساد و سندان العولمة، مجلة السياسة الدولية، المجلد 37، العدد 150، أكتوبر 2002، ص

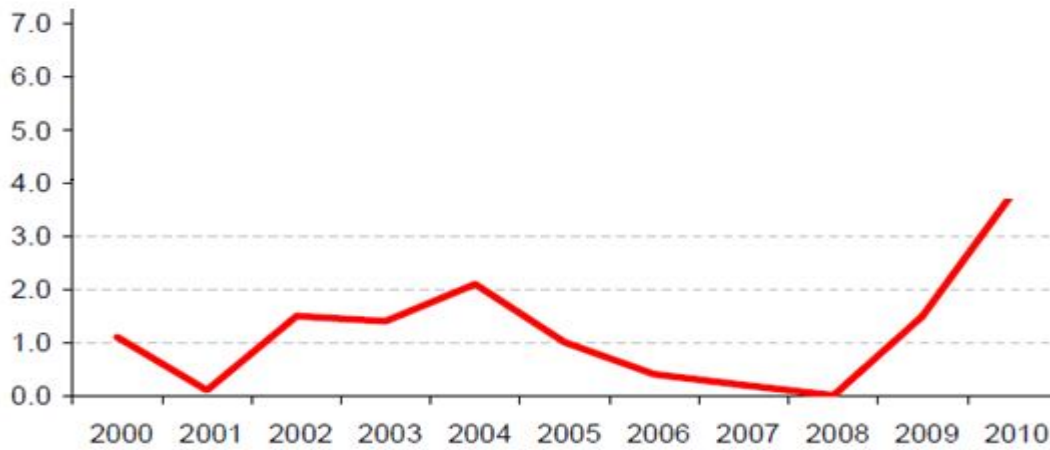
المطلب الثاني: تحديات الاقتصاد الأمريكي

بحلول عقد الثمانينات ظهرت دلائل كثيرة على تراجع الهيمنة الأمريكية إذ بتتبع الأحداث التاريخية في الولايات المتحدة نجد أن العوامل التي ساهمت في هيمنتها على العالم هي نفسها العوامل التي ستؤدي إلى تراجعها، وقد أكد المفكر الأمريكي "ديفيد سون"¹ أن الولايات المتحدة تسير على نفس الخطى التي سارت عليها بريطانيا و أدت إلى تحولها من قوة عظمى إلى دولة عادية¹ لذلك سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي .

أولاً: تباطؤ معدلات النمو و الإنتاجية

عرفت الولايات المتحدة الأمريكية ابتداء من سنوات الثمانينات تباطؤ ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي و ابتداء من سنة 1984 إلى غاية سنة 1991 كانت معدلات الناتج في انخفاض مستمر، و قد عاودت الانتعاش بحلول سنة 1994 ثم انخفضت مرة أخرى سنة 1995 لتعود و ترتفع مرة أخرى إلى غاية سنة 2000 ، و بحلول سنة 2001 و بالضبط في الربع الثالث من السنة تراجع الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بنسبة % 1.10 مقارنة بالربع السابق عليه، و وفقاً للبيانات المعدلة من صندوق النقد الدولي فإن معدل النمو الحقيقي للناتج الإجمالي بلغ نحو 0.3% فقط في عام 2003²

الشكل (3-3): تطور معدلات الإنتاجية في الولايات المتحدة الأمريكية 2000-2010 (%)



المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على: Official Chinese government data, the Economist Intelligence Unit, IMF
من خلال الشكل أعلاه يتضح التذبذب الكبير في معدلات الإنتاجية الأمريكية في فترات متقاربة ما يعكس الخلل البنوي و الهيكلي في الاقتصاد الأمريكي فاقتربت من 0 سنة 2001 نتيجة الركود الذي

* ديفيد سون مفكر أمريكي أصدر كتابه "الحساب العظيم" مع الكاتب البريطاني "ويليام ديز موج" الذي أكد فيه على تراجع القوة الأمريكية.

¹ ياسر أبو شبانة، مرجع سبق ذكره، ص 129

² خبازي فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص 62.

الفصل الثالث: العلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل سعر صرف دولار- يوان

مرت به الو م أ في تلك الفترة و أحداث 11 سبتمبر وما خلفته من عدم إستقرار البيئة الاستثمارية، لترتفع سنة 2004 إلى 2% و مع بداية الأزمة المالية لإقتربت مجددا من سنة 2008 . و بعد الأزمة المالية تفاقمت مشاكل الناتج المحلي إذ بدأ بالانخفاض الحاد نتيجة إفلاس العديد من المؤسسات الاقتصادية و انخفاض حجم الصادرات .

ثانيا: المديونية:

لقد تحولت الولايات المتحدة الأمريكية من كونها دائنا صافيا لباقي دول العالم في بداية أعوام ثلاثينيات إلى كونها أكبر مدين في العالم بحلول سنوات الثمانينات¹. بحيث عرف الدين العام الأمريكي نموا مذهلا، ابتداء من سنوات السبعينيات وقد تضاعف بقيمة 3.6 خلال عقد الثمانينات²، و قد ترقب العالم بأكمله حدوث أزمة مالية عالمية جديدة، نظراً لما تناقلته الكثير من التقارير الدولية من مخاوف حول أزمة الدين الأمريكي، والمناقشات والمداورات المطولة التي سادت الكونجرس الأمريكي والتي استهدفت رفع "سقف الدين"³.

1- التطور التاريخي للدين الأمريكي :

يرجع تاريخ الدين الأمريكي إلى عام 1917م، أي قبل الحرب العالمية الأولى، عندما قامت الحكومة الفيدرالية بوضع قانون للحد أو السقف لقيمة سندات الحرية، والتي قامت بإصدارها لتمويل الولايات المتحدة للدخول في الحرب العالمية الأولى. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية زادت نسبة الدين الأمريكي لتصل إلى 121.7% في عام 1946م، ولكن استطاعت الولايات المتحدة التعامل مع هذا الدين وتخفيضه تدريجيا، حتى وصل إلى نسبة 32.5% في نهاية عام 1981⁴. ثم بدأ في التصاعد مع دخول أمريكا في صراعات خارجية مع عدة جهات و تعاضم الإنفاق العسكري والشكل التالي يوضح تطور الدين الأمريكي:

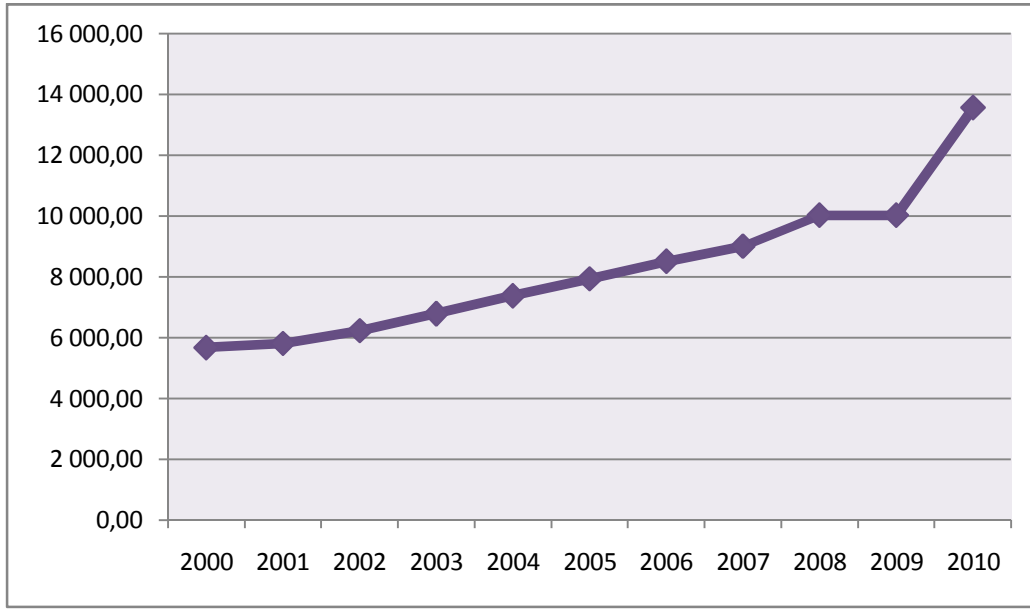
¹ Thomas Netter, "Retour du chômage a l'échelle mondiale, Problèmes économiques", édition la documentation françaises, Paris ,N° 2825 ,du 10 Octobre 2003.

² روجر التمان ،ريتشارد هاس ، "امريكا وإدمان الديون"، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد 126 ،تشرين الثاني، 2010، ص27.
* "سقف الدين"، وهو يتمثل في الحد الأقصى للمبلغ الإجمالي للسندات التي تصدرها الدولة، رفع سقف الدين يعني زيادة إصدار الحكومة الفيدرالية للسندات وطرحها للبيع .

³ Government Accountability Office, "The Debt Limit: History and Recent Increases", September 8, 2010

⁴ The PEW center on the states, "The Debt Ceiling Debate: How a federal could impact states and cities", July, 2011.09.

الشكل (3-4) تطور الدين الأمريكي بين عامي 2000-2010 "مليار دولار"



Source: www.treasurydirect.gov/govt/reports/pd/histdebt وزارة الخزانة الأمريكية

وبالنظر إلى تطور الدين بين عامي 2000 و 2010، نجد أنه قد تضاعف مرتين، فبعد أن كان مقداره 5.67 تريليون دولار في عام 2000، حدثت قفزته الكبيرة ليصل إلى حوالي 14 تريليون دولار عام 2010 .

2- أسباب ارتفاع الدين الأمريكي: يمكن تقسيم أهم أسباب زيادة المديونية الأمريكية إلى أسباب سياسية بالدرجة الأولى و أسباب اقتصادية و مالية:¹

أ- أسباب سياسية

يرجع السبب الرئيسي لارتفاع الديون الأمريكية إلى الصراع المتفاقم بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي ومحاوله كل منهما الضغط على الطرف الآخر من أجل التحضير للانتخابات المقبلة في عام 2012، بمعنى أن الصراع بين الحزبين هو ما حول الدين الأمريكي إلى أزمة.

كذلك، فإن الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة، وإنفاقها الكبير للأموال على التجهيزات العسكرية والجيش، قد كلفها مبالغ طائلة ساهمت في مضاعفة العجز في ميزانيتها.

¹ التقرير الاقتصادي السنوي، "الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية"، مركز البحوث والدراسات، السعودية، العدد (19)، 2011، ص 13.

ب-أسباب اقتصادية ومالية :

تتمثل في تداعيات الأزمة المالية العالمية علي الاقتصاد الأمريكي، والعجز الذي انتاب الميزانية الأمريكية بسببها، وما تكبدته الإدارة الأمريكية من خسائر لتجاوز آثار الأزمة بدءا من ضخ كميات هائلة من الأموال لإنعاش الاقتصاد، حتى تراجع إيراداتها والتراجع في الضرائب، مع استمرار الزيادة في الإنفاق.¹

3- الدائنون للولايات المتحدة الأمريكية :

يتكون هيكل الدائنين للولايات المتحدة الأمريكية من عدة أطراف، تتمثل فيما يلي:²

أ- الجمهور: وتشمل الأفراد والشركات والبنوك وشركات التأمين والمعاشات التقاعدية وصناديق الاستثمار المشترك، والدولة والحكومات المحلية.

ب- المستثمرين الأجانب : الصين، اليابان، بريطانيا، الدول المصدرة للنفط، وآخرون.

ت- صناديق الاحتياطي الفيدرالية : وهي مصممة لتأمين العملة الأمريكية " الدولار" وتخزين السيولة لتلبية الاحتياجات الطارئة.

ث- صناديق الضمان الاجتماعي: التي تشمل برنامج الاستثمار في السندات الحكومية.

4-تداعيات إرتفاع الدين الأمريكي : تتمثل أهم تداعيات أزمة الديون الأمريكية فيما يلي:³

أ- تخفيض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة الأمريكية : لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، تتعرض الولايات لتخفيض تصنيفها الائتماني، حيث أعلنت وكالة ستاندرد & بورز* في أوت 2011 تخفيضها لتصنيف الدين السيادي الأمريكي من درجة (AAA) إلى (+AA) أي بواقع درجة واحدة. ومن أبرز التداعيات السلبية لهذا الإجراء هو تناقص ثقة المستثمرين بالاقتصاد الأمريكي، كذلك زيادة المخاوف من ضعف استقرار المؤسسات المالية الأمريكية، ومن عدم قدرة الإدارة الأمريكية على تحقيق استقرار في ديناميكية الديون المتوسطة الأجل. فضلا عن أن هذا التخفيض تسبب في زعزعة الثقة في

¹ روجر الثمان، ريتشارد هاس، مرجع سبق ذكره، ص 23.

²Jackso. J., "The United States as a Net Debtor Nation: Overview of the International Investment Position", Congressional Research Service, US, October, 2007.p 8.

³ التقرير الاقتصادي السنوي، "الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوربية"، مرجع سبق ذكره ص 17.

* وكالة ستاندرد & بورز إحدى أهم شركات التصنيف الائتماني في العالم

كافة الخطط المالية بالاقتصاد الأمريكي، وهناك خطراً آخر يواجه الاقتصاد الأمريكي جراء هذه المديونية، يكمن هذا الخطر في توجه حاملي الأصول الدولارية الأجانب بتبديلها بأصول من عملات أخرى عند فقدان الثقة بالدولار

ب- تداعيات أزمة الدين الأمريكي على الدول الدائنة: مما لا شك فيه أن لأزمة الدين الأمريكي العديد من التأثيرات السلبية على الاقتصاد العالمي، وذلك لحجم الاقتصاد الأمريكي في السوق، ولسيطرته على بعض المؤسسات المالية العالمية، والأهم من ذلك تأثر الدولار بتلك الأزمة وهو العملة المُعتد بها في المعاملات التجارية وفي الاستثمارات خاصة في الدول النامية. لذلك، فإن تأثير الدين الأمريكي على تباطؤ نشاط الاقتصاد العالمي سيؤثر تبعاً علي جميع دول العالم، على غرار ما تم بالفعل خلال الأزمة المالية العالمية لعام 2008، وتعد الدول الدائنة للولايات المتحدة هي الأكثر تأثراً وعلى رأسهم الصين واليابان، ودول مجلس التعاون الخليجي.¹

وتشير إحصاءات وزارة الخزانة الأمريكية عن عام 2011 إلى أن ما يزيد على 4.5 تريليون دولار أمريكي مستثمرة فقط على شكل سندات وأذون خزانة، حيث تتصدرها الاستثمارات الصينية، ثم اليابانية والبريطانية. وتقدر الاستثمارات العربية إجمالاً فيها بنحو 340 مليار دولار، والتي تتخذ شكل سندات وأذون. علاوة على الاستثمار بما يقدر بنحو 630 مليار دولار في أسواق الأسهم والسندات الصادرة من الشركات الأمريكية، والاستثمارات في بلدان وشركات وأسواق مالية، مرتبطة بالسوق الأمريكي. وبما أن الصين أكبر الدول الدائنة للولايات المتحدة الأمريكية و الدول النفطية سيكون أثر الديون الأمريكية عليها كما يلي:²

- أزمة الدين الأمريكي والصين :

نظراً لأن الصين أكبر الدول الدائنة للولايات المتحدة الأمريكية، ولأنها من أكبر الدول من حيث حجم احتياطات النقد، فإن خطرها سيكون بالغ في حالة عدم تمكن الولايات المتحدة من سداد ديونها لها الأمر الذي من المحتمل أن يؤثر علي عائداتها الاستثمارية من الخارج، والأكثر من ذلك أن الصين -

¹ محمد سعد عميرة، "موجز عن مشكلة الديون الأمريكية وآثارها الاقتصادية العالمية"، مركز البحوث والدراسات، غرفة تجارة وصناعة عجمان، 2 أغسطس 2011، ص05.

² التقرير الاقتصادي السنوي، "الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية"، مرجع سبق ذكره ص 18.

صاحبة أكبر قوة تصديرية في العالم- من المتوقع أن تواجه خطر الانكماش الاقتصادي، لأن الركود الذي قد يصيب العالم في حالة نشوب الأزمة سيقبل من حجم الطلب علي البضائع الصينية، مما سيؤثر علي الحصيلة النقدية للبنوك والمصارف المقرضة للمصنعين، نظراً لتعثرهم في سداد قروضهم لعدم رواج بضاعتهم.¹

- تأثير الديون الأمريكية على الدول المصدرة للنفط :

تتمثل تداعيات الديون الأمريكية على الدول المصدرة للنفط و خاصة الاقتصاد العربي والخليجي من خلال عدة محاور، تتمثل فيما يلي :

* نظراً لارتبط عملات معظم الدول العربية بالدولار، فإن حدوث هبوط في قيمة الدولار سيؤثر حتماً على انخفاض قيمة عملاتها، ومن ثم انخفاض أسعار صادراتها للدول الأخرى، الأمر الذي يترك تأثيرات واسعة على هياكل النقد الأجنبي فيها.

* نظراً لقيام الولايات المتحدة بتخفيض معدل الفائدة بمقدار 1% على الدولار بما أسهم في تقليص قيمة السندات المستحقة لتلك الدول. وبعبارة أخرى ستقل قيمة الأموال التي قامت تلك الدول باستثمارها في شكل شراء سندات، بما سيقصص العائد على الاستثمار فيها.

* سيؤدي انخفاض سعر الدولار إلى اتخاذ بعض الدول للذهب كغطاء لعملتها النقدية مما يترتب عليه ارتفاع أسعار الذهب بصورة هائلة، وهذا ما حدث بالفعل في الآونة الأخيرة.

ثالثاً: تفاقم المشاكل الاقتصادية

تحولت الولايات المتحدة الأمريكية من موقف حائر على أكبر رصيد من الأصول الأجنبية الصافية على الصعيد الدولي إلى أكبر مدين صافي للعالم ما يعكس الاختلالات العميقة في إقتصادها و فيما يلي أبرز اختلالات الإقتصاد الأمريكي:²

- تراجع أداء الإقتصاد الأمريكي والقدرة التنافسية للمنتجين الأمريكيين في الأسواق العالمية وصعود قوى اقتصادية مثل اليابان وألمانيا حيث أصبحتا تنافسان الولايات المتحدة في مجالات الصناعة المتقدمة كالإلكترونيات والكيميائية والسيارات والصلب والحديد³

¹ Setser, B" China: Creditor to the Riche", China Security, 4(4), 2008,pp17-23.

² حميد الجميلي، "دراسات معاصرة في الإقتصاد الدولي التطبيقي"، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، 2005، ص121

³ عبدالكريم محمود عبد، "القدرة التنافسية الأمريكية بين حرية التجارة وهايتها"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الثاني والعشرون، 2009، ص6.

- الحجم الكبير للاستهلاك الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي و انخفاض الادخار حيث يشكل الإنفاق الاستهلاكي ركيزة الاقتصاد الأمريكي، حيث أن نسبة الاستهلاك الخاص (القطاع العائلي و قطاع الأعمال الخاص) تبلغ 67.7% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، و هي تعادل ثلثي الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي .

أما بالنسبة للمدخرات الأسرية (الادخارات العائلية الخاصة) فتتميز بالانخفاض الشديد كنسبة من صافي الدخل الشخصي، حيث أن هذه النسبة لا تتجاوز الـ 6% حالياً و السبب الرئيسي لتدهور نسبة الادخارات الخاصة الأسرية كنسبة من صافي الدخل الشخصي يعود إلى النمط الاستهلاكي البذخي الترفي الذي يتجاوز القدرات الشرائية للمستهلكين.¹

- تنامي العجز الفادح في ميزان الحساب الجاري - كظاهرة مزمنة و كاختلال اقتصادي دائم- يتم تمويله عن طريق الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الاقتصاد الأمريكي، و لكن مع فقدان ثقة المستثمرين الأجانب بمستقبل الاقتصاد الأمريكي، وفي ضوء تدهور المؤشرات الرئيسية فان هذه الاستثمارات ستبحث عن ملجأ استثماري امن في دول أخرى، لذلك فان مستقبل الاقتصاد الأمريكي يحمل صفة مخاطر متعاضمة بشأن كيفية تمويل عجز الميزان الحساب الجاري عبر الاستثمارات الأجنبية الوافدة.²

المطلب الثالث: اثر الأزمة المالية لعام 2008 على الاقتصاد الأمريكي

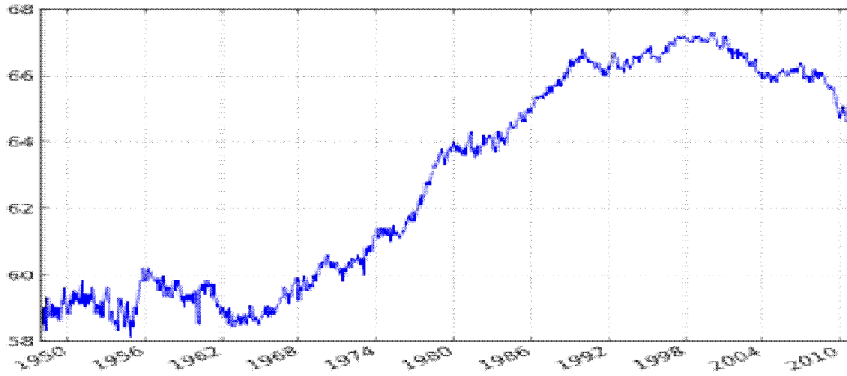
إن الأزمة المالية و التي بدت في شكل أزمة مصرفية باهتار مالي كبير في الوم أ سرعان ما انتقلت إلى أسواق معظم بلدان العالم لتتصير أزمة إقتصادية بامتياز، أين هارت كبريات شركات التأمين و انحدار أسهم الشركات المالية و العقارية³، والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة دخلت مرحلة الركود الاقتصادي منذ ديسمبر عام 2007 و كان هذا الركود الأكثر عمقاً وتأثيراً منذ ركود عام 1981-1982 وتأخر الكشف عن إعلان دخول الاقتصاد الأمريكي مرحلة الركود بسبب الحاجة إلى دراسة القراءات والمؤشرات لمختلف الإجراءات الاقتصادية التي تم اتخاذها خلال الفترة ما بين بدء الركود والإعلان عنه.

¹ حميد الجميلي، "دراسات معاصرة في الاقتصاد الدولي التطبيقي"، مرجع سبق ذكره، ص125.

² نفس المرجع و الصفحة سابقاً.

³ حمدان محمد، "تأثيرات الأزمة المالية العالمية و سبل إحداث التنمية في الدول النامية"، مداخلة الملتقى الدولي الثاني حول "متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الأزمة المالية العالمية"، جامعة بشار، يومي 28-29 أبريل 2010، ص 02.

و بفعل الأزمة المالية وصل إجمالي الدين العام للولايات المتحدة حوالي 9.20 تريليون دولار أو حوالي 79 دولار في المتوسط لكل واحد من 117 مليون دافع ضرائب أمريكي في 30 جانفي 2008¹ غير أن السياسة التي انتهجتها الولايات المتحدة للخروج من الأزمة المالية العالمية، وضخها للمزيد من الأموال، وبرامج التحفيز المالية والنقدية ضاعف من عجز ميزانيتها، كما أن تحمل الحكومة الأمريكية لتسديد تكاليف الرعاية الطبية الكاملة، وتخفيض الضرائب، والإجراءات التي اتخذتها لمكافحة التضخم أثر بالغ الأهمية في زيادة العجز في ميزانيتها وتزايد حجم الديون. وكان تدهور سوق العمل والعمالة خلال العام 2008 من بين الآثار الرئيسية للأزمة المالية وكان سوق العمل الأمريكي فقد حتى نهاية شهر أكتوبر 2008 نحو 1.2 مليون وظيفة. الشكل (3-5): تطور البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية 1950-2010 (الوحدة: عدد العاطلين)



المصدر: مكتب الإحصاء الأمريكي www.census.gov

وارتفعت معدلات الفقر في الولايات المتحدة حيث وصلت إلى 15.1% خلال 2010 وهل أعلى نسبة منذ عام 1993 ومعنى هذا أن 46.2 مليون أمريكي بحاجة إلى مساعدات إقتصادية حسب ما قاله مكتب التعداد السكاني في تقريره السنوي². وفي تقريره نصف السنوي عن الاقتصاد العالمي- قلة الصندوق من توقعات نمو الاقتصاد الأمريكي بشكل كبير، قائلًا إن نمو إجمالي الناتج المحلي لعام 2008 لن يتعدى 1.6%، وأضاف أن اقتصاد أميركا لن يعود قادرا على تحقيق نمو إلا في عام 2010.³

¹ The PEW center on the states, op cit, p23.

² Mark S. Copelovitch, Jon C. Pevehouse "CURRENCY WARS? EXCHANGE RATES AND GATT/WTO DISPUTE INITIATION", this paper were presented at the 5th Annual Meeting of the International, Political Economy Society (IPES), Harvard University, Cambridge, MA, November 13-14, 2010, p 55

³ "التقرير نصف السنوي عن الاقتصاد العالمي"، صندوق النقد الدولي، 2008، ص 06.

وقد قامت الصين بخطة إنقاذ بلغت تكلفتها 585 مليار دولار توافقا مع ما نادى به خطة الإنقاذ الأمريكية التي تم إقرارها في الثالث من أكتوبر 2008، بقيام الدول بوضع خطط إنقاذ مشابهة للدفع نحو إعادة الثقة للأسواق ومنع الأزمة من التوسع والانتشار وعودة الاستقرار للاقتصاد الدولي.

من خلال تحليل نقاط القوة التي اجتمعت في الاقتصاد الأمريكي ومكنته من الهيمنة على العالم تمثلت في سوق ضخمة، مضافا إليها التكنولوجيا المتفوقة ورأس المال الهائل وقوة العمل المدربة. ويمكن أن نقول بأن أمريكا تفوقت في مجالات تصميم البرمجيات والحاسب والتسويق عن طريق الانترنت، أعمال البنوك والذكاء الاصطناعي و الابتكارات وغيرها.

المطلب الرابع: التجارة الخارجية الأمريكية

في القرن التاسع عشر كانت الولايات المتحدة عبارة عن بلد نام تصدر في الغالب مواد أولية وحاصلات زراعية وسلعا نصف مصنعة، وكانت تستورد رأس المال و منتجات مصنوعة في بلدان أكثر نموا. وعندما غدت أكثر تصنيفا تبذلت تجارتها الخارجية بالاتجاه نحو تصدير المنتجات المصنوعة واستيراد المواد الأولية¹، ولقد ارتكزت القوة الاقتصادية الأمريكية على قاعدة واسعة غنية بالمواد الطبيعية وكذا فكرة المبادرة الفردية، كما لعبت التدخلات الحكومية دورا لا يستهان به في الحياة الاقتصادية بغية حماية الصناعات المحلية الحديثة من المنافسة الخارجية.

أولا: السياسة التجارية الأمريكية

تاريخيا كانت الرسوم الجمركية الأداة الرئيسية للسياسة التجارية للولايات المتحدة الأمريكية، بهدف زيادة الإيرادات الحكومية، و لاحقا تم تعديل هذا الهدف إلى وسيلة لحماية الصناعات المحلية، وقد وصل مستوى التعريف الجمركية الأمريكية إلى الذروة في عام 1932*، و ذلك تطبيقا لقانون سموت-هاولي Smoot-Hawley act الصادر عام 1930 .

و أدى هذا القانون إلى ردود أفعال غير مرغوب فيها من دول أخرى، مما ساهم في تفشي الكساد الكبير The Great Depression، وفي منتصف الثلاثينيات تم تمرير قانون للتخفيض التدريجي للتعريف الجمركية وهذه أهم محطات السياسة التجارية للولايات المتحدة:²

1- تشريع الاتفاقيات التجارية المتكافئة: لقد سمح القانون بتخفيض مستمر للرسوم الجمركية على الواردات الأمريكية. ومنذ عام 1945 تم التفاوض بشأن هذا التخفيض في الإطار متعدد الأطراف

¹ آرثر جونسون، "الاقتصاد الأمريكي، مقدمة تاريخية لمشاكل السبعينات"، ترجمة عابدة صليب، دار المعارف، 1977، ص 365.

* نظرا لكون الكونجرس هو الجهة المسؤولة عن تحديد التعريف الجمركية، ف دائما ما يقع تحت الضغوط السياسية و الاجتماعية من أجل رفع قيمة الرسوم الجمركية.

² مورد حاي كريفين، مرجع سبق ذكره ص 164.

للجات، و الذي يخضع لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية Most Favored Nation Principle ، و قد اقترح قانون الاتفاقيات التجارية من قبل إدارة الرئيس روزفلت في عام 1934 كإجراء مضاد للكساد .

2- تمديد 1958 و توفير الحماية : و يتضمن تمديد قانون التجارة المتكافئة بين عامي 1955 و 1958 تخفيض الرسوم الجمركية. و في عام 1958 منح الكونجرس الرئيس الأمريكي سلطة تقديم إعفاءات جمركية حتى 20%¹ و قوى الكونجرس من حماية المصالح المحلية ضد منافسة الواردات، حيث إذا ما شعرت صناعة ما أنها تضررت من الواردات المنافسة فإنها يمكن أن تلجأ إلى الفقرات الخاصة بالتهرب* . كما يمكن اللجوء للمواد الخاصة بالأمن القومي، ففي عام 1986 تفاوضت الإدارة الأمريكية مع كل من اليابان و تايوان بشأن فرض قيود تطوعية على صادراتها من المعدات و الآلات للولايات المتحدة الأمريكية ، نظرا لان مثل تلك الآلات مرتفعة التكنولوجيا تستخدم في صناعة الأسلحة.²

3- المساعدة على التكيف التجاري وقانون التوسع التجاري 1962: ويعتمد برنامج التكيف التجاري على إطار قانون التوسع التجاري الصادر عام 1962 و مفاده انه يحق للعمال العاطلين نتيجة إعفاءات جمركية الحصول على إعانة بطالة، و يحق للمنشآت المتضررة أن تحصل على مساعدات فنية و إدارية و قروض طويلة الأجل بأسعار فائدة منخفضة** .

4- قانون الإصلاح التجاري لعام 1974: و تمت مفاوضات جولة طوكيو من اتفاقية الجات (1979-1975) في إطار هذا القانون و تمخض عنها تخفيض الرسوم الجمركية بمتوسط 35% على مراحل من 1980 إلى 1988، و قدم هذا القانون نظام التفضيلات المعمم لصالح الدول النامية ، فهو يضمن دخول بعض صادرات الدول النامية بدون رسوم جمركية .

5- قانون التجارة التنافسية لعام 1988: تم صدور قانون 1988، الذي يتضمن إجراءات تحرير و تقييد في نفس الوقت. ففي جانب التحرير، منح القانون الإدارة سلطة المشاركة في جولة أورجواي من أجل تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 50% ، و من جانب التقييد فإن المادة 301 تطلب من الحكومة إعلان قائمة بأسماء الدول التي تطبق إجراءات غير عادلة في تجارتها مع الولايات المتحدة أو التي تسمح

¹ بول. آ سامويلسون، "الاقتصاد"، ترجمة هشام عبد الله، الدار الأهلية، عمان، 2002، ص 358.

* إن الفقرة الخاصة بالتهرب تتضمن إمكانية سحب لجنة التجارة الخارجية الأمريكية الإعفاءات و التخفيضات في الرسوم الجمركية إذا ما تم الاعتراف بمواد التهرب من قبل منظمة التجارة العالمية كوسيلة مشروعة لحماية المصالح الوطنية إذا ما تعرضت لضرر بالغ من الواردات المنافسة، فالقيود على الواردات تكون ضرورية في مثل هذه الظروف، و لكن يجب على الولايات المتحدة التي قامت بفرض قيود على منتج ما أن تعوض شركائها التجاريين بقدر أكبر من التحرير لبعض المنتجات الأخرى.

² مورد حاي كريفين، مرجع سبق ذكره ص 165.

** ووفقا لهذا القانون شاركت الولايات المتحدة الأمريكية في جولة كيندي من مفاوضات الجات عامي (1962-1967). و تمخض عنها تخفيض تدريجي في التعريفات الجمركية على السلع بمقدار 35% على مدار الفترة من 1967 إلى 1972 .

بالتعدي على حقوق الملكية الفكرية الأمريكية، كما خصص هذا القانون 5.2 مليار دولار لإنعاش الصادرات الزراعية* .

6- العلاقات الإقليمية و الثنائية : تحولت سياسة الولايات المتحدة إلى مدخل ثلاثي يتضمن العلاقات الثنائية و الإقليمية و المتعددة الأطراف، و يرجع انضمام الولايات المتحدة لمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA إلى سنة 1992 بهدف استفادتها من اليد العاملة الرخيصة في المكسيك و اتساع السوق الكندية، بالإضافة إلى الانضمام لمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا و المحيط الهادي APEC و الذي تعتبر الصين عضوة فيه¹، وقد اتسمت السياسة التجارية بين الحرية و الحماية ففي حين أنها تسعى للتوصل إلى اتفاقيات تجارية، نجد أنها تحد من وارداتها من بعض السلع الصينية²، و في عام 2002 منح الكونجرس إدارة بوش سلطة التفاوض في العديد من الاتفاقيات الثنائية³.

و يمكن القول أن السياسات التجارية للولايات المتحدة لا تصنع برأي الأغلبية أو برأي متخذ قرار بمفرده فهي تتمخض عن مجموعات ضغط تتصارع من اجل جذب انتباه المشرعين و صانعي السياسات.

ثانيا: تطور التجارة الخارجية الأمريكية مع العالم 1989-2011

تشكل التجارة الخارجية الأمريكية أكبر نسبة من التجارة العالمية إذ احتلت المرتبة الأولى عالميا من حيث حجم التجارة (صادرات + واردات) التي فاقت 3 ترليون دولار عام 2011 بالرغم من العجز المزمع الذي تعانیه في ميزانها التجاري .

قبل الأربعينات من القرن العشرين كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد انتهجت سياسة الانطواء و بالتالي عرفت المبادلات التجارية الخارجية فترة من الجمود والركود، و مع نهاية سنوات الأربعينات أصبح الاقتصاد الأمريكي أكثر انفتاحا على الخارج بنمو مبادلاته الخارجية⁴ بل وأصبحت الولايات المتحدة أكبر سوق وأكبر دولة مصدرة في العالم ومن مصلحتها الحفاظ على مكانتها في الاقتصاد العالمي، و الجدول الموالي يوضح تطور الصادرات، الواردات و الميزان التجاري للولايات المتحدة مع العالم في الفترة من 1989 إلى 2011.

* كان الهدف من هذا الدعم هو مواجهة الدعم الأوروبي للمنتجات الزراعية الموجهة إلى السوق الأمريكية.

¹ محمد راتول، "الاقتصاد الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص 280.

² مورد خاي كريانين، مرجع سبق ذكره، ص 170.

³ جورج كلارك وآخرون، "موجز في الاقتصاد الأمريكي"، مكتب الإعلام الخارجي، وزارة الخارجية الأمريكية، 2002، ص 22.

⁴ Marie Claude Esposito, et autre, **Mondialisation et Domination économique** édition Economica, Paris, 1997, P 146

الجدول (3-3): التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية مع العالم 1989-2011 (مليار دولار)

السنوات	الصادرات	نسبة النمو	الواردات	نسبة النمو	الميزان التجاري
1989	363,811	-	473,210	-	-109,399
1990	393,812	8,25	494,841	4,57	-101,029
1991	421,922	7,14	488,172	-1,35	-66,250
1992	442,163	4,80	532,664	9,11	-90,501
1993	465,091	5,19	580,659	9,01	-115,568
1994	512,627	10,22	663,254	14,22	-150,627
1995	584,742	14,07	743,543	12,11	-158,801
1996	625,077	6,90	795,290	6,96	-170,213
1997	689,181	10,26	869,703	9,36	-180,522
1998	682,137	-1,02	911,896	4,85	-229,759
1999	695,798	2,00	1024,618	12,36	-328,820
2000	781,918	12,38	1218,021	18,88	-436,103
2001	729,100	-6,75	1140,999	-6,32	-411,899
2002	693,104	-4,94	1161,366	1,79	-468,262
2003	724,771	4,57	1257,121	8,25	-532,350
2004	814,874	12,43	1469,703	16,91	-654,829
2005	901,081	10,58	1673,456	13,86	-772,375
2006	1025,969	13,86	1853,939	10,79	-827,970
2007	1148,197	11,91	1956,962	5,56	-808,765
2008	1287,441	12,13	2103,641	7,50	-816,200
2009	1056,044	-17,97	1559,626	-25,86	-503,582
2010	1278,264	21,04	1913,160	22,67	-634,896
2011	1480,646	15,83	2207,358	15,38	-726,712

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على:

- مكتب الإحصاء الأمريكي www.census.gov
- www.wto.org
- US Department of Commerce.
- US International Trade Commission (ITC) DataWeb.
- www.Comtrad.org

في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى حولتها إلى أمة دائنة ذات ديون تستحق الوفاء، فقد أقرضت الحلفاء حوالي 10 بلايين دولار للحرب ولإعادة التعمير، وبعد انتهاء الحرب طالبت بتسديد تلك الديون عن طريق إقتناء الصادرات الأمريكية وأمكنها ذلك من الاحتفاظ بميزان تجاري مناسب خلال الفترة من منتصف التسعينات من القرن التاسع عشر إلى أوائل السبعينات من القرن العشرين.¹

¹ آرثر جونسون، الاقتصاد الأمريكي، مقدمة تاريخية لمشاكل السبعينات، ترجمة عائدة صليب، مرجع سبق ذكره، ص 356.

وما يمكن ملاحظته من الجدول أعلاه هو العجز المزمع و المستمر في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية رغم ضخامة الصادرات إذ بلغت سنة 1989 قيمة 363 مليار دولار مقابل مبلغ 473 مليار دولار كواردات ما نتج عنه عجز تجاري بمقدار 109 مليار دولار، لينخفض هذا العجز سنتي 1991 و 1992 أين عانت الولايات المتحدة من ركود اقتصادي¹ دام 8 أشهر حيث انخفض العجز من 101 مليار \$ سنة 1990 إلى 66 مليار \$ عام 1991 مع إنخفاض الواردات بنسبة 1.35 % ليعاود بعده العجز في التزايد و هذا راجع إلى أن نسبة نمو الواردات كانت أكبر من نسبة نمو الصادرات حيث تعدت الواردات حاجز الترليون دولار عام 1999 بينما الصادرات لم تتعدى مبلغ الترليون دولار حتى عام 2006 و في نفس العام بلغ حجم الواردات ترليون و 853 مليون دولار ما نتج عنه أكبر عجز تجاري في تاريخ الولايات المتحدة² حيث بلغ 827 مليار دولار لينخفض هذا العجز إلى 503 مليار دولار سنة 2009 و تراجع الصادرات الأمريكية ب 17% و الواردات الأمريكية بـ 25 % نتيجة الأزمة المالية العالمية و تراجع التجارة العالمية بنسبة 12 في المئة، ليعاود العجز ارتفاعه سنة 2010 إلى أكثر من 634 مليار دولار و في هذه السنة سجلت الصادرات و الواردات الأمريكية أكبر نسبة نمو منذ 1989 بلغت على التوالي 21% و 22% وواصل العجز نموه سنة 2011 بنسبة 14.51 % مسجلا 726 مليار دولار

ثالثا: الهيكل السلعي للصادرات و الواردات الأمريكية

يتميز الهيكل السلعي للصادرات و الواردات الأمريكية بالتنوع الكبير .

1- الهيكل السلعي للصادرات الأمريكية نحو العالم

الجدول التالي يوضح الهيكل السلعي للواردات الأمريكية نحو العالم :

¹ Dick K. Nanto, J. Michael Donnelly "U.S. International Trade: Trends and Forecasts", Report for Congress, Congressional Research Service, September 6, 2011, p18.

² Département of commerce, "U.S. EXPORT FACT SHEET", Export Statistics Released February 11, 2009, p01.

الجدول (3-4): الهيكل السلعي للصادرات الأمريكية نحو العالم 2010. (مليار دولار)

النسبة %	المبالغ	السلع
13,75	175,826	معدات النقل
13,42	171,526	المواد الكيميائية
9,85	125,853	الآلات، فيما عدا الكهربائية
9,46	120,949	الكمبيوتر والمنتجات الالكترونية
4,76	60,793	مشتقات البترول والفحم
3,98	50,901	المواد الغذائية والمنتجات المشابهة
3,08	39,369	السلع المصنعة المتنوعة
2,55	32,628	المنتجات المعدنية المصنعة
2,42	30,913	المعدات الكهربائية
1,89	24,205	منتجات البلاستيك والمطاط
12,15	155,373	إعادة التصدير
22,68	289,944	سلع أخرى
100,00	1278,280	المجموع

المصدر: تم إعداد الجدول اعتماداً على:

- مكتب الإحصاء الأمريكي www.census.gov
- www.wto.org
- US Department of Commerce.
- US International Trade Commission (ITC) DataWeb.
- www.Comtrad.org

ما يمكن ملاحظته من خلال الهيكل السلعي لصادرات الولايات المتحدة هو هيمنة معدات النقل و المواد الكيميائية بنسبة فاقت 13% ، والآلات تشكل 9.85% من إجمالي الصادرات الأمريكية بمبلغ 125 مليار دولار و جاءت المنتجات الالكترونية و الكمبيوتر رابعا بنسبة 9% ثم البترول و الفحم بقيمة 60 مليار دولار و بنسبة 4% من مجموع الصادرات و الباقي توزعت بين السلع المصنعة، المنتجات المعدنية، المعدات الكهربائية و منتجات البلاستيك و المطاط.

و يمكن القول أن ما يميز هيكل الصادرات الأمريكية هو التنوع الكبير في السلع المصدرة، إذ لا تعتمد الو.م.أ على منتج معين فنلاحظ أن أكبر نسبة تسيطر عليها معدات النقل باعتبارها الأولى ضمن عشر سلع مصدرة لم تتجاوز نسبة 13% .

2- الهيكل السلعي للواردات الأمريكية نحو العالم

الجدول التالي يوضح الهيكل السلعي للواردات الأمريكية نحو العالم :

الجدول (3-5): الهيكل السلعي للواردات الأمريكية نحو العالم 2010 (مليار دولار)

النسبة %	المبالغ	السلع
17,09	324,481	الكمبيوتر والمنتجات الالكترونية
12,64	239,982	معدات النقل
11,94	226,688	النفط والغاز
9,89	187,753	المواد الكيميائية
5,52	104,781	الآلات، فيما عدا الكهربائية
5,37	102,049	مشتقات البترول والفحم
5,14	97,546	السلع المصنعة المتنوعة
4,16	79,052	المعادن الأساسية
3,60	68,384	المعدات الكهربائية
2,15	40,894	البضائع المعادة (الصادرات وبالنسبة لكندا فقط)
23,08	441,550	سلع أخرى
100,00	1913,160	المجموع

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

- www.census.gov مكتب الإحصاء الأمريكي
- www.wto.org
- US Department of Commerce.
- US International Trade Commission (ITC) DataWeb.
- www.Comtrad.org

تسيطر المنتجات الالكترونية على الواردات الأمريكية بنسبة 17%، و معدات النقل بنسبة 12%، وتعتبر الو.م.أ أكبر مستهلك للنفط سنة 2010 حيث تستورد 226 مليار \$ من احتياجاتها النفطية بنسبة 11% لتأتي بعدها المواد الكيميائية بنسبة 9% و الآلات بنسبة 5% و البترول و الفحم بنسبة 5%، ليوزع الباقي بين سلع مصنعة متنوعة و مواد أولية و المعدات الكهربائية. و ما يمكن ملاحظته هو تشابه هيكل الصادرات و الواردات الأمريكية على أساس رغبة الولايات المتحدة في استهلاك المزيد من السلع كثيفة رأس المال، مما يقودها إلى استيرادها من باقي العالم بالرغم من امتلاكها الكثير من رأس المال و هذا ما يثبت ما جاء به بول كروغمان* في التجارة الدولية حيث أن الدول قد تصدر و تستورد نفس المنتجات بماركات مختلفة.

* بول كروغمان اقتصادي أمريكي حائز على جائزة نوبل للاقتصاد عام 2008.

رابعا: التوزيع الجغرافي للصادرات و الواردات الأمريكية

تستحوذ 10 دول على نحو 62.7% من حجم التجارة الخارجية للبلاد، كانت في مقدمتها كندا، الصين والمكسيك.

1- التوزيع الجغرافي للصادرات الأمريكية نحو العالم

الجدول التالي يوضح التوزيع الجغرافي للصادرات الأمريكية سنة 2010:

الجدول (3-6): التوزيع الجغرافي للصادرات الأمريكية سنة 2010 (مليار دولار)

النسبة من مجموع الصادرات %	المبالغ	البلد	النسبة من مجموع الصادرات %	المبالغ	البلد
2,46	31,39	هولندا	16,11	205,96	كندا
2,36	30,16	البرازيل	10,3	131,6	المكسيك
2,06	26,35	سنغافورة	7,18	91,75	الصين
1,77	22,61	بلجيكا	4,36	55,73	اليابان
46,5	594,34	باقي العالم	3,47	44,39	ألمانيا
100	1278,28	مجموع الصادرات	3,44	44,00	المملكة المتحدة

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

- مكتب الإحصاء الأمريكي www.census.gov
- www.wto.org
- US Department of Commerce.
- US International Trade Commission (ITC) DataWeb.
- www.Comtrad.org

تتجه معظم الصادرات الأمريكية إلى دول الجوار كندا و المكسيك بمبلغ 205 مليار \$ و 131 مليار \$ على التوالي و بنسبة 16% و 10% نظرا للقرب الجغرافي و الاتفاقيات التجارية المبرمة مع هذين البلدين خاصة منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية لتأتي الصين في المرتبة الثالثة بمبلغ 91 مليار \$ و تشكل 7% من أسواق الصادرات الأمريكية تليها اليابان ثم الدول الأوروبية : ألمانيا، بريطانيا، هولندا ثم البرازيل في المرتبة الثامنة فسنغافورة و بلجيكا.

و ما يمكن ملاحظته هو غياب الدول الإفريقية ضمن عشر أسواق الأولى تصديرا لوم أن نظرا للبعد الجغرافي و طبيعة صادرات الولايات المتحدة التي تسيطر عليها الآلات و المعدات عالية التقنية.

2- التوزيع الجغرافي للواردات الأمريكية من العالم

يوضح الجدول التالي التوزيع الجغرافي للواردات الأمريكية سنة 2010

الجدول (3-7): التوزيع الجغرافي للواردات الأمريكية سنة 2010 (مليار دولار)

الدولة	حجم الواردات	النسبة من مجموع الواردات %	الدولة	حجم الواردات	النسبة من مجموع الواردات %
الصين	364,947	19,08	كوريا الجنوبية	47,913	2,50
كندا	275,536	14,40	فرنسا	38,240	2,00
المكسيك	228,823	11,96	أيرلندا	33,821	1,77
اليابان	119,937	6,27	السعودية	30,911	1,62
ألمانيا	80,885	4,23	باقي العالم	642,855	33,60
المملكة المتحدة	49,292	2,58	مجموع الواردات	1913,160	100,00

المصدر: تم إعداد الجدول اعتماداً على:

- www.census.gov مكتب الإحصاء الأمريكي
- www.wto.org
- US Department of Commerce.
- US International Trade Commission (ITC) DataWeb.
- www.Comtrad.org

تعتبر الصين من أكبر موردي الولايات المتحدة بمبلغ 364 مليار \$ و تسيطر على 19% من الواردات الأمريكية، تليها الجارتان كندا و المكسيك بنسبة 14% و 11% على التوالي، ونلاحظ أهمية القرب الجغرافي بين الو.م.أ و كندا و المكسيك بحيث تعتبران ضمن عشر دول الأولى ضمن صادرات الو.م.أ و عشر دول الأولى ضمن وارداتها تأتي بعدها اليابان بنسبة 6%، و أهم واردات الو.م.أ هي السيارات و المعدات العالية التقنية، و في المرتبة الخامسة ألمانيا بـ 4% تليها بريطانيا و كوريا الجنوبية، فرنسا بنسبة 2%، ثم أيرلندا، و أخيراً السعودية بـ 30 مليار \$ و هي البلد العربي الوحيد ضمن عشر شركاء تجاريين للو.م.أ، و تتمثل أغلب واردات الو.م.أ من السعودية في النفط.

و من خلال التوزيع الجغرافي للصادرات و الواردات الأمريكية يتضح أن الصين تشكل أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة (الصادرات + الواردات) بمبلغ 385 مليار دولار

المبحث الثاني: دراسة تحليلية للاقتصاد الصيني

لقد شهد الاقتصاد الصيني ازدهاراً كبيراً في الفترة الأخيرة ، وذلك بفضل إصلاح النظام الاقتصادي ، وكذا تبنى سياسات نقدية مستقرة لسعر صرف العملة الصينية وعلى الرغم من ذلك لا تزال الصين تواجه العديد من التحديات للحفاظ على استقرارها الاقتصادي، والتي تتمثل في احتمال تراجع أداء الاقتصاد العالمي، وازدياد حدة المنافسة في الأسواق العالمية، وزيادة إجراءات الحماية التجارية الدولية، واستمرار الضغوط الدولية لرفع قيمة عملتها اليوان الصيني.

المطلب الأول: مراحل عملية الإصلاح الاقتصادي في الصين.

استطاع الرئيس الصيني دينج شياو بينج الحصول على موافقة المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني على إجراء الإصلاحات، وتم استخدام مصطلح اقتصاد السوق الاشتراكي أو الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، فمصطلح الخصخصة لا يلقى قبولاً في الصين¹، وقد أصبحت هذه التجربة نموذجاً لدول العالم النامي، بعد أن أحدثت تحولات كبيرة في شعب يزيد تعداده عن (1.3) مليار نسمة حيث استطاعت هذه التجربة توفير الملابس والمأكل لخمس سكان العالم. وكانت أهداف مراحل عملية الإصلاح والانفتاح هي²:

1. تحقيق مضاعفة مجمل قيمة الإنتاج القومي خلال السنوات العشر من عام 1980 إلى 1990، من أجل حل مشكلة الغذاء والكساء للسكان.
 2. تحقيق مضاعفة مجمل قيمة الإنتاج القومي مرتين آخرين عند حلول سنة 2000 مع وصول معيشة الشعب إلى مستوى الحياة الميسورة.
 3. تتمثل في تحقيق عصره الاقتصاد الصيني في أواسط القرن الحادي والعشرين، والوصول بالاقتصاد الصيني إلى مصاف القمم الصناعية العالمية في كثير من حلقات الإنتاج الصناعي، فضلاً عن الوصول إلى مستوى الدول المتطورة فيما يتعلق بمؤشر نصيب الفرد من مجمل الإنتاج الوطني.
- فالعمل بأسلوب الانتقال من مرحلة إلى أخرى بشكل تدريجي هو ما يميز التجربة الاقتصادية في الصين³، فقد اقتصرت التجربة في البداية على مناطق محدودة والعمل على نقلها إلى كل المناطق في البلاد في حال نجاح التجربة. كما إن الأسلوب التدريجي كان واضحاً أيضاً في أن تقتصر تجربة الإصلاح على

¹ عبد الجبار عبد مصطفى النعيمي، نظرة في واقع ومستقبل العلاقات الصينية - الأمريكية، بغداد، مجلة قضايا سياسية، المجلد الأول، العدد الثالث والرابع، 2000، ص 63.

² حميد الجميلي، الصين والعهد الاقتصادي الجديد، بغداد، مجلة شؤون سياسية، العدد 4، 1995، ص 35.

³ إبراهيم الأخرس "الصين الخلفية الايدولوجية و النفعية البراجماتية" دار الاحمدى للنشر، القاهرة، 2002، ص 78.

قطاع معين ثم تعميمها على القطاعات الأخرى، فتم اختيار قطاع الزراعة، ثم انتقلت إلى بقية القطاعات الأخرى إن هذا الأسلوب قد ساعد على استمرار هذه التجربة وعدم فشلها¹.

و خلال سنوات الإصلاح و الانفتاح الذي بدأ العمل به منذ عام 1979 و الذي لم ينته إلى اليوم مرت الصين بثلاثة مراحل تاريخية هي:²

أولاً: المرحلة الأولى 1979-1984

و هذه الفترة تمخض عنها الانجازات الآتية:

- إنشاء المدن و المناطق الاقتصادية الساحلية كمنافذ على الاقتصاد العالمي.
- التحول من المركزية إلى اللامركزية في القرار الاقتصادي بين العاصمة و المقاطعات.
- التحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الاقتصادية
- إلغاء الكوميونات (مزارع الشعب) و تمليك الفلاح الصيني الأرض التي يزرعها و ظهور نظام مسؤولية الإنتاج و فرق الإنتاج التعاقدية العائلي أو ما عرف بنظام المسؤولية التعاقدية أو نظام عقود الإدارة.

- تشجيع الفلاحين على التخصص في كافة مجالات الإنتاج الزراعي و الصناعي الريفي.
- ظهور المشروعات الصغيرة و المتوسطة لامتناع فائض العمالة الزراعية و الصناعية و التي أسهمت بما يقرب من نصف الإنتاج الصناعي الصيني.
- اللامركزية و الاستقلالية في اتخاذ القرار.
- توظيف أكثر من 70 مليون مواطن.

- تجاوز القيمة الإجمالية المضافة للصناعة و الزراعة 1000 مليار يوان عام 1984 .
- زيادة القيمة الإجمالية للصناعة و الزراعة بمعدل 7.9% سنويا في الفترة من 1979-1983 .
- زيادة الدخل القومي الصيني و الدخل الفردي الذي كان مصدرا قويا لتوليد المدخرات التي أخذت طريقها إلى الاستثمارات عبر قنوات النظم المالية غير الرسمية.

ثانياً: المرحلة الثانية 1984-1991

في هذه المرحلة انتقل الإصلاح من المناطق الريفية إلى المدن و المناطق الحضرية بعد ان شجع النجاح الباهر الذي تحقق في الريف الصيني الإصلاحيين للانتقال بالإصلاح للمدن و المناطق الحضرية ، و إنشاء

¹ محمد السيد سليم، "الصين في ظل نظام القطبية الثنائية، في: العرب في الاستراتيجيات العالمية"، عمان، مركز الدراسات الإستراتيجية، 1994، ص 33.

² إبراهيم الأخرس، "أسرار تقدم الصين- دراسة في ملامح القوة و أسباب الصعود-" ايتراك للنشر، القاهرة 2008، ص 33.

المزيد من المدن الاقتصادية المفتوحة حتى بلغ عدد هذه المدن عام 1987 إلى 64 مدينة ساحلية مفتوحة على العالم الخارجي¹. و من سمات هذه المرحلة و مميزاتها²:

- العمل على ترويض التضخم المنفلت معدلاته.
- تحرير الأسعار الخاصة بالسلع الزراعية و اعتبار الشراء حسب العقد.
- إنشاء البورصة الصينية في شنغهاي عام 1990 .
- تفعيل السياسات الاقتصادية و التوجه نحو اللامركزية .
- التحول من الاقتصاد القائم على الزراعة إلى الاقتصاد القائم على الصناعة و التجارة.
- ارتفاع نصيب دخل الفرد السنوي للفلاحين من 134 يوان عام 1978 إلى 926 يوان عام 1991
- ارتفاع قيمة التجارة الخارجية من 40.7 مليار \$ عام 1983 إلى 135.6 مليار \$ عام 1991 بفائض قدره 8.1 مليار \$.

و من عيوب هذه المرحلة :

- تصاعد معدلات التضخم إلى 18% من جراء تحرير الأسعار و زيادة عجز الموازنة.
- تدهور الدخل الحقيقية للسكان ، و لا سيما في الريف و تزايد أعداد المهاجرين إلى المدن.
- تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي.

ثالثاً: المرحلة الثالثة 1992 - إلى اليوم

و هي المرحلة الحاسمة التي ساهمت في تصاعد معدل النمو الاقتصادي إلى أن تجاوز معدل 13% و هذا المعدل يعد أعلى معدل نمو اقتصادي تحقق في العصر الحديث في بلد المليار و ثلث المليار نسمة . و تتميز هذه المرحلة بأهم مراحل الإصلاح الشامل و التي رفعت الصين في بدايتها مفهوم اقتصاد السوق الاشتراكي و بدأت مسيرة عمليات اقتصاد السوق منذ عام 1993 والتي تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الصيني³. و لقد تمخض عن هذه المرحلة مجموعة من الحقائق و النتائج⁴:

- اقتصاد السوق الاشتراكي بملامح صينية.
- نمو القطاع الخاص باعتباره قاطرة النمو .

¹ محمد إبراهيم الدسوقي، "رؤية مستقبلية لواقع المتغيرات داخل الصين"، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 112، ابريل 1993، ص 153

² إبراهيم الأخرس، "التجربة الصينية الحديثة في النمو"، ايتراك للنشر، القاهرة، 2005، ص 55.

³ عدنان منان، "النظام الاقتصادي بين الرأسمالية والاشتراكية: التجربة الصينية نموذجاً"، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 2000، ص 72 - 87.

⁴ إبراهيم الأخرس، "أسرار تقدم الصين- دراسة في ملامح القوة و أسباب الصعود-"، مرجع سبق ذكره. ص 36.

الفصل الثالث: العلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل سعر صرف دولار- يوان

-ارتفاع قيم الصادرات إلى أعلى مستوى في العالم 98% عام 1998 واستحوذ الصين على 20% من التجارة العالمية عام 2006، و ساهمت التجارة الصينية الخارجية بـ40% من الناتج القومي الإجمالي للصين.

-التخلي التدريجي عن القطاع العام نتيجة عملية الخصخصة في الشركات المملوكة للدولة ، و من ثم أصبح هذا القطاع المملوك للدولة لا يسهم بأكثر من 15% من التوظيف في قطاع الصناعة و 10% من التوظيف في قطاع التجارة الخارجية ، و هبطت مساهمة هذا القطاع إلى 38% في الناتج المحلي الإجمالي. -ارتفع معدل النمو الاقتصادي من 5.7% عام 1976 إلى 13.4% عام 1994/1993. بمتوسط معدل نمو عن الفترة من 1997-2007 بنسبة 9.2%¹

-تغير هيكل مساهمة الزراعة و صناعة الخدمات حيث انخفضت نسبة مساهمة الزراعة إلى 17.7% و الصناعة بـ49.3% و الخدمات 33% .

-دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية في نهاية عام 2001 -أصبح فائض العملات عام 2000 يساوي 142 مليار \$ في ظل فائض تجاري قدره 40 مليار \$ ، بالإضافة إلى أن الصين أصبح لديها علاقات تجارية مع 228 دولة و منطقة -أصبح لدى الصين فائض تجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 2003 قدره 160 مليار \$ بعد أن كان 50 مليار \$ عام 1996.

-تحصن الاقتصاد الصيني من الآثار المدمرة للازمة المالية الآسيوية عام 1998/1997 . من خلال ما تقدم، يتضح أن التجربة الصينية تقوم على أساس إقامة سوق اشتراكي، على الرغم من أن آليات السوق هي التي تحكم النشاط الاقتصادي في الصين، كما أن سياسات الإصلاح كانت سياسات نابعة من الخصوصية ، قائمة على التدرج المرحلي². و الذي حولها من " عملاق سكاني إلى عملاق اقتصادي تكنولوجي " و في فترة قياسية³.

¹ The military Balance, London, O x Ford University press, 2000, P194 .

² محمد السيد سليم، "الصين في ظل نظام القطبية الثنائية"، مرجع سبق ذكره، ص 331.

³ توماس كوترو، ميشال هوسون، "على أبواب القرن الواحد والعشرين أين أصبح العالم الثالث"، ترجمة: نخلة فريفر، طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1995، ص 185.

المطلب الثاني: مرتكزات الاستقرار في الاقتصاد الصيني

من أبرز مرتكزات الاستقرار في الاقتصاد الصيني هو معدلات النمو المرتفعة و زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالإضافة إلى إحتياطي ضخ من الصرف الأجنبي.

أولاً: الادخار المرتفع و معدل النمو المتسارع

1- معدل الادخار المرتفع:

تتميز الصين بارتفاع معدلات الادخار و انخفاض الاستهلاك، ففي عام 2008 كان الادخار الصافي* نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الصين 8% مقابل (-5.7%) في الولايات المتحدة الأمريكية لنفس العام.¹ و معدل الادخار الوطني في الصين مرتفعاً للغاية في الأعوام الأخيرة، حيث بلغ 52% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 حسب آخر الإحصائيات المتاحة

و بالنسبة لاقتصاد نام حيث يبلغ نصيب الفرد في الدخل 3000 دولار أميركي، مثل اقتصاد الصين، فإن بناء الثروة بين أفراد الطبقات المتوسطة يظل يشكل قضية مركزية. لذلك تعمل الصين على تحفيز النمو الأسرع من خلال الاستثمار المرتفع نسبياً في الأصول المادية وبرامج البحث والتطوير، وتحسين البنية الأساسية، والتعجيل بالتوسع في المناطق الحضرية، أمر بالغ الأهمية، وكل هذا يتطلب الكثير من المدخرات اللازمة للاستثمار.

وما حققته الصين على مدى العقود القليلة الماضية من نمو كان على خلفية التصنيع القائم على التصدير والعملية الضعيفة، وهو ما أسفر عن ارتفاع معدلات ادخار الشركات والأسر والاعتماد على صافي الصادرات والاستثمار الثابت، وعندما تراجعت الصادرات الصافية أثناء الفترة 2008 - 2009 من 11 إلى 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، استجابت الصين بزيادة حصة الاستثمار الثابت في الناتج المحلي الإجمالي من 42 إلى 47 في المائة .

* نسبة الادخار الصافي هي الفرق بين نسبي الادخار و الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي.

¹ Draghi Mario , " Complementarily and coordination of macro economic and financial policies to tackle internal and external imbalances" , Banyu de France . Financial stability Review . No 15 . February 2011 . p 66.

2- معدل النمو المتسارع:

يعد الاقتصاد الصيني أسرع الاقتصاديات نمواً حيث حقق نسبة نمو منذ تاريخ بداية الإصلاحات 1979 إلى غاية 2010 في المتوسط 10 % كما يوضحه الشكل الموالي:

جدول (3-8): الناتج المحلي في الصين للفترة 1981-2011

معدل النمو	الفترة	معدل النمو	الفترة
7,6	1999	5,3	1960-1978
8,4	2000	10	1979-2010
8,3	2001	7,9	1980
9,1	2002	12,8	1985
10	2003	3,8	1990
10,1	2004	9,3	1991
9,9	2005	14,2	1992
11,1	2006	14	1993
14,2	2007	13,1	1994
9,6	2008	10,9	1995
9,2	2009	10	1996
10,3	2010	9,3	1997
9,6	2011	7,8	1998

The military Balance, London, O x Ford University press, 2011, P.186 .

و حسب معيار القوة الشرائية في احتساب الناتج المحلي فقد تجاوز الناتج الصيني 10 ترليون دولار و تفوقت بذلك على الاقتصاد الياباني حسب إحصائيات صندوق النقد الدولي. و إن التحدي الذي يواجهه الصين من الآن فصاعداً هو الانتقال من النمو الفائق السرعة الذي عرفته خلال السنوات الأخيرة إلى تنمية متوازنة. ومن أجل ذلك عليها تقليص خطوط الانكسار التي تجتاز الاقتصاد والمجتمع (بين فلاحين وأبناء مدن، وأثرياء وفقراء، بين الواجهة البحرية وما تبقى من الصين)، وإعادة مركزة النمو على الاستهلاك المحلي وجعله أقل تبعية للأسواق العالمية.¹

ثانياً: الاستثمار الأجنبي المباشر

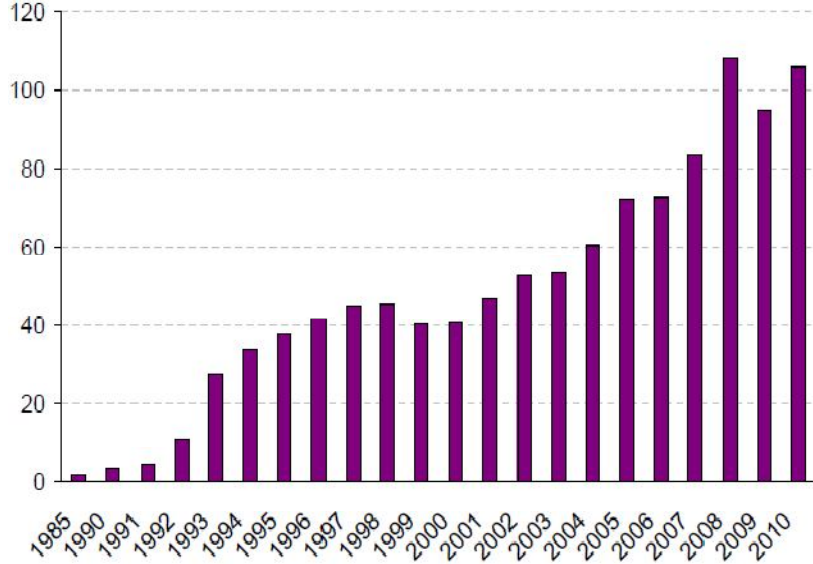
احتلت الصين مكاناً بارزاً في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث احتلت المركز الأول عالمياً عام 2003 والمركز الثاني عام 2004 والثالث عام 2005 والخامس عام 2006 والسادس عام 2007. ثم

¹ فرانسواز لوموان، "الاقتصاد الصيني"، تعريب صباح كعدان، الدار الدولية للنشر دمشق، 2010 ص 07.

الفصل الثالث: العلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل سعر صرف دولار- يوان

الثالث سنة 2010 بعد الولايات المتحدة و فرنسا والشكل التالي يوضح ازدياد الاستثمار الأجنبي إلى الصين في الفترة من 1985 إلى 2010:

الشكل رقم (3-6) حجم الاستثمار الأجنبي في الصين للفترة 1985-2010 (مليار دولار)



Source: United Nations Conference on Trade and Investment and Chinese Ministry of Commerce 2010.

اتجه نصيب الصين من الاستثمارات الأجنبية للارتفاع من 60.6 مليار دولار عام 2004 إلى 72.4 مليارا بالعام التالي ثم إلى 72.7 مليارا لتصل إلى 100 مليار دولار سنة 2008 ثم تراجع قليلا سنة 2009 بسبب تراجع الاستثمارات الأجنبية العالمية بشكل عام ليعاود الارتفاع سنة 2010 .

ثالثا: الارتفاع المستمر للاحتياطيات الأجنبية

كانت الصين قد تمكنت خلال الأعوام القليلة الماضية من مراكمة احتياطيات هائلة من العملة الصعبة مستفيدة من نمو صادراتها بمعدلات كبيرة، وتعتبر الصين صاحبة أكبر احتياطي عالمي من الصرف الأجنبي¹ كما يوضح الجدول التزايد المستمر في هذه الاحتياطيات من 2002 إلى 2011:

الجدول رقم (3-9): الاحتياطيات الرسمية الصينية (2002-2011) الوحدة: مليار دولار

السنوات	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002
المبلغ	3525,6	2693,4	2348,8	1950,3	1531,3	1069,5	822,5	615,5	409,2	292

المصدر: تم إعداده اعتمادا على:

- آفاق الاقتصاد العالمي: "التعافي والمخاطر واستعادة التوازن"، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2010، ص 202.

- إحصائيات البنك المركزي الصيني 2012.

¹ آفاق الاقتصاد العالمي: "التعافي والمخاطر واستعادة التوازن"، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2010، ص 202

المطلب الثالث: أثر الأزمة المالية لعام 2008 على الاقتصاد الصيني

مع تفجر الأزمة الاقتصادية العالمية بدأ النمو الصيني بالتراجع حيث سجل اقتصاد الصين في الربع الأول من 2009 أدنى مستوى لنمو فصلي على الإطلاق فقد بلغ معدل النمو الاقتصادي للصين 6.1% في الربع الأول من 2009 مقارنة بـ 6.8% في الربع الأخير من 2008 و تراجع الصادرات الصينية في 2009، حيث أن تباطؤ الاقتصاد الأمريكي بالدرجة الأولى قد أثر على الطلب على السلع الصينية. وللتغلب على آثار الأزمة اتخذت الحكومة الصينية عدة إجراءات لحفز اقتصادها منها الإعلان عن خطة اقتصادية لإنفاق أربع تريليون يوان (585 مليار دولار) وطبقت حزمة لتوسيع الطلب المحلي والحفاظ على الاستقرار المالي. كما اتخذ البنك المركزي الصيني عدة إجراءات مصرفية منها خفض معدل الفائدة الرئيسي وذلك لدعم تدفق القروض وتفادي تجميدها بسبب الأزمة المالية، كما خفض حجم الودائع التي يجب على البنوك الاحتفاظ بها كاحتياطي مما يعني تقديم المزيد من الأموال للشركات التي تعاني من انخفاض الصادرات وضعف سوق العقارات المحلي وضعف قطاع الاستثمار.¹

و كان الاقتصاد الصيني أول اقتصاد يتعافى من الأزمة العالمية، ويقول بعض المراقبين أن مفتاح حل الأزمة المالية التي يمر بها النظام المصرفي في الدول الغربية بيد الصين التي تمتلك احتياطات من العملة الصعبة تتجاوز 3 تريليون دولار، و قبول الصين بحل هذه الأزمة كان مترافقا بسلسلة طويلة من الشروط. ومثالاً على هذه الشروط هو المطالبة بعدم وضع قيود على قيامها بشراء أصول شركات أمريكية.

ورغم امتلاك الصين لهذا الاحتياطي الهائل من العملات الصعبة فإنها ما تزال بلدا ناميا وتواجه العديد من المشاكل التي تتطلب إيجاد حلول لها، ومن بين هذه المشاكل ضعف مداخل أرباب الأرياف في الصين والذين يشكلون أكثر من نصف سكان الصين كما أن الاقتصاد الصيني قد يواجه بعض المشاكل مثل تراجع معدلات النمو الاقتصادي. ويتوجب على الحكومة الصينية البحث عن أسواق أخرى في العالم للحفاظ على نموها الاقتصادي في المستقبل وأن تلعب دورا كبيرا في توزيع الثروة في الدول النامية. صحيح أن الأزمة المالية العالمية قد أثرت سلباً على النمو الاقتصادي للصين ولكنه ما زال يحقق معدل نمو هو من بين معدلات النمو الأعلى في العالم، ناهيك عن التأثير الكبير للأزمة المالية على منافسيه الاقتصاديين خصوصاً الولايات المتحدة التي قد وصلت إلى حالة الركود الاقتصادي.

¹ التقرير الاقتصادي السنوي، "الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية"، مرجع سبق ذكره ص 10.

المطلب الرابع: التجارة الخارجية في الصين

لقد اتبعت الصين نظاما جديدا للتجارة الخارجية يعتمد على مزيج من الاقتصاد المخطط و الانفتاح الاقتصادي ما يزيد في المرونة في التجارة الخارجية و يتماشى مع نصوص اتفاقية الغات و مفتاح تنمية الصادرات الصينية كان بناء إستراتيجية للتنمية من خلال التوجه التصديري.¹

أولا: التجربة الصينية في تنمية الصادرات

1- إصلاح التجارة الخارجية الصينية : مرت سياسات الإصلاح بالمراحل التالية:²

أ- إصلاح التجارة الخارجية في الصين في الفترة 1978-1983:

بدأت مسيرة الإصلاحات في عام 1978 بدور قوي للدولة في تخطيط التجارة الخارجية (التخطيط المركزي) وتوفير المواد اللازمة بالاستيراد وكل أنشطة التجارة الخارجية كانت محتكرة في 12 شركة فقط والتي كانت مسؤولة عن تطبيق الخطة المركزية للدولة فكل المتحصلات من التصدير كانت تحول إلى المصرف المركزي بسعر الصرف الرسمي والدولة تضع خطة للواردات من خلال تحديد الواردات المراد استيرادها من الغذاء والمواد الأولية الخام والسلع الوسيطة لسد فجوة الطلب المحلية ولم تكن الشركات حرة في تحديد أي السلع تصدر أو تستورد.

ب- إصلاح التجارة الخارجية في الصين في الفترة 1984-1985

انتهجت الحكومة خلال ثلاث خطوات أساسية لتحرير التجارة الخارجية كانت كمايلي:
* إتباع نظام موجه نحو السوق و تنويع التجارة الخارجية.
* بدأ الحكومة تطبيق لامركزية نظم سعر الصرف و توفير النقد الأجنبي اللازم للاستيراد.
* إزالة إحتكار الشركات التابعة للحكومة لقطاع التجارة الخارجية، و خصوصا جانب التصدير.

ج- إصلاح التجارة الخارجية في الصين في الفترة 1988-1991

تم استحداث سلسلة من السياسات الإصلاحية التي نفذت عام 1988 ومن المرجح أنها ساعدت في زيادة حجم الصادرات وزيادة دخول الشركات الناشطة في قطاع التجارة الخارجية، من بين هذه الإصلاحات إزالة خطط التصدير الإلزامية و منح إعانات التصدير من أجل تشجيع التصدير كما تم تخفيض الدعم للسلع المستوردة.

¹ سامي عفيفي حاتم، "الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية"، ص 384.

² فرانسواز لوموان، مرجع سبق ذكره ص 56.

د-إصلاح التجارة الخارجية في الصين في الفترة 1994 وما بعدها:

وحدت الحكومة الصينية سعر صرف عملتها مما أدى إلى انخفاض سعر الصرف الرسمي إلى 50 % كما تم إلغاء نظام الحصص و خفض الرسوم الجمركية و القيود المفروضة على الواردات،فإصلاح نظام الصرف و التغييرات في السياسة الضريبية قادت إلى إرتفاع قوي في حجم الصادرات .

2-آليات تنفيذ إستراتيجية تنمية الصادرات الصينية:المحور الأساسي في آليات التنفيذ هو سياسة الاستهداف التي ابتكرتها الصين لتنمية صادراتها، فسياسة الاستهداف هي أن الحكومة الصينية رأت أن تستهدف مناطق جغرافية معينة و رأس المال الأجنبي و قطاعات سلعية معينة لتكون محور تنفيذ السياسات والإستراتيجيات بدلا من استهداف كافة المناطق الجغرافية و القطاعات السلعية لسهولة التنفيذ و فعالية هذه الآليات.¹

أ-الاستهداف الجغرافي(المناطق الخاصة):استهدفت الصين المناطق الخاصة التي هي عبارة عن منطقة جغرافية تتمتع بالقوانين والتشريعات الاقتصادية الأكثر انفتاحية عن قوانين البلد الأصلي منها:المناطق الحرة،مناطق تجهيز الصادرات،المناطق الصناعية.....

ب- استهداف رأس المال الأجنبي: ارتبطت ظاهرة النمو الاقتصادي في الصين بنمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة و زيادة للصادرات السلعية،وبدأت الاستثمارات الأجنبية منذ سنة 1979،وشجعت الحكومة الصينية رأس المال الأجنبي في الصناعات ذات التكنولوجيا العالية و الجديدة. يوضح الجدول الموالي نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي في هيكل الصادرات الصينية:

الجدول رقم (3-10):نسبة مساهمة شركات الاستثمار الأجنبي في هيكل الصادرات الصينية(2000-2006)

البيان	2006	2005	2000
صادرات شركات الاستثمار الأجنبي (مليار دولار)	564	444	119
الصادرات الصينية الإجمالية (مليار دولار)	969	762	249
نسبة صادرات شركات الاستثمار الأجنبي إلى الصادرات الصينية الإجمالية %	58.2	58.3	47.9

المصدر: عبد الحميد رضوان، "التجربة الصينية في تنمية الصادرات" الجزء الأول، وزارة التجارة الخارجية، الإمارات العربية المتحدة،العدد الثاني،2009، ص 22.

ج-الاستهداف السلمي:من خلال إقامة شبكات الإنتاج للتصدير المباشر و زيادة الكفاءة الإنتاجية للمصدرين من خلال مجموعة من الآليات أهمها:²

¹ Mary amiti, caroline freund "the anatomy of china's export growth" policy research paper 4628, world bank 2008,p 128.

² عبدا لحميد رضوان، مرجع سبق ذكره، ص 19.

الفصل الثالث:..... العلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل سعر صرف دولار- يوان

-إقامة شبكات الإنتاج للتصدير من خلال ربط الشركات الكبرى العاملة في صناعة معينة بتقديم الدعم لها وتشجيعها على التطوير و الابتكار،و استيراد التكنولوجيا المتقدمة التي تواكب الاتجاهات و الأنشطة التجارية في الأسواق العالمية،والتعاون الفني للمتخصصين في الإقتصاديات الدولية والتجارة لرفع المستوى التكنولوجي.

-إعفاء الواردات من السلع الوسيطة من الرسوم الجمركية إذا كانت مخصصة للإنتاج من أجل التصدير.

-يوفر النظام المصرفي قروض لتمويل الصادرات في صورة العملة المحلية أو نقد أجنبي.

-توسيع شبكات الجودة و ضمان أعلى للكفاءة الإنتاجية من خلال نظم الميكنة و التحديث المستمر.

ثانيا:تطور الميزان التجاري الصيني مع العالم 1979-2010:

بعد الإصلاحات الاقتصادية في الصين و إلغاء الدولة احتكار التجارة الخارجية نمت هذه الأخيرة بشكل سريع و ملحوظ لتشمل تقريبا كل بلدان العالم و شهدت الصادرات خصوصا نموا مطردا مستندة إلى سعر اليوان المنخفض و انخفاض أجور العمالة الصينية بالإضافة إلى تسعير الصادرات الصينية بما يتناسب مع القدرات الشرائية لجميع شرائح المستهلكين في الأسواق العالمية، وكلها عوامل تزيد من قدرات الصين التنافسية.و الجدول التالي يوضح الصادرات،الواردات والميزان التجاري للصين مع العالم 2010-1979 .

الفصل الثالث: العلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل سعر صرف دولار- يوان

الجدول (3-11) تطور الصادرات، الواردات والميزان التجاري للصين 1979-2010 (مليار دولار)

1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988	1987	1986	1985	1980	1979	السنة
151,1	148,8	120,8	91,6	85,5	71,9	62,9	52,9	47,6	39,5	31,3	27,3	18,1	13,7	الصادرات
1,55	23,18	31,88	7,13	18,92	14,31	18,9	11,13	20,51	26,2	14,65	50,83	32,12		نسبة النمو %
138,9	132,1	115,6	103,5	81,8	63,8	53,9	59,1	55,3	43,2	43,2	42,5	19,5	15,7	الواردات
5,15	14,27	11,69	26,53	28,21	18,37	-8,8	6,87	28,01	0	1,65	118	24,2		نسبة النمو %
12,2	16,7	5,2	-11,9	3,7	8,1	9	-6,2	-7,7	-3,7	-11,9	-15,2	-1,4	-2	الميزان التجاري
2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	السنة
1578	1202	1429	1218	969,1	762	593,4	438,4	325,6	266,2	249,2	194,9	183,7	182,9	الصادرات
31,31	-15,9	17,32	25,68	27,18	28,41	35,36	34,64	22,31	6,82	27,86	6,1	0,44	21,05	نسبة النمو %
1394	1004	1132	955,8	791,5	660,1	561,4	412,8	295,2	243,6	225,1	165,7	140,4	142,1	الواردات
38,85	-11,3	18,38	20,76	19,91	17,58	36	39,84	21,18	8,22	35,85	18,02	-1,2	2,3	نسبة النمو %
184,5	198,1	297,4	262,2	177,6	101,9	32	25,6	30,4	22,6	24,1	29,2	43,3	40,8	الميزان التجاري

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على:

- Wang Dong, "China's Trade Relations with the United States in Perspective" ,Current Chinese Affairs,3/2010, p 165-210.
- US-China Business Council at web www.uschina.org.
- PRC National Bureau of Statistics.
- PRC General Administration of Customs, China's Customs Statistics.
- www.Comtrad.org.
- www.worldbank.org.
- www.pbc.gov.cn.

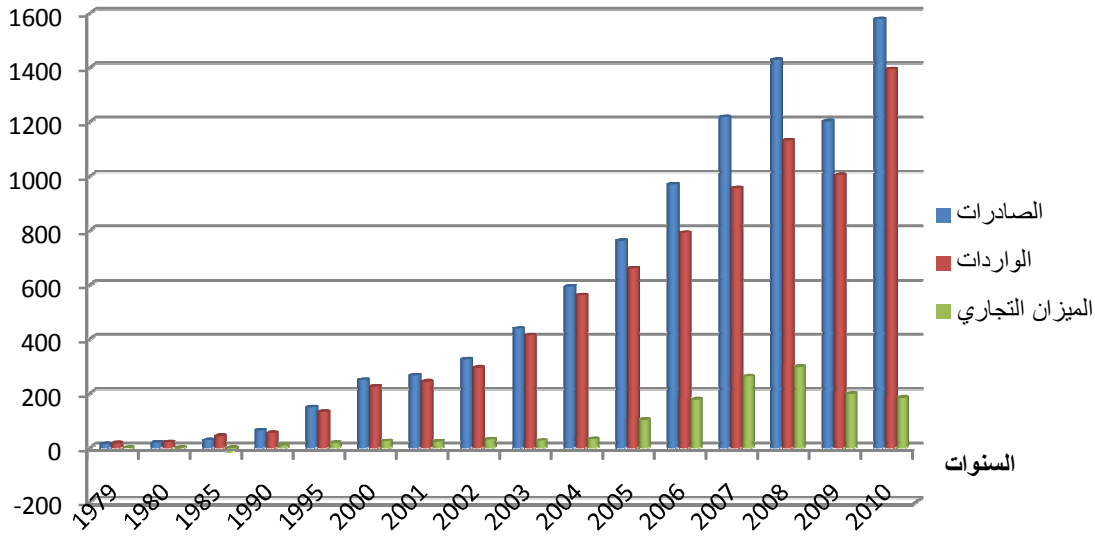
تمت الصادرات الصينية من 1979 إلى 1980 بنسبة 32.12% و الواردات ب 24.2% محققة عجز في ميزانها التجاري منذ 1979 إلى غاية 1993 حيث بلغ 11.9 مليار \$ (ماعدا تحقيق فائض بسيط لا يتجاوز 9 مليار \$ في السنوات 90 ، 91 و 92) و هي مرحلة الإصلاحات الاقتصادية الأولى و إنشاء الهياكل و البنى الإستراتيجية، و ما تحتاجه هذه الفترة من واردات سلع التجهيز و سلع ذات التقنية العالية، و مع بداية مرحلة الإصلاح الثاني حقق الميزان التجاري الصيني فائضا بسيطا يقدر ب 5.2 مليار \$ سنة 1994 و استمر هذا الفائض في التزايد من سنة إلى أخرى فحقق سنة 1997 مبلغ 40.8 مليار \$ إلا انه بدا في التراجع بعد الأزمة الآسيوية محققا 29.2 مليار \$ سنة 1999 أي بتراجع عن 1998 بمعدل 32.6% بسبب نمو الواردات (18.02%) أكثر من معدل نمو الصادرات (6.1%) نتيجة انخفاض طلب الشركاء التجاريين الآسيويين على الصادرات الصينية، ليعاود الفائض الارتفاع بوتيرة متسارعة فبلغ 262.2 مليار دولار سنة 2007 مع تجاوز الصادرات حاجز التريليون دولار و هذا ما

الفصل الثالث: العلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل سعر صرف دولار- يوان

يثبت نجاح سياسة تخفيض قيمة اليوان التي إنتهجتها الحكومة الصينية، ثم انخفاض الفائض الصيني مع العالم سنة 2009 إلى 198 مليار \$ نتيجة الأزمة المالية لعام 2008 فتراجعت الصادرات ب 15.9% و الواردات ب 11.3% و هذا لم يمنع من أن تصنف الصين كأكبر مصدر في العالم¹، ثم انخفاض الفائض سنة 2010 إلى 184 مليار \$ نتيجة نمو الواردات بنسبة أكبر من نمو الصادرات بسبب ارتفاع أسعار النفط .

و يمكن توضيح التغيرات في التجارة الخارجية الصينية من خلال الشكل الموالي:

الشكل(3-6) تطور التجارة الخارجية الصينية 1979-2010



المصدر: تم إعداده استنادا إلى معطيات الجدول (3-10)

ثالثا: الهيكل السلعي للصادرات و الواردات الصينية

1-الهيكل السلعي للصادرات الصينية نحو العالم

تتميز الصادرات الصينية بالتنوع السلعي و الجدول التالي يوضح الهيكل السلعي للصادرات الصينية

سنة 2010:

¹ انظر الملحق رقم 02 .

الجدول (3-12): الهيكل السلعي للصادرات الصينية سنة 2010 (مليار دولار)

السلع	المبلغ	النسبة من المجموع %	نسبة التغير مقارنة ب %2009
الآلات الكهربائية والمعدات	388,8	24,63	29.1
معدات توليد الطاقة	309,8	19,63	31.4
ملابس	121,1	7,67	20.5
الحديد والصلب	68,1	4,31	44.1
البصريات والمعدات الطبية	52,1	3,30	34.0
أثاث	50,6	3,21	30.0
المواد الكيميائية العضوية وغير العضوية	43,2	2,74	34.9
السفن والقوارب	40,3	2,55	42.1
المركبات، باستثناء السكك الحديدية	38,4	2,43	37.5
الأحذية	35,6	2,26	27.1
سلع أخرى	430,4	27,27	-
المجموع	1578,4	100	31,31

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على:

- Wang Dong, "China's Trade Relations with the United States in Perspective", Current Chinese Affairs,3/2010, p 165-210.
- US-China Business Council at web www.uschina.org.
- PRC National Bureau of Statistics.
- PRC General Administration of Customs, China's Customs Statistics.
- www.Comtrad.org.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الآلات و المعدات تشكل أكبر نسبة من الصادرات الصينية بمبلغ 388 مليار دولار بنسبة 24% من مجموع الصادرات و في المرتبة الثانية معدات توليد الطاقة ب 19% لتأتي بعدها الملابس بمبلغ 120 مليار دولار، حيث تتمتع الصين بميزة نسبية في صناعة الملابس نظرا لانخفاض الأجر في هذا القطاع و ضخامة الإنتاج ثم الحديد و الصلب بمبلغ 68 مليار دولار و المعدات الطبية ب 52 مليار دولار ليوزع الباقي بين الأثاث، المواد الكيميائية ، السفن و القوارب ، المركبات و الأحذية بنسب تتراوح بين 2% و 3% من مجموع الصادرات.

2- الهيكل السلعي للواردات الصينية من العالم

تماشيا مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع مستوى معيشة الشعب في الصين، تزداد متطلبات الصين للمنتجات الكثيفة الرساميل والتكنولوجيا والمعرفة باستمرار، مما يتيح فرصا كثيرة لدخول المنتجات والتقنيات والخدمات الأجنبية إلى أسواق الصين و الجدول التالي يوضح الهيكل السلعي للواردات الصينية من العالم سنة 2010.

الجدول (3-13): الهيكل السلعي للواردات الصينية سنة 2010. (مليار دولار)

السلع	المبلغ	النسبة من المجموع %	نسبة التغير مقارنة بـ 2009 %
الآلات الكهربائية والمعدات	314,4	22,56	29
النفط و الوقود	188,7	13,54	52,1
معدات توليد الطاقة	172,3	12,36	39,4
خامات، و مواد أولية	108,6	7,79	54,9
البصريات والمعدات الطبية	89,8	6,44	34,1
لدائن ومصنوعاتها	63,7	4,57	31,3
المواد الكيميائية العضوية وغير العضوية	58,2	4,18	37,2
المركبات، باستثناء السكك الحديدية	49,5	3,55	74,5
نحاس ومصنوعاته	46,1	3,31	55,8
الحديد والصلب	34,5	2,48	-6,1
سلع أخرى	268,1	19,23	-
المجموع	1393,9	100	38,84

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على:

- Wang Dong, "China's Trade Relations with the United States in Perspective", Current Chinese Affairs,3/2010, p 165-210.
- US-China Business Council at web www.uschina.org.
- PRC National Bureau of Statistics.
- PRC General Administration of Customs, China's Customs Statistics.
- www.Comtrad.org.

تسيطر الآلات و المعدات الكهربائية على المرتبة الأولى في الواردات الصينية بنسبة 22% و بمبلغ 314 مليار \$، نظرا لارتفاع الاستثمارات و جهود الصين في تحديث الريف بتجهيز البنى التحتية و توفير الكهرباء في إطار استكمال الإصلاحات الاقتصادية و تحقيق التوازن بين المدن و الأرياف، يليها الوقود و النفط بنسبة 13% إذ تعتبر الصين ثاني أكبر مستهلك للنفط بعد الولايات المتحدة و تستورد ما قيمته 188 مليار \$ من احتياجاتها من النفط و الوقود سنة 2010، ثم معدات توليد الطاقة و المواد الأولية بنسبة 12% و 7% على التوالي و يوزع الباقي بين معدات طبية، بلاستيك، مواد كيميائية، مركبات، نحاس و الحديد و الصلب.

رابعاً: التوزيع الجغرافي للصادرات و الواردات الصينية.

1- التوزيع الجغرافي للصادرات الصينية نحو العالم

حسب البيانات الصينية تشكل أمريكا السوق الأكبر بالنسبة للصادرات الصينية، ففي الفترة من عام 2003 وحتى 2007 فقد بلغ نصيب السوق الأمريكية من الصادرات الصينية السلعية 27.2% ثم 26.9% خلال عامي 2004 و 2005 ثم 26.3%، ثم لتحقق أقل نصيب نسبي عام 2007 ببلوغها 23.8% بقيمة 289.4 مليار دولار، في حين بلغت قيمة صادرات الصين لدول الاتحاد الأوروبي السبع العشرين 299.2 مليارات لليابان 124.8 مليار، و الجدول التالي يوضح التوزيع الجغرافي للصادرات الصينية نحو العالم 2010:

الجدول (3-14): التوزيع الجغرافي للصادرات الصينية نحو العالم 2010 (مليار دولار)

البلد	المبلغ	النسبة من المجموع %	نسبة التغير مقارنة بـ 2009%
الولايات المتحدة	364,00	23,06	23,14
هونغ كونج	218,30	13,83	31,3
اليابان	121,10	7,67	23,7
كوريا الجنوبية	68,80	4,36	28,1
ألمانيا	68,00	4,31	36,3
هولندا	49,70	3,15	35,5
الهند	40,90	2,59	38
المملكة المتحدة	38,80	2,46	24
سنغافورة	32,30	2,05	7,6
إيطاليا	31,10	1,97	53,8
باقي العالم	545,40	34,55	-
المجموع	1578,40	100	31,31

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على:

-Wang Dong, "China's Trade Relations with the United States in Perspective", Current Chinese Affairs, 3/2010, p 165-210.

- US-China Business Council at web www.uschina.org.

- PRC National Bureau of Statistics.

- PRC General Administration of Customs, China's Customs Statistics.

- www.Comtrad.org.

تتجه النسبة الأكبر من الصادرات الصينية نحو الو.م. الأمريكية بمبلغ 164 مليون \$ و بنسبة 23% من مجموع الصادرات و بارتفاع 23% عن 2009، ثم تأتي منطقة هونغ كونج بـ 13%، و ثالثا اليابان بـ 7% فكوريا الجنوبية و ألمانيا بنسبة 4% ليوزع الباقي بين هولندا، الهند، المملكة المتحدة، سنغافورة،

الفصل الثالث: العلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل سعر صرف دولار- يوان

إيطاليا هذه الأخيرة التي شهدت أكبر نسبة ارتفاع عن 2009 تقدر بـ 53% و هي تعبر عن رغبة الصين في احتراق الأسواق الأوروبية خاصة بعد انخفاض القدرة الشرائية لهذه الأخيرة بفعل الأزمة المالية و أزمة الديون الأوروبية.

2-التوزيع الجغرافي للواردات الصينية من العالم

تتعامل الصين مع أكثر من 268 منطقة في العالم و يوضح الجدول الموالي التوزيع الجغرافي للواردات الصينية من العالم سنة 2010

الجدول (3-15) التوزيع الجغرافي للواردات الصينية من العالم سنة 2010 (مليار دولار)

البلد	المبلغ	النسبة من المجموع %	نسبة التغير مقارنة ب 2009%
اليابان	176,70	12,68	35
كوريا الجنوبية	138,40	9,93	35
تايوان	115,70	8,30	35
الولايات المتحدة	91,00	6,53	32,21
ألمانيا	74,30	5,33	33,4
أستراليا	60,90	4,37	54,1
ماليزيا	50,40	3,62	55,9
البرازيل	38,10	2,73	34,7
تايلاند	33,20	2,38	33,3
العربية السعودية	32,80	2,35	39,2
باقي العالم	582,40	41,78	-
المجموع	1393,90	100	38,84

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على:

-Wang Dong, "China's Trade Relations with the United States in Perspective", Current Chinese Affairs, 3/2010, p 165-210.

- US-China Business Council at web www.uschina.org.

- PRC National Bureau of Statistics.

- PRC General Administration of Customs, China's Customs Statistics.

- www.Comtrad.org.

كانت أكبر واردات الصين سنة 2010 من البلد الآسيوي المنافس اليابان بـ 176 مليار \$ وبنسبة 12% من مجموع الواردات بمعدل ارتفاع عن السنة الماضية يقدر بـ 35% تليها كوريا الجنوبية و تايوان، و في حين تعتبر الصين أكبر مورد للولايات المتحدة، تعد هذه الأخيرة رابع مورد للصين بـ 91 مليار \$ و بنسبة ارتفاع عن 2009 بـ 32% تليها كل من ألمانيا، أستراليا، ماليزيا، البرازيل، تايلاند، فالعربية السعودية بـ 32 مليار \$ أي 2.35% من مجموع الواردات و بمعدل تغير عن 2009 بـ 39% و أهم

واردات الصين من السعودية تتمثل في النفط ومشتقاته وما هو ملاحظ عدم تركيز صادرات و واردات الصين جغرافيا بل شملت جميع القارات و المناطق.

المبحث الثالث: تطور التجارة الخارجية الأمريكية- الصينية

ارتفعت التجارة بين الولايات المتحدة والصين بشكل سريع بعد إعادة تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين البلدين رسميا في جانفي عام 1979 أين وقعت اتفاقية للتجارة الثنائية، ثم أصبح التبادل التجاري بين الصين والولايات المتحدة يحكمه قانون المعاملة التجارية التفضيلية (وضع الدولة الأولى بالرعاية) الذي منحتة الولايات المتحدة للصين في عام 1980¹، وفي العقد الماضي حدث تطور كبير في هيكل التجارة الخارجية بين الصين والولايات المتحدة سواء من حيث الحجم أو التركيبة السلعية.

المطلب الأول: الصادرات الأمريكية نحو الصين

ظلت الصين منذ عشر سنوات (اعتبارا من 2001) أسرع الأسواق العالمية نموا بالنسبة لصادرات الولايات المتحدة الأمريكية.² و فيما يلي التطور الزمني للصادرات الأمريكية نحو الصين و الهيكل السلعي لها.

أولا: تطور الصادرات الأمريكية نحو الصين

في الفترة ما بين 2001 و 2010، تم توفير أكثر من 3 ملايين \$ فرصة عمل في الولايات المتحدة بفضل الصادرات الأمريكية إلى الصين.
و يوضح الجدول التالي تطور صادرات الولايات المتحدة الأمريكية نحو الصين بالمبالغ و النسب و تم التطرق للفترة السابقة لحدود الدراسة (1979) من أجل المقارنة فقط.

¹ Wayne M. Morrison, "China-U.S. Trade Issues", op cit, p 01

² Ibid p03.

الجدول (3-16) : تطور الصادرات الأمريكية نحو الصين 1972-2011 (مليار دولار)

السنوات	الصادرات الأمريكية نحو الصين	نسبة النمو	السنوات	الصادرات الأمريكية نحو الصين	نسبة النمو
1972	0,0602	-	1992	7,4185	18,16%
1973	0,6891	1044,68%	1993	8,7629	18,12%
1974	0,8069	17,09%	1994	9,2817	5,92%
1975	0,3036	-62,37%	1995	11,7537	26,63%
1976	0,1344	-55,73%	1996	11,9926	2,03%
1977	0,1713	27,46%	1997	12,8622	7,25%
1978	0,8207	379,10%	1998	14,2412	10,72%
1979	1,724	110,06%	1999	13,1111	-7,94%
1980	3,7544	117,77%	2000	16,1852	23,45%
1981	3,6027	-4,04%	2001	19,1823	18,52%
1982	2,9121	-19,17%	2002	22,1277	15,35%
1983	2,1761	-25,27%	2003	28,3679	28,20%
1984	3,004	38,05%	2004	34,4278	21,36%
1985	3,8517	28,22%	2005	41,192	19,65%
1986	3,1063	-19,35%	2006	53,673	30,30%
1987	3,4973	12,59%	2007	62,9369	17,26%
1988	5,0216	43,59%	2008	69,7328	10,80%
1989	5,7554	14,61%	2009	69,4967	-0,34%
1990	4,8064	-16,49%	2010	91,8806	32,21%
1991	6,2782	30,62%	2011	103,878	13,06%

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

- Wang Dong, "China's Trade Relations with the United States in Perspective" ,Current Chinese Affairs,3/2010, p 165-210.
- Wayne M. Morrison,"China-U.S. Trade Issues",Congressional Research Service RL33536, August 29, 2011,p 2.
- US Department of Commerce.
- US International Trade Commission (ITC) DataWeb.
- US-China Business Council at web www.uschina.org.
- www.census.gov

لم تتجاوز الصادرات الأمريكية إلى الصين المليار دولار قبل 1979 حيث كانت الصين تتبع النظام الاشتراكي ما يعني تحديد الدولة للمنتجات المستوردة بالكميات و الوجهات، و اقتصرت الواردات الصينية من الو.م.أ على المواد الضرورية، لترتفع سنة 1979 إلى مليار\$ و بمعدل نمو 110%، ثم 117% سنة 1980 نظرا لما تحتاجه تلك الفترة من تجهيزات و معدات من أجل بدء عملية الإصلاح و التحديث، لتتخفف سنوات 1981 و 82 و 83 بنسبة 25% نتيجة الركود الاقتصادي في الو.م.أ لتبدأ

في الارتفاع مجدداً و بعد تخفيض الدولار سنة 1985 انخفضت الصادرات الأمريكية إلى الصين بنسبة 19% سنة 1986 نظراً لأن التخفيض يتطلب فترة زمنية ليحدث آثاره* و هذا ما حدث سنتي 1987 و 1988 أين ارتفعت إلى 43% لتتخفيض سنة 1990 بنسبة 16% نتيجة الركود الذي عانت منه أمريكا في تلك الفترة لتعاود الارتفاع ابتداءً من 1991 بـ 30% واستمرت في الارتفاع إلى 1998 لتتخفيض سنة 1999 بنسبة 7% رغم ارتفاع اليوان بـ 0.24% سنوياً لمدة ثلاث سنوات لتستمر في الارتفاع فيما بعد خاصة مع انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية أواخر 2001، و سجلت سنة 2009 تراجع طفيف بنسبة 0.34% غير أنها واصلت ارتفاعها سنتي 2010 و 2011 لتتحقق 91 مليار\$ و 103 مليار\$ على التوالي.

ثانياً: الهيكل السلعي للصادرات الأمريكية نحو الصين

في عام 1999 كان الجانب الأكبر من الصادرات الأمريكية إلى الصين يتمثل في الآلات و معدات النقل و السلع المصنعة، بينما كانت صادرات المواد الخام الأمريكية إلى الصين منخفضة إلى إجمالي حجم الصادرات¹، هذا الهيكل لم يتغير في 2010 حيث يوضح الجدول التالي. و الجدول التالي يوضح الهيكل السلعي للصادرات الأمريكية نحو الصين سنة 2010*:

* أنظر آثار تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري في الفصل الثاني ضمن مدخل المرونات وقد كان التأخر في الاستجابة لتخفيض قيمة الدولار متمثلاً في الأثر الطبيعي لمنحنى J.

¹ محمد إبراهيم السقا، "ماذا حدث لهيكل الصادرات الأمريكية إلى الصين"، على الموقع www.khabarajel.com تاريخ الاطلاع 2011/10/3.

* حيث تم الاقتصار على أعلى عشر سلع تصديراً إلى الصين و أدرجت السلع الأخرى ضمن بند سلع أخرى.

الجدول (3-17) : الهيكل السلعي للصادرات الأمريكية نحو الصين سنة 2010 (مليار دولار)

نسبة النمو % مقارنة ب2009	النسبة من المجموع %	المبلغ	السلع
21.9	12,51	11,50	الآلات الكهربائية والمعدات
33.6	12,19	11,20	معدات توليد الطاقة
18.1	11,97	11,00	البذور الزيتية والفواكه الزيتية
8.0	6,31	5,80	الطائرات والمركبات الفضائية
31.2	5,66	5,20	المعدات الطبية
10.5	5,22	4,80	البلاستيك و مشتقاته
134.4	4,90	4,50	السيارات و المركبات، باستثناء السكك الحديدية
34.2	4,90	4,50	المواد الكيميائية العضوية وغير العضوية
22.0	3,26	3,00	الورق والورق المقوى
62.0	3,16	2,90	نحاس و مشتقاته
-	29,92	27,50	سلع أخرى
32.21	100	91,90	المجموع

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على:

- Wayne M. Morrison,"China-U.S. Trade Issues",Congressional Research Service L33536,september, 2011,p 15.
- US International Trade Commission (ITC) DataWeb.
- US Department of Commerce.
- U.S. Bureau of Customs
- US-China Business Council at web www.uschina.org.
- www.census.gov

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن أكثر من 50% من الصادرات الأمريكية إلى الصين هي منتجات كثيفة الرساميل و التكنولوجيا و المعرفة، رغم أن الولايات المتحدة تفرض رسوما جمركية و قيودا صارمة على صادراتها عالية التقنية إلى الصين مثل الحاسبات العملاقة والأقمار الصناعية، فقد تصدرت الآلات الكهربائية والمعدات الصادرات الأمريكية إلى الصين بـ 11 مليار \$ أي ما نسبته 12.5% من المجموع الكلي سنة 2010 ، لتأتي بعدها معدات توليد الطاقة بـ 12% ،والبذور والفواكه بـ 11%، تليها الطائرات والمركبات الفضائية بـ 6% ،ثم البلاستيك و مشتقاته بـ 5% ،فالسيارات والمركبات بـ 4.9% ونسبة نمو مقارنة بـ 2009 تقدر بـ 134% و هو ما يعكس ارتفاع مستوى الرفاهية للشعب الصيني، و وزعت النسبة الباقية بين المواد الكيميائية، الورق، نحاس و مشتقاته، سلع أخرى، حيث بلغ مجموع صادرات الو.م.أ إلى الصين 91 مليار \$ و نسبة تغيير عن 2009 بـ 32% .

المطلب الثاني: الواردات الأمريكية من الصين

للواردات الأمريكية من الصين دور كبير وفعال في رفاه المستهلك الأمريكي، ووفقا للإحصاءات تمثل المنتجات الصينية حوالي 75% من منتجات السوق الأمريكي، وقد أثرت المنتجات الصينية عالية الجودة والرخيصة إلى حد كبير على حياة الشعب الأمريكي، كما وسع نطاق خيار المستهلكين في أمريكا، ولا سيما الفئات ذات الدخل المنخفض، كما ساعدت أمريكا على الحفاظ على معدلات التضخم المنخفضة¹.

ووفقا لنتائج بحث شركة موغان ستانلي، فقد بلغ متوسط توفير الأمريكيين من خلال شراء البضائع الصينية حوالي 300 دولار أمريكي في عام 2009، كما ساعد التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين وأمريكا على زيادة الوظائف في أمريكا على نحو فعال.

أولا: تطور الواردات الأمريكية من الصين

و هي بالمقابل صادرات الصين للوم أ حيث أن تخفيض قيمة اليوان مقابل الدولار يؤدي نظريا إلى انخفاض قيمته بالعملات الأجنبية، وهذا ما حدث فعلا حيث أصبحت الصادرات الصينية منخفضة الأسعار بالعملات الأجنبية مقارنة بصادرات الدول الأخرى ويعود أيضا إلى تنوع هيكل الصادرات الصيني إضافة إلى مجموعة من العوامل الأخرى من بينها انخفاض تكلفة اليد العاملة الداخلة في إنتاج هذه المنتجات المصدرة.

يوضح الجدول التالي تطور صادرات الولايات المتحدة الأمريكية نحو الصين بالمبالغ والنسب، و تم التطرق للفترة السابقة لحدود الدراسة (1979) من أجل المقارنة فقط.

¹ Wang Dong, op cit p 30.

جدول (3-18): تطور الواردات الأمريكية من الصين 1972-2011 (مليار دولار)

السنوات	الواردات الأمريكية من الصين	نسبة النمو %	السنوات	الواردات الأمريكية من الصين	نسبة النمو %
1972	0,0322		1992	25,7275	35,63
1973	0,0635	97,2	1993	31,5399	22,59
1974	0,1144	80,16	1994	38,7868	22,98
1975	0,1579	38,02	1995	45,5432	17,42
1976	0,2015	27,61	1996	51,5128	13,11
1977	0,2007	-0,4	1997	62,5577	21,44
1978	0,3240	61,43	1998	71,1686	13,76
1979	0,5923	82,81	1999	81,7882	14,92
1980	1,0583	78,68	2000	100,0182	22,29
1981	1,8653	76,25	2001	102,2784	2,26
1982	2,2837	22,43	2002	125,1926	22,4
1983	2,2441	-1,73	2003	152,4361	21,76
1984	3,0648	36,57	2004	196,682	29,03
1985	3,8617	26	2005	243,4701	23,79
1986	4,7710	23,55	2006	287,7744	18,2
1987	6,2936	31,91	2007	321,4429	11,7
1988	8,5109	35,23	2008	337,7726	5,08
1989	11,9897	40,87	2009	296,3739	-12,26
1990	15,2374	27,09	2010	364,9439	23,14
1991	18,9692	24,49	2011	399,3350	9,42

المصدر: تم إعداد الجدول اعتماداً على:

-Wang Dong, "China's Trade Relations with the United States in Perspective", Current Chinese Affairs, 3/2010, p 165-210.

- Wayne M. Morrison, "China-U.S. Trade Issues", Congressional Research Service RL33536, August 29, 2011, p 2.

- US Department of Commerce.

- US International Trade Commission (ITC) DataWeb.

- US-China Business Council at web www.uschina.org.

حسب بيانات الجدول أعلاه فقد اتجه التطور السنوي للواردات الأمريكية من الصين إلى الصعود

المستمر، وقبل فترة الدراسة أي من 1972 حتى 1978 لم تتجاوز الواردات الأمريكية من الصين مبلغ المليار و تمثلت أساساً في المواد الخام و مواد زراعية كالشاي، و مع بداية 1979 و ترسيم العلاقات بين البلدين ارتفعت الواردات الأمريكية من الصين إلى 592 مليون \$ و بنسبة ارتفاع قدرت ب 82% و هي أكبر نسبة ارتفاع خلال فترة الدراسة، و انخفضت سنة 1983 بنسبة طفيفة 1% نتيجة استمرار

الفصل الثالث: العلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل سعر صرف دولار- يوان

آثار الركود الذي عانت منه الو.م.أ سنتي 1981 و 1982، لتبدأ بعدها الواردات الأمريكية من الصين في الارتفاع لتتجاوز مبلغ مليار سنة 2000 و استمر هذا الارتفاع رغم تثبيت اليوان بالدولار عند المستوى 8.28 يوان لكل دولار، لتبلغ سنة 2008 337 مليار \$ و بارتفاع 5% عن 2007 رغم رفع الصين لقيمة اليوان بـ 8%، و شهدت سنة 2009 انخفاض الواردات الأمريكية من الصين بنسبة 12% مع انخفاض الواردات العالمية لتعود إلى الارتفاع سنتي 2010 و 2011 مسجلة 364 و 399 مليار \$ على التوالي.

ثانيا: الهيكل السلعي للواردات الأمريكية من الصين

حيث تم الاقتصار على أعلى عشر سلع استيرادا من الصين و أدرجت السلع الأخرى ضمن بند سلع أخرى، و الجدول التالي يوضح الهيكل السلعي للواردات الأمريكية من الصين سنة 2010:

جدول (3-19): الهيكل السلعي للواردات الأمريكية من الصين سنة 2010 (مليار دولار)

السلع	المبلغ	النسبة من المجموع %	نسبة التغير مقارنة بـ 2009 %
الآلات الكهربائية والمعدات	090,8	24,88	24.5
معدات توليد الطاقة	082,7	22,66	32.5
ملابس	028,8	7,89	18.1
لعب الأطفال وألعاب ومعدات رياضية	25,00	6,85	7.7
أثاث	20,00	5,48	24.5
الأحذية وأجزائها	15,90	4,36	19.4
لدائن ، بلاستيك و مشتقاته	09,60	2,63	20.1
الحديد والصلب	08,40	2,30	4.4
الجلود ومنتجات السفر	07,50	2,06	24.4
البصريات والمعدات الطبية	07,00	1,92	25.7
سلع أخرى	69,24	18,97	-
المجموع	364,94	100	23,14

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على:

- US International Trade Commission (ITC) DataWeb.
- US Department of Commerce.
- U.S. Bureau of Customs
- US-China Business Council at web www.uschina.org.

من خلال الجدول أعلاه و بعملية حسابية بسيطة نجد أن أكثر من 26% من عشر واردات الو.م.أ من الصين الأولى عبارة عن منتجات كثيفة اليد العاملة، حيث تبلغ قيمة واردات الآلات الكهربائية و المعدات ما قيمته 90 مليار \$ و بنسبة 24% و بتغير عن سنة 2009 يقدر بـ 24% تليها معدات توليد الطاقة بـ 22%، ثم الملابس و الألعاب بـ 7% و 6% على التوالي يليها الأثاث بـ 5% ليوزع الباقي بين الأحذية، بلاستيك، الحديد والصلب، الجلود و منتجات السفر، المعدات الطبية و سلع أخرى و

بمجموع واردات قدر بـ 364 مليار\$ و بتغير عن 2009 بـ 23% ، و ما هو ملاحظ في الهيكل السلعي للواردات هو سيطرة الآلات الكهربائية و معدات توليد الطاقة في كل من الصادرات و الواردات الأمريكية إلى الصين.

ومما سبق تتضح أهمية السوق الأمريكية للصادرات الصينية. ومن هنا كانت المرونة الجزئية التي اتبعتها للاستجابة للمطلب الأمريكي برفع سعر صرف اليوان الصيني و لو بنسبة وبشكل تدريجي حرصا على استمرار الطلب الأمريكي على صادراتها، وإعلانها استعدادها للعمل مع أمريكا لمكافحة الحمائية التجارية التي كانت سائدة بينهما حيث شكت أمريكا الصين لمنظمة التجارة العالمية في فبراير 2007 من قيامها بدعم بعض صادراتها، فقامت الصين في نفس العام بخفض امتيازات ضريبية لبعض منتجات التصدير مثل الصلب والورق واللدائن. ومن هنا فإن تراجع النمو الاقتصادي الصيني خلال عامي 2008 و 2009 يعود لجزء كبير منه لتراجع الطلب الأمريكي على صادراتها.

المطلب الثالث: تطور الميزان التجاري الصيني الأمريكي 1972-2011

تحقق الصين فائضا تجاريا متزايدا في تجارتها مع أمريكا، مما يؤثر سلبا على صناعات أمريكية عديدة وعلى فقدان أعمال بتلك الصناعات، وقد أشار معهد السياسة الاقتصادية الأمريكي إلى أن العجز التجاري الأمريكي مع الصين قد كلف أمريكا خسارة 2.3 مليون وظيفة بين عامي 2001 و 2007*، و يوضح الجدول التالي تطور الميزان التجاري الصيني الأمريكي خلال الفترة 1972-2011، و تم التطرق للفترة السابقة لحدود الدراسة (1979) من أجل المقارنة فقط.

* لقد أهملوا في تقديرهم عدد الوظائف التي وفرتها الصادرات الأمريكية إلى الصين، كما أن معظم الصادرات الصينية إلى الو م أ هي لشركات أمريكية مقرها في الصين.

الجدول (3-20) تطور الميزان التجاري البيئي الأمريكي الصيني 1972-2011 (مليار دولار)

الميزان التجاري البيئي (الأمريكي - الصيني)	السنوات	الميزان التجاري البيئي (الأمريكي - الصيني)	السنوات
-18,3090	1992	0,0280	1972
-22,7770	1993	0,6256	1973
-29,5051	1994	0,6925	1974
-33,7895	1995	0,1457	1975
-39,5202	1996	-0,0671	1976
-49,6955	1997	-0,0294	1977
-56,9274	1998	0,4967	1978
-68,6771	1999	1,1317	1979
-83,8330	2000	2,6961	1980
-83,0961	2001	1,7374	1981
-103,0649	2002	0,6284	1982
-124,0682	2003	-0,0680	1983
-162,2543	2004	-0,0608	1984
-202,2781	2005	-0,0100	1985
-234,1013	2006	-1,6647	1986
-258,5060	2007	-2,7963	1987
-268,0398	2008	-3,4893	1988
-226,8772	2009	-6,2343	1989
-273,0632	2010	-10,4310	1990
-295,4560	2011	-12,6910	1991

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على معطيات الجدولين (3-16 و 3-18)

عرفت الفترة قبل ترسيم العلاقات الاقتصادية بين البلدين تبادلات متذبذبة ما بين فائض بسيط في الميزان التجاري البيئي لصالح الولايات المتحدة سنة 1972 بمبلغ 28 مليون \$ إلى عجز طفيف سنة 1976 بمبلغ 67 مليون \$ كان نتيجة ازدياد معدل نمو الواردات الأمريكية من الصين بـ 27% و انخفاض الصادرات الأمريكية إلى الصين بأكثر من 50% (أنظر الجدولين 3-16 و 3-18) لينخفض هذا العجز في العام الموالي إلى 29 مليون \$ ،

و عرف الميزان التجاري البيئي سنة 1979 مع بداية الإصلاح الاقتصادي في الصين و ترسيم العلاقات بين البلدين أول فائض تجاري بيئي لصالح أمريكا يتجاوز المليار دولار، ليرتفع إلى أكثر من 2.6

الفصل الثالث:..... العلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل سعر صرف دولار- يوان

مليار دولار سنة 1980 مع منح الولايات المتحدة للصين الدولة الأولى بالرعاية، ثم انخفض هذا الفائض سنتي 1981 و 1982 بسبب الركود الاقتصادي الذي مرت به الو. م. أ. ثم إبتداء من 1983 دخل الميزان التجاري الأمريكي الصيني مرحلة العجز المزمّن و المتواصل لصالح الصين و استمر بالتزايد طيلة فترة الدراسة، بحيث لم تشهد أي سنة تراجع نمو العجز الأمريكي نحو الصين إلا سنتي 2001 و 2009، بحيث تراجع العجز بمبلغ طفيف فمن 83.83 مليار \$ سنة 2000 إلى 83.06 مليار \$ سنة 2001 بسبب الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة الذي دام 8 أشهر و انفجار فقاعة شركات الانترنت، كما شهد العجز الأمريكي نحو الصين انخفاضا سنة 2009 أين بلغ العجز 226 مليار \$ مقارنة بـ 268 مليار \$ سنة 2008 نتيجة تراجع التجارة الدولية بصفة عامة و التجارة الأمريكية بصفة خاصة بسبب الأزمة المالية و إنتشار دائرة التخفيض المتقابل في قيم العملات و تزامنا مع إرتفاع اليوان بمعدل سنوي بين 2007 و 2008 بـ 8%، ليعاود العجز ارتفاعه سنتي 2010 و 2011 حيث بلغ على التوالي 273 و 295 مليار \$.

وإذا كانت الولايات المتحدة تعاني من وجود عجز في ميزانها التجاري مع الصين، فإنها تحقق فائضا في تجارتها الخدمية مع الصين. ففي عام 2006 بلغت قيمة صادراتها الخدمية إلى الصين 10.725 مليارات دولار، في حين بلغت قيمة وارداتها الخدمية من الصين 7.261 مليارات لتحقق فائضا خديما بلغ 3.464 مليارات دولار. لكن ذلك الفائض الخدمي لا يقارن بالعجز التجاري السلعي مع الصين بنفس العام والبالغ 234 مليار دولار.¹

¹Wayne M. Morrison op cit p34.

المبحث الرابع:أسعار صرف يوان -دولار

لقد شهدت أسعار الصرف يوان دولار تغيرات كبيرة نظرا لنظام الصرف المتبع في كل مرحلة و في كلا البلدين و لو أن الولايات المتحدة الأمريكية اتخذت من أسلوب الصرف العائم ظاهريا إلا أنه لا يخفى على أحد التدخلات التي تقوم بها بين الحين و الآخر من أجل التأثير على سعر صرف الدولار. بما يخدم الأهداف المسطرة، و بالمقابل فإن سعر اليوان ظل لسنوات حبيس السياسة الداخلية الصينية.

المطلب الأول: إنخفاض سعر صرف الدولار ومكانته في الاقتصاد الصيني.

لقد أثارت التقلبات الأخيرة التي تعرّض لها الدولار الأمريكي العديد من التساؤلات ويمكن القول بأن الهزات المتتالية للدولار هي سياسة أمريكية متمعمة، الغرض منها زيادة الصادرات الأمريكية وتقليل عجز الميزان التجاري. وبصرف النظر عما إذا كان انخفاض قيمة الدولار هو سياسة أمريكية متمعمة أم لا، فإن لانخفاض قيمة الدولار تأثيرها القوي على الاقتصاد الدولي.¹

أولا: أسباب الإنخفاض في قيمة الدولار الأمريكي.

يمكن تقسيم الأسباب التي أدت إلى انهيار الدولار في السنوات الأخيرة إلى أسباب داخلية و خارجية

كما يلي:

1- أسباب داخلية أمريكية.

-أدت السياسات الخارجية غير المتناسكة للوم أ إلى تعميق العجز في الميزانية الأمريكية وبهذا الوضع المالي السيئ للميزانية الأمريكية فإن استقرار الدولار يقع تحت ضغوطات قوية²، لقد أصبح والعجز مشكل حقيقي مع أن بعض علماء المالية يرون أن التوازن الاقتصادي قد يتم في بعض الحالات على حساب العجز في الموازنة، وهذا ما يعرف بنظرية العجز المتراكم. حيث تعتمد بعض الدول إلى استخدام العجز لمحاربة البطالة بزيادة التوظيفات والمساعدات والأجور في القطاع العام، غير أنه في الولايات المتحدة أضخم من اللازم³.

-عجز ميزان المدفوعات الأمريكي و الناتج تدهور وضع الميزان التجاري الأمريكي بسبب القيود على تصدير المنتجات عالية التقنية Hi-tec-products ارتفاع مستويات الإستهلاك المحلي، بصفة خاصة من السلع المستوردة و ارتفاع أسعار النفط.

¹ بودري الشريف، مرجع سبق ذكره، ص74.

² Luc Mampaey, Chercheur au GRIP "5 000 dollars par seconde Budgets et déficits records pour la guerre la plus chère de l'Histoire" 30 avril 2008.pdf

³ بن حمادي عبد القادر، "تحليل الموازنة العامة في ظل الإصلاحات دراسة حالة الجزائر"، مداخلة مقدمة في المنتدى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثانية، جامعة سعد دحلب- البلدة - 2002.

و استمرار عجز ميزان المدفوعات، لا بد وأن يصاحبه زيادة في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، غير أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الولايات المتحدة بدأت تنخفض بشكل واضح بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر. وفي ظل هذه الأوضاع فإن قيام الولايات المتحدة بالحفاظ على عجز كبير في الميزان التجاري، تجعل الدولار الأمريكي أكثر عرضة للانخفاض. بالإضافة كذلك للمديونية المرتفعة و ارتفاع الطلب العالمي الخارجي على الدولار من قبل البنوك المركزية والأفراد والمؤسسات سواء كاحتياجات أو لأهداف التبادل والمعاملات، كله يمثل إضافات على الطلب العالمي على الدولار.

2- أسباب خارجية دولية. منها

- يؤدي انخفاض تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الوم أ إلى ضغوط إضافية على الدولار و في السنوات السابقة صاحب عجز الميزان التجاري انخفاض في تدفقات الدولارات إلى الداخل، وشجعت المستويات المنخفضة للفائدة الأمريكية على ذلك. إلا أنه كان انخفاض تدفقات الإستثمارات الخاصة مصحوبا بزيادة في استثمارات البنوك المركزية للإقتصاديات الناشئة بصفة خاصة الصين. مثل هذا النظام أطلق عليه بريتون وودز (2)، كما أن بعض التقديرات تشير إلى أن الولايات المتحدة تمتص حوالي 3 أرباع فائض مدخرات العالم.¹

- تراجع عمليات التدخل الآسيوي في سوق الصرف الأجنبي، وتهدف تدخلات البنوك المركزية الآسيوية في سوق الصرف إلى تدعيم منافسة الصادرات الآسيوية وإلى جلب الإستثمارات المباشرة الأجنبية. كما تساهم أيضا في زيادة السيوليات في التداول في الإقتصاديات الآسيوية، بصفة خاصة اليابانية لمساعدة الإقتصاد الياباني على التعافي من الكساد بشراء الدولار للحفاظ على الين عند مستويات منخفضة.

ففي عام 2003 خصص البنك المركزي الياباني 33 تريليون ين (299 مليار دولار) للتدخل في سوق الصرف والحد من ارتفاع الين. لكن مع تحسن أوضاع الإقتصاد الياباني بدأت عمليات التدخل في الإنخفاض .

يشار أيضا إلى أن الإدارة الأمريكية تدخلت بشكل مباشر لوقف تدخل البنوك المركزية الآسيوية في سوق الصرف الأجنبي وترك الدولار يهبط. كما أنه حاليا يقدر حجم التدخل الصيني من 10 إلى 15 مليار دولار شهريا، وإذا كانت السلطات الصينية تهتم بشكل مفرط بمعالجة التضخم، فإن مستوى التدخلات للصرف تنخفض وعلى إثرها ينهار الدولار.

¹ بودري شريف، مرجع سبق ذكره، ص 96.

و لانخفاض الدولار آثار إيجابية على أسعار النفط¹ فترتفع نتيجة لانخفاض قيمة وسعر صرف الدولار، ولكن سيكون لذلك آثار سلبية على موازين مدفوعات الدول المستوردة للنفط، وبالتالي ترتفع مستوى الأسعار في أسواقها محلية. غير أن ذلك سيكون لمصلحة الدول المصدرة للنفط التي ستزيد من إيراداتها النفطية مما يؤدي إلى آثار إيجابية على موازين مدفوعاتها. و آثار سلبية على أسعار الواردات نتيجة لانخفاض قيمة أو سعر صرف الدولار للأسباب المذكورة أعلاه، سوف ترتفع أسعار الواردات من مختلف دول العالم حيث أن ما يمكن استيراده بعد الانخفاض يصبح أقل كمية أو أعلى سعراً مقارنة بفترة ما قبل الانخفاض. وبذلك سيؤثر سلبي على واردات مختلف دول العالم، حيث سترتفع أسعار الواردات وتتضخم فاتورة الاستيراد، الأمر الذي ينعكس على الأسعار في لأسواق المحلية، والتي بالتالي سترتفع بصورة ملحوظة وتؤدي إلى ضغوط تضخمية عالية نسبياً.

ثانياً: مكانة الدولار في الإقتصاد الصيني.

تعتبر الصين صاحبة أكبر احتياطي عالمي بالدولار، وهو ما ينظر إليه البعض على أنه فقدان في الموارد لدولة يتسم معظم شعبها بالفقر. ورغم أن الصين تخفي حتى الآن مكونات سلة الإحتياطيات التي تملكها، إلى أن هناك تقارير تشير إلى أن حوالي ثلثي احتياطيات الصين مكونة من الدولار الأمريكي، وهو ما يعكس تركيز عال للدولار في سلة الإحتياطيات الدولية للصين لا يتوافق بينها وبين علاقاتها التجارية مع أمريكا، والتي تمثل حوالي 37% من حجم التبادل التجاري الصيني.²

وقد بدأت الصين تبدي اهتماماً بالدولار الضعيف، لأنه يؤدي إلى أثرين عميقين الأول هو التأثير على القيمة الحقيقية لاحتياطياتها، والثاني التأثير على قدرتها التنافسية في السوق الأمريكي الناجمة عن ضعف اليوان. و تتجلى أهم مشاكل الصين مع تقلبات الدولار الأمريكي في الآتي:

- انخفاض الفائدة على السندات الأمريكية يقلل العائد الرأسمالي للإحتياطيات الصينية بشكل كبير، مقارنة بعوائد الإحتياطيات من العملات الأخرى.

- مع تدهور قيمة الدولار تتآكل القوة الشرائية لاحتياطيات الصين وعوائدها.

- نظراً لضخامة المكون الدولارى للإحتياطيات فإنه في حال حدوث أزمة للدولار سوف تعاني الصين من خسائر مالية هائلة.

¹ محمد سعد عميرة، مرجع سبق ذكره، ص 06.

² بودري شريف، مرجع سبق ذكره ص 98.

و تمارس الصين ضغطا واضحا على الدولار، فمن خلال منع عملتها من الإرتفاع، فان الصين تمنع العديد من الدول الآسيوية الأخرى من رفع عملاتها مقابل الدولار مخافة أن يؤثر هذا الوضع على تنافسيتها في مقابل الصين، أي تحيد العديد من العملات الآسيوية من معادلة عملية التعديل على المستوى الدولي. ومما لا شك فيه أن هذا الأمر يعد حيويا، حيث تبلغ فوائض آسيا مع الولايات المتحدة حوالي 50% من العجز الأمريكي. أما العجز التجاري الضخم للولايات المتحدة مع الصين، فقد أصبح مشكلة سياسية واقتصادية، وما إذا كانت جذوره ترجع إلى سعر صرف تناسب منه بين العملات غير سليم بصورة أساسية، موضوع خلاف¹.

و نجحت الصين أن تقاوم الضغوط لرفع اليوان وأن تفلت حتى الآن على الأقل بعملتها المخفضة في قيمتها، من العقوبات العالمية، وبالتالي استطاعت أن ترفع من معدل النمو الحقيقي لنتاجها المحلي الإجمالي.

المطلب الثاني: سعر صرف اليوان و أثر تحريره على الاقتصاد الصيني و العالمي

كان لسياسة تخفيض قيمة العملة الصينية أثر واضح على مختلف المتغيرات الاقتصادية، و ما أبرز نجاح هذه السياسية هو إرتفاع حجم الصادرات الصينية نحو مختلف دول العالم.

أولا: المنظور التاريخي لتطور نظام صرف اليوان

مر نظام صرف العملة الصينية بثلاثة مراحل من التطور التاريخي، فكانت المرحلة الأولى (1949-1978) مرحلة ما قبل الإصلاح وتليها مرحلة الإصلاح الأولى (1979-1994) ثم مرحلة الإصلاح الثانية (1995-بعد2010).²

يظهر الملحق (رقم 06) المراحل الأساسية لتطور نظام صرف الرمينبي (اليوان)* إضافة إلى التغيرات التي طرأت على سياسة سعر الصرف و تغيير مستويات سعر الصرف بالإضافة إلى الجدول التالي الذي يوضح أسعار صرف اليوان مقابل كل واحد دولار:

¹ لويس أ.ف. كاتاو "لماذا أسعار الصرف حقيقية" مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2007، المجلد 44، العدد3، ص:47.

² أنظر الملحق رقم 05.

* الرمينبي هو عملة الصين و الذي يعني باللغة المحلية عملة الشعب.

الجدول (3-21) أسعار صرف دولار - يوان 1982-2011

السنة	دولار/يوان	نسبة التغير	السنة	دولار/يوان	نسبة التغير
1982	1,9	%11,11	1997	8,32	%0,24-
1983	1,98	%4,21	1998	8,3	%0,24-
1984	2,33	%17,68	1999	8,28	%0,24-
1985	2,94	%26,18	2000	8,28	%0,00
1986	3,46	%17,69	2001	8,28	%0,00
1987	3,73	%7,80	2002	8,28	%0,00
1988	3,73	%0,00	2003	8,28	%0,00
1989	3,77	%1,07	2004	8,28	%0,00
1990	4,8	%27,32	2005	8,19	%1,09-
1991	5,33	%11,04	2006	7,97	%2,69-
1992	5,53	%3,75	2007	7,61	%4,52-
1993	5,78	%4,52	2008	6,95	%8,67-
1994	8,64	%49,48	2009	6,83	%1,73-
1995	8,37	%3,13-	2010	6,77	%0,88-
1996	8,34	%0,36-	2011	6,46	%4,58-

Source:www.forecast-chart.com

سنوضح هذه التغيرات في سعر الصرف مع كل مرحلة من مراحل التطور التاريخي لسعر صرف اليوان كما يلي:

1-مرحلة ما قبل إصلاح نظام صرف الرمينبي (1949-1978): في هذه الفترة كانت الصين معزولة عن العالم الخارجي، وقامت الصين خلال هذه الفترة بتأسيس البنك المركزي الصيني الذي حولت له إدارة الصرف الأجنبي وتسطير أهداف سياسة سعر الصرف حيث هدفت إلى تشجيع الإنتاج المحلي و دعم إستيراد السلع الضرورية فقط¹، وخلال هذه المرحلة قامت الحكومة الأمريكية بشراء كميات ضخمة من الفضة فارتفعت أسعارها و ارتفعت معها قيمة اليوان بما أن الصين كانت تنتهج نظام قاعدة الفضة .

فبلغ سعر صرف الرمينبي مقابل الدولار في جانفي 1949: 600 يوان مقابل 1 دولار وهذا بعد قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض قيمة الدولار، وفي مارس 1950 بلغ 42000 يوان مقابل 1 دولار، وبعد سنة تمّ الرفع من قيمة الدولار حيث أصبح سعر صرف الرمينبي يعادل 22380 يوان مقابل 1 دولار، وتغيرت هذه القيمة بعد قيام البنك المركزي الصيني بتقويم العملة من خلال إصدار سلسلة جديدة من الرمينبي عوضت الرمينبي القديم، فقد بلغ سعر صرف اليوان مقابل الدولار 2.4618 يوان لكل

¹Fengming qin, "the evolution of renminbi exchange rate regime and its policy implications", journal of Shandong university, jinan. China 2010. p:10.

الفصل الثالث: العلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل سعر صرف دولار- يوان

1 دولار و حافظ البنك المركزي الصيني على استقرار سعر صرف الرمينبي عند هذه القيمة، أما سنة 1957 أصبح نظام سعر الصرف مبني حسب نظام تجارتها الخارجية المحتكرة من الحكومة، ففي سنة 1960 كان موجودا سعر صرف خاص للتسوية بين الصين وبعض الدول الإشتراكية. بموجب اتفاقيات ثنائية مع هذه الدول حول سعر الصرف حيث كان الإتحاد السوفياتي الشريك التجاري الرئيسي للصين، و في 1963 وقعت الصين إتفاقية "Prague" لتجارة عدم الدفع تخص 69 سلعة وخدمة مع إثني عشرة دولة إشتراكية.

الجدول رقم (3-22): سعر صرف اليوان الخاص بموجب إتفاقية تجارة عدم الدفع. الوحدة: عملة كل دولة.

اليوان/100 العملة الأجنبية		العملة الأجنبية/100 يوان		الدولة
1978-1963	1963-1958	1978-1963	1963-1958	
648.99	1.67	6489.91	6000	ألمانيا
165.38	187.30	60.47	53.40	بلغاريا
67.19	54.11	148.84	184.80	الفيتنام
9.84	11.90	1016.28	840	هنغاريا
89.58	93.23	111.63	105	كوريا الشمالية
30.86	36.67	324.03	272.73	منغوليا
8.43	11.11	1186.05	900	بولندا
/	17.18	683.41	581.88	رومانيا
13.37	14.37	746.06	695.89	اليونان
129	16.67	77.52	600	الإتحاد السوفياتي
43.44	43.44	248.06	230.20	ألمانيا الشرقية

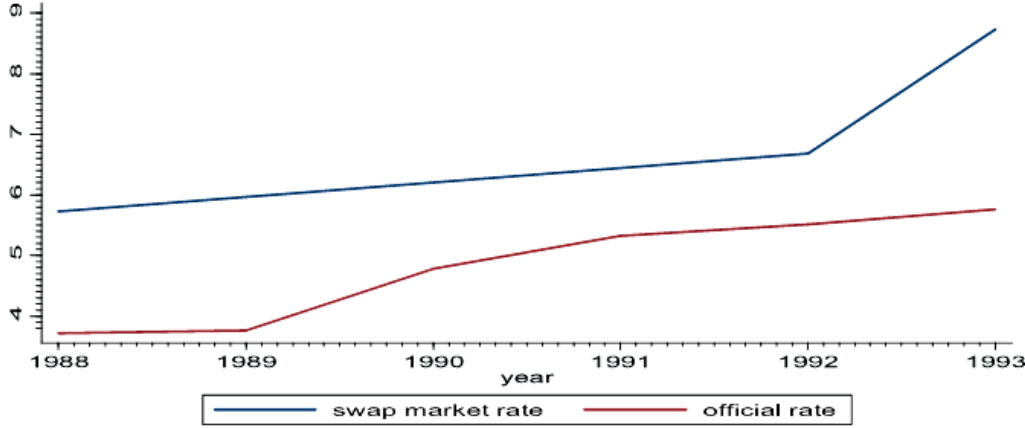
Source: Wayne m and chen QG. "RMB exchange rate research". china finance press.2000.p:182-183.

و تواصل استخدام سعر الصرف المحدد بين هذه الدول حتى سنة 1978 أين انسحبت الصين من هذه الإتفاقية، ومنذ ذلك الحين استعملت الصين قابلية سعر صرف الرمينبي للدفع .

2-مرحلة الإصلاح الأولى لنظام صرف الرمينبي (1978-1994): قامت الحكومة الصينية بكسر الاحتكار على مستوى التجارة الخارجية فقامت بفتح المنافسة بين الشركات التابعة لها و الشركات الخاصة حتى تشجع التصدير، و الميزة الأساسية لهذه المرحلة كانت انتهاج الصين لنظام سعر الصرف المزدوج، و في 1 جانفي 1981 كان سعر صرف اليوان في سوق الصرف مثبت عند القيمة 2.80 يوان لكل 1 دولار بينما بلغ السعر الرسمي 1.9 يوان لكل 1 دولار، وبلغ في بداية سنة 1985 ما قيمته 2.88 يوان لكل 1 دولار، ولحاجة الصين الملحة للنقد الأجنبي حاولت جاهدة إيجاد التوازن في سوق الصرف

الأجنبي حيث أسس أول سوق صرف في "shenzhen" سنة 1985 حيث يعمل اليوم هذا المركز مثل نظام تجاري متكامل مع الأسواق المحلية للصراف في الصين إضافة لإدارة الصراف الأجنبي ويخضع خضوعاً مباشراً للبنك المركزي الصيني .

الشكل رقم(3-7): نظام سعر الصرف المزدوج من 1988-1993.



Source: Wayne M. Morrison, Marc Labonte, "China's Currency: An Analysis of the Economic Issues", Congressional Research Service, January 12, 2011, p 15

يمثل المنحنى باللون الأحمر تطور السعر الرسمي لليوان مقابل الدولار أما المنحنى باللون الأزرق يمثل السعر السوقي لليوان مقابل الدولار، من الشكل يظهر الفرق بين السعر الرسمي و السعر في سوق الصراف حيث يلاحظ ثبات السعر الرسمي عند 3.77 يوان مقابل 1 دولار ابتداء من سنة 1988-1989 ثم بدأ اليوان بالانخفاض (أي ارتفاع سعر صرف دولار-يوان) منذ سنة 1990 حتى 1994 ولم يتجاوز 5.8 يوان مقابل 1 دولار لأن سعر الصراف الرسمي كان مراقب من طرف البنك المركزي الصيني و يضبط من طرفه. أما السعر السوقي يترك حراً يتحدد وفق قوى العرض والطلب حيث بلغ 5.70 يوان مقابل 1 دولار سنة 1988 و إستمر بالارتفاع حتى وصل إلى 8.20 يوان مقابل 1 دولار وصولاً إلى قيمة 8.70 يوان مقابل 1 دولار سنة 1993.

إن الفترة الإنتقالية من 1988-1993 شهدت ميزتين أساسيتين:

- كان للرميني سعرين مقابل الدولار الأمريكي، فقد كان السعر الرسمي للدولار أقل من السعر السوقي، مما يعني ضمناً أنه تم رفع السعر الرسمي للرميني.
- زيادة النشاط الإقتصادي زاد في تداول الرميني و إستهلاكه مما وسّع الفارق أكثر بين السعر الرسمي و سعر الرميني في سوق الصراف و أدى إلى ارتفاع قيمة الرميني.

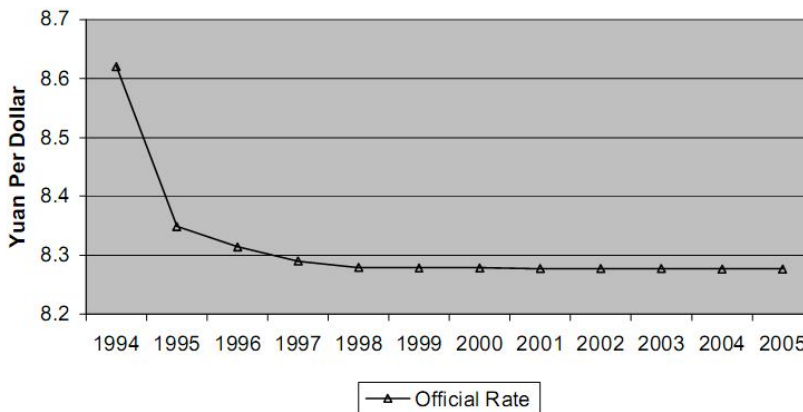
الفصل الثالث: العلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل سعر صرف دولار- يوان

-إنتهى نظام سعر الصرف المزدوج سنة 1994 و تم تأسيس نظام السعر الواحد، فأصبح السعر الرسمي والسعر السوقي موّحد عند سعر 8.28 يوان لكل 1 دولار. و يتقلب في حدود ضيقة جدا من 2 إلى 5% .

3- مرحلة الإصلاح الثانية (1994-الوقت الحالي): قامت الحكومة بتوحيد سعر الصرف مع تبني نظام تعويم سعر الصرف مؤسس على معدل منتظم، و في سنة 1997 حلت أزمة جنوب شرق آسيا المالية التي لم تكن لها آثارا قوية على الإقتصاد الصيني أو سعر صرف العملة الصينية، حيث احتفظ البنك المركزي الصيني بتعهداته إتجاه صندوق النقد الدولي بالحفاظ على إستقرار العملة قدر الإمكان والحيولة دون اللجوء إلى التغيير في قيمتها. بما يخالف قوانين الصندوق (الرفع أو التخفيض في قيمة العملة) وذلك لمنع إنتشار الأزمة إلى أماكن أخرى، فكان سعر صرف اليوان 8.28 مقابل 1 دولار سنة 1999 وبقِيَ كذلك حتى بداية جويلية 2005.

بينما من بداية 21 جويلية 2005 بدأت الصين في إصلاح جوهري لنظام سعر الصرف حيث أصبح يتمتع بمرونة نسبية مما سمح لسعر صرف الرمنيني بالزيادة بنسبة 0.5% يوميا فترك البنك المركزي الصيني سعر صرف الرمنيني مربوط إلى سلة من العملات أبرزها الدولار الأمريكي¹ الذي رفع البنك المركزي الصيني قيمة اليوان مقابله ما نسبته 2.1% وكإشارة يعتمد الربط إلى سلة من العملات على ترجيح السلة بدلالة حصّة العملة في المبادلات التجارية بإعتبار العملة كوحدة قياس ووسيلة دفع في آن واحد.

الشكل رقم (3-8): تقلبات سعر صرف الرسمي للرمنيني (1994-2005).



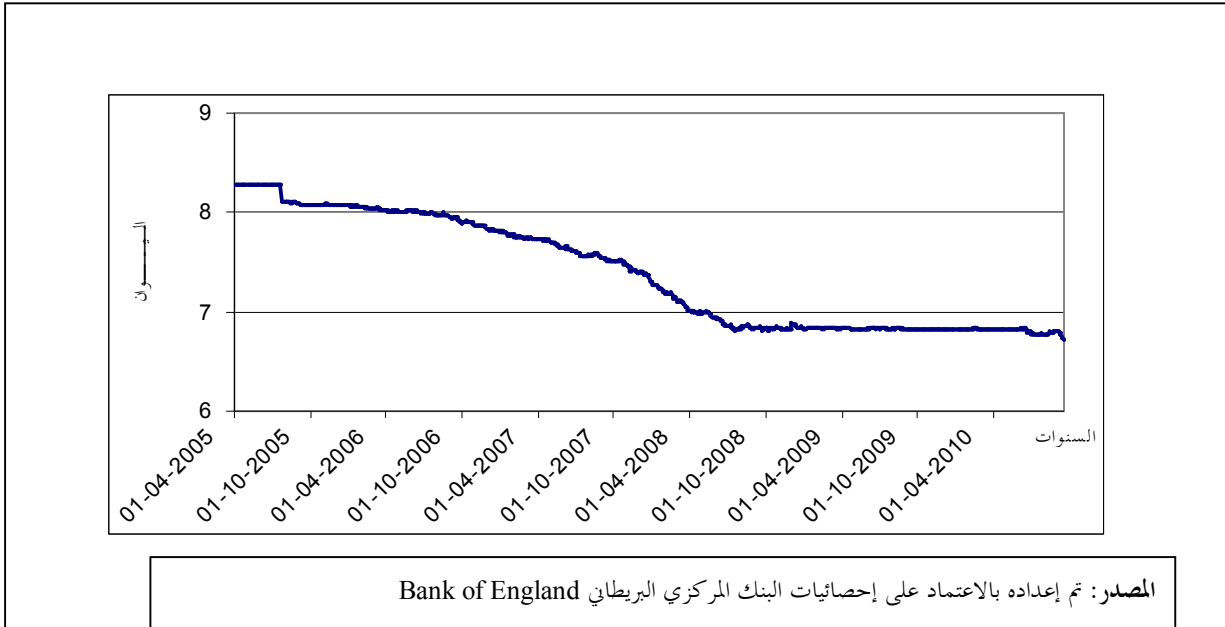
Source: *International Financial Statistics (IFS) Yearbook 2006*, IMF Publications.

¹ Wayne M. Morrison, Marc Labonte "China's Currency: An Analysis of the Economic issues" January 12, 2011, p 41.

الفصل الثالث: العلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل سعر صرف دولار- يوان

كان اليوان مثبتا بالدولار من 1994 حتى سنة 2005 بمقدار 8.28 يواناً لكل دولار أمريكي، ليتم تحريره في سنة 2005 حيث قدر بـ 8.19 يواناً لكل دولار في 22 جويلية 2005 و بما أن الاقتصاد الصيني شهد مرحلة هامة من التصنيع و الانتعاش الاقتصادي اكتسب اليوان قوة أمام الدولار خلال فترة 2005-2008 حيث قدر في حدود 6.96 يوان لكل دولار في أوت 2008 ليتم بعدها ربطه عمليا بالدولار في حدود (6.82-6.83) يوان لكل دولار، و بسبب التهديد الذي شكله الاقتصاد الصيني على الاقتصاد الأمريكي طُلب من الصين رفع قيمة عملتها مقابل الدولار و بعد مفاوضات عدة رفعت الصين قيمة عملتها لتعادل 6.77 يوان لكل دولار في جويلية 2010، وفي الوقت الحالي تتعرض الصين لضغوطات كبرى لرفع قيمة اليوان الذي أصبح بقيمته المنخفضة يشكل تهديدات للدول ذات الاقتصاديات الكبرى ونتيجة لذلك قامت الحكومة الصينية خلال الربع الأخير من سنة 2010 بإنتهاج نظام سعر صرف أكثر مرونة و إلغاء الربط بالدولار الأمريكي الذي دام لأكثر من 23 شهراً، حيث وصل إلى 6.46 يوان لكل دولار و الشكل البياني التالي يوضح تقلبات اليوان الصيني مقابل الدولار خلال الفترة 2005-2010.

الشكل 3-9: تقلبات أسعار صرف اليوان الصيني مقابل الدولار خلال الفترة 2005-2010



ثانياً: مخاطر تحرير اليوان على الاقتصاد الصيني

إن الكثير من الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تحت الصين على تحرير عملتها الرميني، الذي سيضمن لها منافسة لصادراتها دون تشويه، الذي يمكن أن ينتج عن عملة مقومة أقل من قيمتها الحقيقية.¹

و إن تحرير اليوان وجعله يتحدد وفقاً لقوى العرض و الطلب سترتب عنه ارتفاع قيمة اليوان ما يؤدي إلى عدد من الآثار سواء الإيجابية أو السلبية على الاقتصاد الصيني، ويختلف أثر تغير سعر صرف اليوان من قطاع لآخر ومن صناعة لآخرى كالتالي:²

- انخفاض أسعار الواردات وارتفاع أسعار الصادرات الصينية ما يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية لدخل الفرد في الصين ، بينما ستخفض القوة الشرائية للدول التي تستورد من الصين .

- استفادة الشركات التي تعتمد بشكل كبير على الواردات من خارج الصين والتي تقدم خدماتها وتبيع منتجاتها داخل الصين ، فعلى سبيل المثال ستستفيد شركات الطيران الصينية بسبب انخفاض أسعار النفط المستورد ، كما ستستفيد شركات السيارات الصينية التي تستورد أجزاء هذه السيارات من الخارج وتقوم ببيعها داخل الصين.

-انتعاش القطاع العقاري الصيني نتيجة زيادة مضاربة المستثمرين الأجانب في سوق العقارات داخل الصين ، وتأثير ذلك على ارتفاع أسعارها.

-تأثير رفع اليوان سلبياً على القطاعات والشركات المعتمدة على التصدير والعمالة اليدوية الصينية الرخيصة ، والتي قد تخسر جزءاً من حصتها السوقية لصالح دول أخرى مثل اندونيسيا والهند ويشمل ذلك الصناعات التي اشتهرت بها الصين تاريخياً وتمتع فيها بميزة نسبية مثل النسيج ، الملابس الجاهزة ألعاب الأطفال ، الإلكترونيات ، بعض الصناعات الكيماوية.

ومن جهة أخرى خرج الخبراء الاقتصاديين من الندوة التي أقيمت في " بوآو " لعام 2003 بمقاطعة هاينان الصينية، حيث أكدوا على أن تعويم سعر صرف الرميني عشوائياً وبسرعة قد يثير أزمة مالية، مشيرين على أن الحفاظ على استقرار سعر صرف هذه العملة يخدم الازدهار والاستقرار الاقتصادي في آسيا والعالم بأسره، بحكم أن للصين طلب ضخم ومتنوع، بإمكانه زعزعة الاستقرار العالمي وخلق

¹ بربري محمد أمين، "سياسة التحرير التدريجي للدinar وانعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2003" مرجع سبق ذكره، ص 103.

² النشرة الاقتصادية، "حول أثر رفع قيمة اليوان الصيني على الاقتصاد العالمي" البنك الأهلي المصري، العدد الثالث 2005، ص 62

ضغوط تضخمية في المدى القصير، وما زاد تأكيد هذه النظرة الخبير الاقتصادي الدولي " روبرت موندال" الملقب بأبي اليورو، " لا ضرورة لتعويم سعر صرف الرميني حالياً"¹

ثالثا: أثر رفع اليوان الصيني على الاقتصاد العالمي

يعتبر أثر ارتفاع اليوان الصيني على الاقتصاد العالمي محدوداً على المدى القصير ، إلا أن استمرار الاعتقاد بأن قيمة اليوان الحقيقية أكبر بكثير من قيمته الحالية وتزايد الضغوط على الصين لرفع قيمة عملتها ، سيغذي التوقعات بضرورة ارتفاع قيمة اليوان خلال الفترة المقبلة.

ويعكس اهتمام وترقب الاقتصاد العالمي لتداعيات رفع قيمة اليوان بنسبة قدرها 2% فقط حقيقة أن الصين أصبحت ضمن الدول الاقتصادية المحورية على الصعيد العالمي، حيث أن أثر رفع اليوان سيؤثر على أغلب دول العالم وعلى حركة التجارة العالمية ورأس المال العالمي وأسواق النفط العالمية على المدى المتوسط والطويل ، وذلك كالتالي:²

- ارتفاع قيمة بعض عملات الدول الآسيوية المجاورة للصين وتأثير ذلك على انخفاض معدلات نموها مثل تايلاند وسنغافورة وماليزيا وتايوان وكوريا الجنوبية نتيجة تمثيل المكونات الصينية نسبة كبيرة من صادراتها.

-ارتفاع تكلفة السلع الصينية في الأسواق العالمية وإحلال سلع بعض الدول الأخرى ذات التكلفة الأقل محلها مثل سلع دول جنوب شرق آسيا والهند والمكسيك.

-ارتفاع طلب الصين والدول الآسيوية الأخرى المجاورة لها على النفط ، وذلك من جراء زيادة القوة الشرائية وانخفاض تكلفة الواردات لهذه الدول، بما سيؤدي إلى زيادة أسعار البترول العالمية وارتفاع معدلات التضخم في دول الخليج.

-انتعاش السياحة في الدول المجاورة للصين نتيجة انخفاض تكلفة السياحة الخارجية أمام المواطنين الصينيين.

-ارتفاع أرباح الشركات الأجنبية العاملة في الصين التي تقوم ببيع خدماتها ومنتجاتها داخل البلاد.

-ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية نتيجة تراجع الصين والدول المجاورة عن شراء أذون الخزانة الأمريكية وتمويل العجز الهائل في الموازنة الأمريكية.

¹ بربري محمد أمين، "سياسة التحرير التدريجي للدينار وانعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2003" مرجع سبق ذكره، ص 103.

² النشرة الاقتصادية، "حول أثر رفع قيمة اليوان الصيني على الاقتصاد العالمي" مرجع سبق ذكره ص 65.

المطلب الثالث: دراسة قياسية لأثر سعر صرف يوان - دولار على الميزان التجاري البيني

تم هذه الدراسة القياسية من خلال دراسة العلاقة بين سلسلة سعر صرف يوان دولار (TCYD) الذي يعتبر المتغير المستقل و تتكون السلسلة من 15 مشاهدة تمتد من سنة 1996 إلى سنة 2010، و سلسلة الميزان التجاري البيني من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية (BC) و الذي يعتبر المتغير التابع و تتكون هذه السلسلة كذلك من 15 مشاهدة تمتد من سنة 1996 إلى سنة 2010.

أولاً: دراسة الاستقرارية:

يعد الاستقرار شرطاً أساسياً في دراسة وتحليل السلاسل الزمنية، ففي حالة غياب صفة الاستقرار فإن الانحدار الذي نحصل عليه يكون زائفاً بالرغم من النسبة المرتفعة لمعامل التحديد وتحقق معنوية المعلومات المقدرة، و يتم استخدام اختبار ADF لمعرفة الاستقرارية، بعد تحديد درجة التأخير للسلسلة باستخدام معياري $Akaike$ و $Schwartz$.

1- اختبار استقرارية سلاسل المتغيرات المدروسة عند المستوى: تبدأ دراسة الاستقرارية عند المستوى ثم في حالة عدم تحقق خاصية الاستقرارية عند المستوى يتم اللجوء إلى الفروق من الدرجة الأولى ثم الثانية... وإجراء الاختبار بعد كل مرحلة إلى أن تستقر المتغيرات.

أ- نتائج اختبار "ديكي-فولر" المطور ADF لسلسلة $TCYD$ عند المستوى: من خلال نتائج الجدول يتضح أن سلسلة سعر الصرف يوان -دولار $TCYD$ مستقرة عند المستوى.

الجدول (3-23): نتائج اختبار "ديكي-فولر" المطور ADF لسلسلة $TCYD$ ¹

القرار	القيمة الحرجة	إحصائية المعامل	المعامل	درجة التأخير	النموذج	السلسلة
معامل الاتجاه العام لا يختلف معنوياً عن الصفر أي $b = 0$ ومنه نرفض فرضية أن تكون السلسلة من نوع TS	-	-	b	3	3	$TCYD$
عدم وجود جذر وحدوي وبالتالي فالسلسلة مستقرة	-3.87	-4.47	φ			
الثابت لا يختلف معنوياً عن الصفر أي $c = 0$ أي السلسلة من نوع DS. مشتق.	-	-	c	2	2	
عدم وجود جذر وحدوي	-3.11	-4.00	φ			
نرفض فرضية العدم بعدم وجود جذر وحدوي، وبالتالي فالسلسلة مستقرة.	-1.96	-2.669	φ	1	1	

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات برنامج $Eviews7$.

¹ أنظر الملحق رقم 06.

ب- نتائج اختبار "ديكي-فولر" المطور ADF لسلسلة الميزان التجاري البيني من وجهة نظر أمريكا BC عند المستوى: من خلال نتائج الجدول يتضح أن سلسلة BC غير مستقرة عند المستوى.

الجدول (3-24): نتائج اختبار "ديكي-فولر" المطور ADF لسلسلة BC ¹

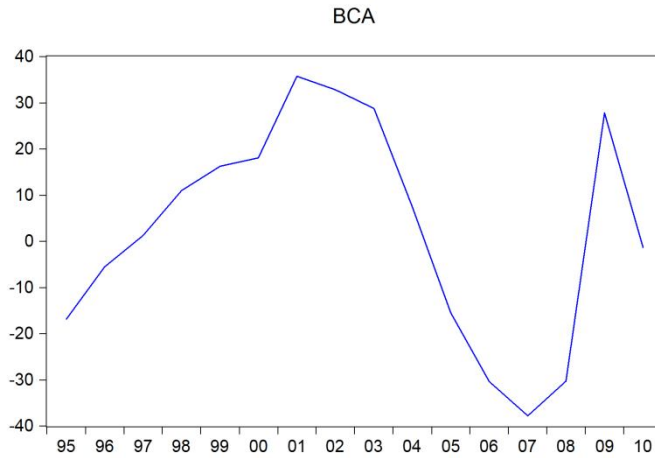
القرار	احتمال القيمة الحرجة	الاحتمال	المعامل	النموذج	درجة التأخير	السلسلة
معامل الاتجاه العام يختلف معنوياً عن الصفر أي $b \neq 0$ ومنه نقبل فرضية أن تكون السلسلة من نوع TS	0.05	0.0320	b	النموذج 3	2	BC
وجود جذر وحدوي	0.05	0.2531	ϕ_1	النموذج 2	0	
الثابت لا يختلف معنوياً عن الصفر أي $c = 0$	0.05	0.1582	c			
وجود جذر وحدوي	0.05	0.9427	ϕ_1	النموذج 1	0	

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews7*.

ج- سلسلة الميزان التجاري البيني من وجهة نظر أمريكا بعد إزالة أثر الاتجاه العام عند المستوى:

بعد إزالة أثر الاتجاه العام حصلنا على السلسلة الموضحة في الشكل التالي:

الشكل (3-10) سلسلة BC بعد إزالة أثر الاتجاه العام



المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews7*.

¹ أنظر الملحق رقم 06.

الجدول (3-25): نتائج اختبار "ديكي-فولر" المطور ADF لسلسلة BCA ¹

القرار	احتمال القيمة الحرجة	الاحتمال	المعامل	النموذج	درجة التأخير	السلسلة
معامل الاتجاه العام لا يختلف معنويًا عن الصفر أي $b = 0$ ومنه نرفض فرضية أن تكون السلسلة من نوع TS	0.05	0.7085	b	النموذج 3	2	BCA
وجود جذر وحدوي	0.05	0.2531	ϕ_1			
الثابت لا يختلف معنويًا عن الصفر أي $c = 0$ أي السلسلة من نوع DS بمشتق.	0.05	0.3375	c	النموذج 2	2	
وجود جذر وحدوي	0.05	0.0837	ϕ_1			
وجود جذر وحدوي وبالتالي فالسلسلة غير مستقرة	0.05	0.0620	ϕ_1	النموذج 1	0	

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews7*.

بما أن السلسلة BCA غير مستقرة عند المستوى يتم اللجوء إلى اختبار استقرارية الفروق من الدرجة الأولى.

2- سلسلة الميزان التجاري البيئي من وجهة نظر أمريكا بعد إزالة أثر الاتجاه العام عند الفروق من الدرجة الأولى: من خلال نتائج الجدول السلسلة $D(BCA)$ مستقرة عند إجراء الفروق من الدرجة الأولى، وهذا يعني أن سلسلة (BCA) متكاملة من الدرجة الأولى عند مستوى معنوية 5% : $5\% \dots \dots \dots I(1) \rightarrow BCA$

الجدول (3-26): نتائج اختبار "ديكي-فولر" المطور ADF لسلسلة $D(BCA)$ ²

القرار	احتمال القيمة الحرجة	الاحتمال	المعامل	النموذج	درجة التأخير	السلسلة
معامل الاتجاه العام لا يختلف معنويًا عن الصفر أي $b = 0$ ومنه نرفض فرضية أن تكون السلسلة من نوع TS	0.05	0.7623	b	النموذج 3	0	D(BCA)
وجود جذر وحدوي	0.05	0.1322	ϕ_1			
الثابت لا يختلف معنويًا عن الصفر أي $c = 0$ أي السلسلة من نوع DS بمشتق.	0.05	0.9527	c	النموذج 2	0	
عدم وجود جذر وحدوي وبالتالي فالسلسلة مستقرة	0.05	0.0367	ϕ_1			
عدم وجود جذر وحدوي وبالتالي فالسلسلة مستقرة	0.05	0.0022	ϕ_1	النموذج 1	0	

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews7*.

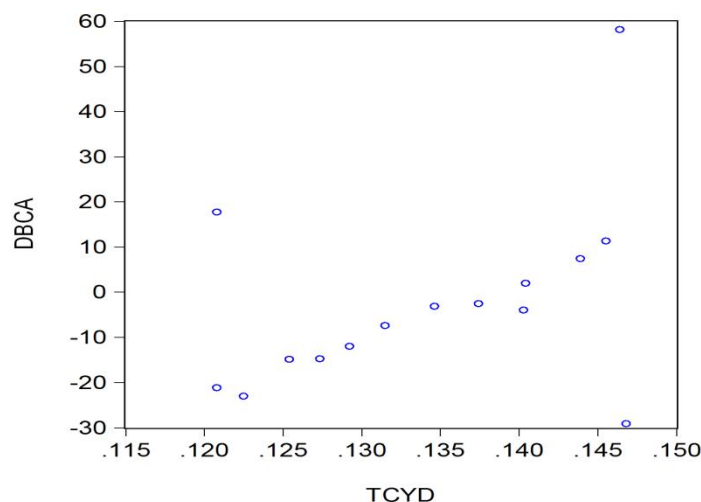
¹ أنظر الملحق رقم 07.

² أنظر الملحق رقم 08.

ثانيا: تقدير النموذج:

قبل التقدير يجب معرفة العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المفسر، وفيما يلي شكل الانتشار الذي يوضح وجود العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمتغير المفسر:

الشكل (3-11): شكل الانتشار للعلاقة بين $TCYD$ و $D(BCA)$



المصدر: تم إعداده بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews7*.

واعتمادا على برنامج *Eviews* وباستخدام طريقة المربعات الصغرى سنقوم بتقدير النموذج و نتائج التقدير موضحة في الجدول الموالي:

الجدول (3-27): تقدير علاقة رصيد الميزان التجاري البيني الأمريكي الصيني بسعر صرف اليوان أمام الدولار بواسطة المربعات الصغرى

Dependent Variable: D(BCA)				
Method: Least Squares				
Date: 03/27/12 Time: 23:46				
Sample (adjusted): 1998 2010				
Included observations: 13 after adjustments				
Convergence achieved after 20 iterations				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TCYD	3802.781	912.5452	4.167225	0.0019
C	-425.7924	113.7752	-3.742399	0.0038
AR(2)	1.313238	0.188252	6.975958	0.0000
R-squared	0.473334	Mean dependent var	-0.198709	
Adjusted R-squared	0.368001	S.D. dependent var	22.37127	
S.E. of regression	17.78479	Akaike info criterion	8.793739	
Sum squared resid	3162.988	Schwarz criterion	8.924112	
Log likelihood	-54.15930	Hannan-Quinn criter.	8.766941	
F-statistic	4.493687	Durbin-Watson stat	1.899603	
Prob(F-statistic)	0.040521			
Inverted AR Roots	1.15	-1.15		
Estimated AR process is nonstationary				

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews7*.

كما هو مبين في الجدول أعلاه فقد حصلنا على النموذج التالي:

$$D(BCA) = -425.79 + 3802.78 TCYD + 1.31 D(BCA)_{t-2}$$

أ- التحليل الإحصائي:

يتضح من خلال نتائج التقدير أن جميع معالم النموذج المقدره معنوية إحصائياً، مما يدل على جوهرية العلاقة بين رصيد الميزان التجاري البيني للولايات المتحدة الأمريكية مع الصين وسعر صرف اليوان أمام الدولار وذلك من خلال المقاييس التالية:

تم قياس قوة تفسير العلاقة بين رصيد الميزان التجاري البيني وسعر صرف اليوان أمام الدولار بواسطة معامل التحديد المصحح الذي قدر ب 36.80%، أما 63.20% فمترجع لعوامل أخرى غير مدرجة في النموذج المقترح كالعوامل السياسية و الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية العالمية كالتغير في التجارة الدولية و النمو الاقتصادي العالمي.

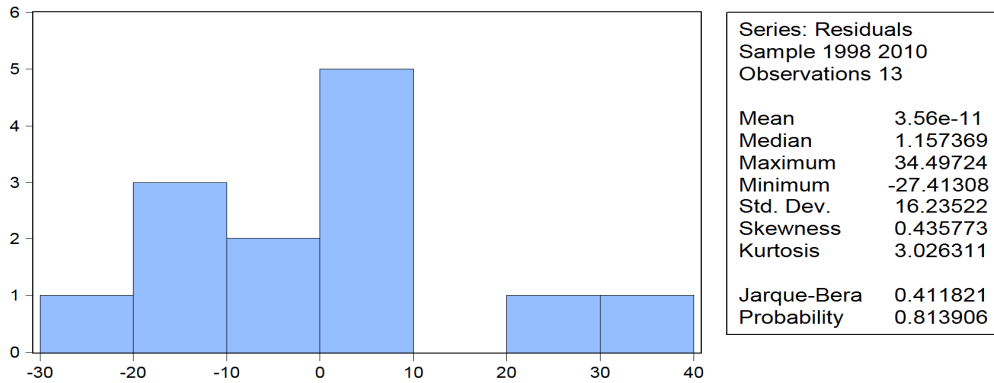
يتضح لنا من خلال اختبار ستودنت الذي يقيس المعنوية الجزئية للمعاملات أن t المحسوبة أكبر من t الجدولة عند حد المعنوية 5% و بالتالي المعالم معنوية إحصائياً و تختلف عن الصفر وبالتالي فهي معنوية ولها تأثير في النموذج.

ومن خلال اختبار فيشر الذي يقيس المعنوية الكلية للنموذج نستطيع القول أن كل المتغيرات لها تأثير في النموذج لأن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولة عند حد المعنوية 5% .

ومن خلال إحصائية درين واتسون $DW = 1.89$ و هي تنتمي إلى مجال عدم الارتباط بين الأخطاء و بالتالي لا يوجد ارتباط بين الأخطاء من الدرجة 0.

أما بالنسبة لاختبار توزيع البواقي، فنلاحظ من خلال اختبارات البواقي كما هي مبينة حسب المدرج التكراري وكذا المؤشرات أن توزيع البواقي يتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل (3-12): معاملات التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: تم إعداده بالاعتماد على برنامج Eviews7.

حسب إحصائية جاك بيرا لدينا $s = 0.41 > \chi^2 = 5.99$ كما أن الاحتمال المقابل لإحصائية جاك بيرا $P = 0.81$ وهو أكبر من حد المعنوية 5% بالتالي فإن توزيع البواقي طبيعي. وبخصوص اختبار اختلاف (أو تجانس) التباين والذي نهدف من خلاله لاختبار إمكانية وجود علاقة بين الأخطاء والمتغيرات المفسرة للنموذج، فإنه وفقاً لبرنامج Eviews تم إجراء اختبار ARCH-LM¹ حيث يعطينا هذا الأخير: $\chi^2_{(4)} = 14.86 > nR^2 = 0.52$.

وبالتالي لا يوجد اختلاف التباين، وهذا جيد للنموذج.

وبغرض التأكد من عدم وجود ارتباط بين الأخطاء، فسنعتمد على اختبارين:

أ- **Breusch-Godfrey**²: حيث اتضح لنا بعد إجراء هذا الاختبار أنه لا يوجد ارتباط بين الأخطاء من الدرجة 1 حيث: $\chi^2_{(4)} = 14.86 > nR^2 = 3.002$.

ب- اختبار **coorellograme of residuals**:

الشكل رقم (3-13): اختبار يكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء

Correlogram of Residuals

Date: 03/27/12 Time: 23:47 Sample: 1998 2010 Included observations: 13 Q-statistic probabilities adjusted for 1 ARMA term(s)						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	-0.389	-0.389	2.4621	
		2	0.033	-0.140	2.4816	0.115
		3	0.110	0.085	2.7178	0.257
		4	-0.228	-0.175	3.8470	0.278
		5	0.140	-0.013	4.3234	0.364
		6	-0.227	-0.245	5.7622	0.330
		7	-0.067	-0.275	5.9099	0.433
		8	0.226	0.044	7.8994	0.342
		9	-0.137	0.008	8.8119	0.358
		10	0.042	-0.086	8.9253	0.444
		11	0.009	-0.113	8.9339	0.538
		12	-0.011	-0.058	8.9576	0.626

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على برنامج Eviews7.

حيث يتضح لنا أن كل التتبعات داخل مجال الثقة، وبالتالي لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء بناء على الاختبارين.

ب- التحليل الاقتصادي: $D(BCA) = -425.79 + 3802.78 TCYD + 1.31 D(BCA)_{t-2}$

¹ أنظر الملحق رقم 09.

² أنظر الملحق رقم 10.

الفصل الثالث:..... العلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل سعر صرف دولار- يوان

من خلال النموذج المقدر المتحصل عليه يمكن القول أنه إذا زاد سعر الصرف يوان -دولار بوحدة واحدة فإن الفرق في رصيد الميزان التجاري البيني من وجهة نظر أمريكا يزداد بـ 3802.78 مليار دولار، أو إذا انخفضت قيمة الدولار بوحدة واحدة يتحسن الفرق في الميزان التجاري البيني لصالح أمريكا بـ 3802.78 مليار دولار.

بالإضافة إلى تأثير الفروق ، حيث كلما تغير الفرق في الميزان التجاري البيني لفترتين سابقتين بوحدة واحدة تغير الفرق في الميزان التجاري البيني بـ 1.31 مليار دولار

و أخيراً يمكن القول أن ارتفاع اليوان لا يعني أبداً إقفال العجز التجاري الأمريكي مع الصين، فبين عامي 2005 و2008 ارتفع اليوان حوالي 21% تجاه الدولار، إلا أن العجز التجاري الأمريكي مع الصين ارتفع لأن الصين تنتج السلع الاستهلاكية التي يرغب بها الأمريكي، ولا تتوافر في الداخل بدءاً من الألعاب إلى الحاسوب، و ما تحتاج إليه أمريكا هو الإنفاق أقل والادخار أكثر¹، بينما يتوجب على الصين العكس تماماً أي الإنفاق أكثر والادخار أقل، هذه ليست عملية حسابية فقط، إنما تتطلب تغييراً في العقلية التبذيرية الأمريكية والتوفيرية الصينية، بحيث تتعزز التوازنات الدولية².

¹ إيفان تانر، ياسر بديع، "إعادة بناء الثروة الأمريكية"، مجلة التمويل و التنمية عدد ديسمبر 2009، ص 23.

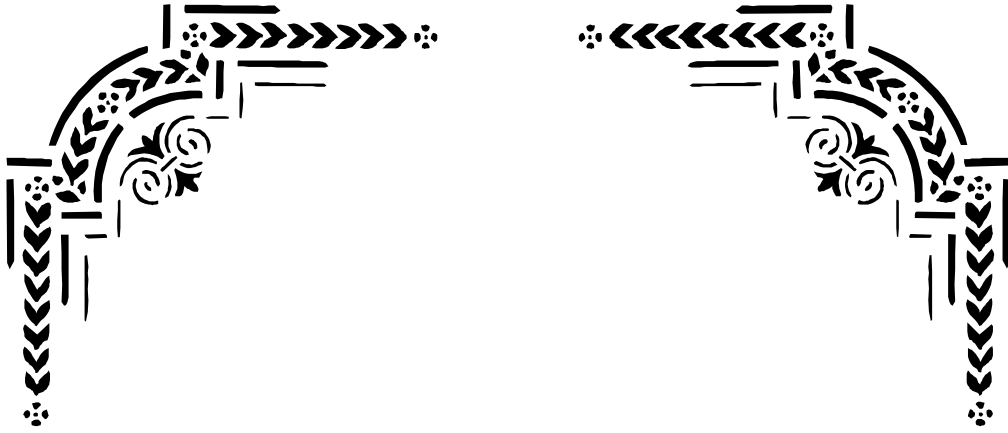
² مظهر محمد صالح قاسم، "تقييم حدود التفاوت الاقتصادي بين منطقتي العجز التجاري الأمريكي والفائض التجاري الصيني -رؤية تحليلية اقتصادية" البنك المركزي العراقي، 2010، ص 06.

خلاصة

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية قوة إقتصادية و يعتبر الدولار العملة المحورية في النظام النقد الدولي، وعملة الإحتياط الدولية إلى جانب أنه العملة الأساسية التي تتم بها التسويات الدولية، غير أن مكانتها الإقتصادية بدأت تهتز نتيجة تفاقم المشاكل الإقتصادية و بروز قوى جديدة على ساحة الإقتصاد العالمي على شاكلة الصين

استطاعت الصين من خلال تجربة تنمية الصادرات و معدل نموها المرتفع أن ترتقي إلى مكانة متقدمة بين الدول على الصعيد العالمي، ومكنت الصين من أن تلعب حالياً - ومستقبلاً - أدوارا عالمية على قدر كبير من الأهمية، فضلاً عن دورها المؤثر والفعال في المحيط الآسيوي. فللصين أهمية لا يمكن إغفالها عند الحديث عن الدول التي تلعب دوراً فعالاً في تشكيل تفاعلات الإقتصاد و السياسة الدولية.

لقد تطورت التجارة الخارجية الأمريكية الصينية بشكل كبير منذ 1979 إلى 2011 ومما لا شك فيه أن هذا التطور عكس طبيعة التغيرات الهيكلية التي طرأت على الإقتصاديين الأمريكي والصيني، غير أن نتيجة هذا التبادل محسومة لصالح الصين التي تحقق فوائض ضخمة في ميزانها التجاري مع أمريكا، إلى الحد الذي يثير قلق الساسة و الإقتصاديين الأمريكيين. ومن خلال النتائج المتوصل إليها من الدراسة القياسية يتبين أن سعر صرف دولار-يوان من أهم العوامل التي تؤثر في الميزان التجاري الصيني للوم أ مع الصين خلال الفترة 1994-2010.



الخاتمة



في عصر الهيمنة الأميركية على العالم، وغياب القطب الآخر الذي يحدث التوازن بعد سقوط الاتحاد السوفياتي بداية التسعينيات من القرن الماضي، اتجهت الأنظار للبحث عن من يمكن أن يكون المنافس لتلك القوة المهيمنة على النظام العالمي، ويكاد يكون هناك شبه إجماع على أن الصين حتى الآن هي الدولة التي تملك المقومات التي تؤهلها لكي تتبوأ هذه المكانة.

فمن الناحية الاقتصادية، يعتبر الاقتصاد الصيني أكبر اقتصاد حقق نمواً في التاريخ المنظور خلال الخمسة والعشرين عاماً الماضية حيث حقق بشكل سنوي نمواً قارب 10%، واستطاعت الحكومة الصينية خلال هذه السنوات أن تحتفظ بأكبر احتياطي عالمي من العملات الأجنبية وعلى رأسها الدولار الأميركي، وأما من الناحية التجارية فقد أصبحت البضائع الصينية تشكل قلقاً للدول الصناعية الكبرى بسبب أسعارها المنافسة.

وفي ظل هذه الاعتبارات الإستراتيجية حاولت الدراسة تحديد بعض محددات العلاقة التجارية الأمريكية الصينية ومكوناتها من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية. حيث قمنا بتحليل أكثر لسياسة التخفيض قيمة العملة وشروط نجاحها من خلال مدخل المرونات ومدخل الاستيعاب فتعمل هذه المدخل بشكل مترابط لتحليل وإبراز مدى نجاعة هذه السياسة في تحقيق هدف تحسين الميزان التجاري، و من أجل هذا الهدف الأخير تسابقت الدول لتخفيض قيمة عملاتها ما أدى إلى نشوب حرب العملات و التي تعرف بسباق الانحدار لسعر الصرف، حيث لا وجود لغالب أو مغلوب فيها و إنما نتيجتها آثار كارثية على الاقتصاد العالمي، و بعدها دراسة إسقاطية للجانب النظري على الجانب التطبيقي لإبراز تطور التجارة الخارجية البينية للولايات المتحدة الأمريكية مع الصين في ظل سيورة عملية تخفيض قيمة اليوان و مدى تطبيق شروط نجاح تخفيض قيمة العملة لتحفيز الصادرات، و تم الاستعانة بالدراسة القياسية لتوضيح العلاقة المباشرة بين الميزان التجاري البيني و سعر صرف الدولار مقابل اليوان.

نتائج البحث:

-التجارة الخارجية هي تبادل السلع و الخدمات، بينما التجارة الدولية هي تبادل السلع و الخدمات و عوامل الإنتاج و الاستثمارات... إلخ، والتجارة الخارجية هي أداة لتحقيق معدلات نمو اقتصادي أفضل و السبيل إلى التنمية الاقتصادية.

-لسعر الصرف وظائف عدة منها قياس قيمة السلع، تطوير الصادرات من خلال تخفيض قيمة العملة، إضافة إلى أنه يمارس وظيفة توزيعية بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين الدول.

-هناك عدة أنظمة صرف تتبعها الدول، نظامان يشكلان الركنا و هما نظام سعر الصرف الثابت و نظام سعر الصرف الموعوم، و بين هذين النظامين هناك أنظمة وسيطية كنظام التعويم المدار.

- حرب العملات هي اعتماد الدول الكبرى على قوتها الاقتصادية لتقليل قوة تنافسية الدول الأخرى وتقليل حجم ثرواتها عن طريق استخدام السياسة النقدية، والتدخل في أسواق تبادل العملات، كشكل من الحروب الاقتصادية الباردة، عبر انتهاج سياسات تؤدي إلى خفض قيمة عملتها المحلية، من أجل دعم القطاعات الاقتصادية الرئيسة، لاسيما القطاعات التصديرية، ما يؤدي إلى الإضرار بمصالح الشركاء التجاريين، إذا ما استخدم على نطاق واسع حول العالم.

- في حرب العملات لا يوجد غالب أو مغلوب، فبالرغم من النتائج الايجابية لتخفيض قيمة عملة بلد ما على اقتصاده المحلي إلا أن ذلك سيضرر بمصالح شركائه التجاريين أو ما يسمى "بسياسة إفقار الجار"، التي تؤدي في المقابل بردات فعل إنتقامية نتيجة لفرض المزيد من الرسوم الجمركية على السلع الواردة من البلدان ذات العملة المنخفضة لتقويض تنافسيتها ما يهدد بإدخال الاقتصاد العالمي في شبح الركود و الكساد.

- يعاني الاقتصاد الأمريكي من تفاقم العجز المالي خاصة مع الحروب الخارجية التي تورط فيها في عدة مناطق من العالم، والعجز التجاري بسبب تراجع معدلات النمو وتحمله لفاتورة نفطية باهظة، بالإضافة إلى أنه يسجل أسعار فائدة منخفضة. غير أنه لا يخفى علينا أن هناك أسباب خارجية أخرى تتعلق بتراجع عمليات التدخل في سوق الصرف الأجنبي للطلب على الدولار وانخفاض تدفق الإستثمار الأجنبي إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن ظهور قوى اقتصادية قوية منافسة للاقتصاد الأمريكي على غرار الاقتصاد الصيني.

- يواجه الاقتصاد الأمريكي نقص قوة الانتعاش وارتفاع معدل البطالة، وعلى الرغم من أن الاقتصاد الصيني حقق الانتعاش متقدما، إلا انه يواجه أيضا العديد من المشكلات مثل ارتفاع التضخم والضغط المتزايدة الناجمة عن إعادة الهيكلة الاقتصادية الداخلية.

- تعد التجربة الاقتصادية الصينية، تجربة فريدة من نوعها وهي محط إعجاب العالم لما حققته هذه التجربة من نجاحات كبيرة استطاعت أن تتجاوز اليابان وتحقق المرتبة الثانية كأكبر اقتصاد في العالم سنة 2010.

- تزداد منافسة الصين للتجارة الخارجية الأمريكية مع تزايد نصيبها النسبي من الصادرات السلعية الدولية فبعد أن كان نصيبها النسبي من الصادرات الدولية 0.9% عام 1948، فقد بلغ 8.9% في عام 2007 ليتفوق على النصيب الأمريكي، ففي عام 2010 بلغت قيمة الصادرات الصينية 1.578 تريليون مقابل 1.278 تريليون دولار للصادرات الأمريكية، و تنافس السلع الصينية الرخيصة السلع الأمريكية الأعلى سعرا في كثير من الأسواق الدولية، ورغم تفوق أمريكا فيما يخص حجم الواردات السلعية فقد اتجهت الواردات الصينية للارتفاع المستمر نظرا لحاجتها للمواد الخام خاصة المعادن والطاقة.

- تتعدد صور التناقض بين أداء الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الصيني، فمع وجود عجز مزمن بالميزان التجاري الأمريكي يعود إلى السبعينيات من القرن الماضي ووصل إلى ذروته عام 2008 بمبلغ 816 مليار دولار و 726 مليار دولار سنة 2011، فإن هناك فائضا تجاريا صينيا خلال السنوات الماضية ووصل إلى ذروته عام 2008 بـ 297 مليار دولار و 184 مليار سنة 2010.

- شهدت العلاقات التجارية والاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة نموا مطردا ، حيث وصل حجم التبادل التجاري بين الصين والولايات المتحدة عام 2011 إلى 503 مليار دولار أمريكي، بزيادة أكثر من 10 في المائة عن 2010.

- يعرف الميزان التجاري البيئي للولايات المتحدة مع الصين عجزا كبيرا و مزمننا حيث يعتبر الفائض الصيني مسؤولا عن 20% من العجز الأمريكي بسبب القدرة التنافسية للصادرات الصينية التي تكتسبها من اليوان المنخفض، و لكن أيضا من الإنتاجية المرتفعة للعمالة الصينية و انخفاض معدلات الأجور.

- يؤثر سعر صرف الدولار الأمريكي على الصادرات و الواردات العالمية بنسبة كبيرة لان أكثر من 65% من التجارة العالمية مقومة بالدولار.

- تأثر الدولار الأمريكي بالأزمة المالية العالمية الأخيرة حيث فقد نسبة كبيرة من قيمته مقابل العملات الأخرى مما أصبح يهدد مركزه كعملة قيادية في العالم تقاس بها مختلف المبادلات التجارية و المالية العالمية.

- يتضح من خلال النتائج القياسية أن هناك علاقة جوهرية بين رصيد الميزان التجاري البيئي للولايات المتحدة الأمريكية مع الصين وسعر صرف اليوان أمام الدولار، حيث إذا زاد سعر صرف يوان -دولار بوحدة واحدة فإن الفرق في رصيد الميزان التجاري البيئي من وجهة نظر أمريكا يزداد بـ 3802.78 مليار دولار، أو إذا انخفضت قيمة الدولار بوحدة واحدة يتحسن الفرق في الميزان التجاري البيئي لصالح أمريكا بـ 3802.78 مليار دولار.

توصيات البحث:

بعد هذه الإستنتاجات المبدئية والتي توصلنا إليها من خلال القراءات المتعددة والإطلاع على دراسات سابقة، فقد أمكن لنا تقديم بعض من التوصيات والاقتراحات التي نراها حسب رأينا دائما أكثر واقعية، وتمثل هذه التوصيات في:

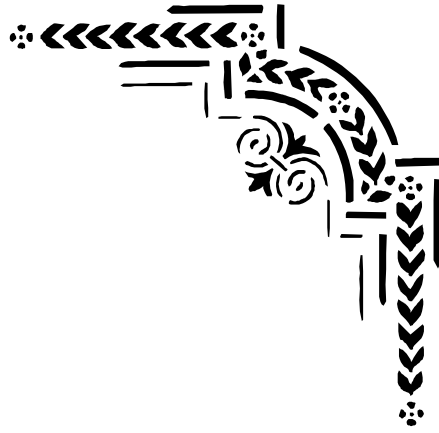
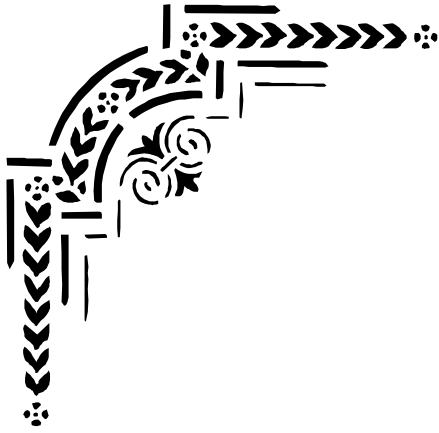
- ضرورة العمل على تقليص العجز المالي الأمريكي المتنامي، وذلك عن طريق تقليص الإنفاق الحكومي خاصة الإنفاق الحربي بسحب القوات الأمريكية من الدول التي تحتلها، وبدون معالجة العجز المالي الأمريكي لا يمكن أن نتصور علاجاً لازماً للولايات المتحدة التي تصدرها لباقي دول العالم.

- يجب تقليص الواردات ورفع الصادرات في أمريكا، ولكن يصعب التأثير على الواردات لا بسبب دفاع الولايات المتحدة عن الحرية الاقتصادية أو بسبب إلتزاماتها في إطار منظمة التجارة العالمية التي تقوم على تحرير المبادلات الخارجية من جميع القيود، بل لأن الاقتصاد الأمريكي يستهلك أكثر مما ينتج.
- هذه الوضعية التي تعاني منها الولايات المتحدة الأمريكية جعلت منها بؤرة للازمات المالية و الاقتصادية التي تصدرها لجميع البلدان في مبادلاتها، لذلك وجب إعادة النظر في شروط التجارة الدولية و إصلاح النظام النقدي الدولي و على الهيئات والمؤسسات النقدية والمالية الدولية تدارك هذه الوضعية بقرارات ملائمة تكفل الإستقرار للمبادلات الدولية، وتحد من هذه المنافسة بين العملات من أجل اقتصاد عالمي عادل، وذلك بتحديد عملة للمبادلات التجارية والعمل على استقرار أسعارها، والحد من القرارات الإرتجالية من كل دولة، ومنع التلاعب بأسعار الصرف من أجل تحقيق غايات داخلية دون مراعاة لاستقرار الاقتصاد العالمي.
- من أجل تجنب او التقليل من الآثار السلبية لحرب العملات يجب على الدول اتخاذ إجراءات للحد من خسائر الصرف الناجمة عن تقلب صرف العملات خاصة من خلال تنشيط أسواق الصرف الآجلة والإدارة الرشيدة لاحتياطات الصرف. كما يمكن للدول التي تربط عملتها بالدولار أن تعيد التفكير جدياً في مدى جدوى هذا الربط، لكي تقلل من احتمال خسارتها نتيجة لتقلبات سعر صرف الدولار. وكذلك إعادة النظر في الاستثمار في الأصول المالية الأمريكية بشكل عام.
- تنوع العملات الصعبة المكونة لاحتياطات الصرف مع مراعاة التقلبات الشديدة لهذه العملات، والعلاقات التجارية مع الدول الأخرى، وتوظيفها لضمان على الأقل استقرار قوتها الشرائية. والعمل على أن يكون مستوى الإحتياطي من وسائل الدفع الخارجية أعلى من حجم الديون بشكل دائم.
- تنوع الواردات و تنوع المنتجات الموجهة للتصدير .
- على الدول النامية و العربية الاقتداء بالنموذج الاقتصادي الصيني، وليس بالضرورة تقليدها و إنما يفضل ان يكون لكل دولة نموذج خاص تسيير عليه، ولا بد من تهيئة الظروف الملائمة وحشد الطاقات لأجل إنجاحه.

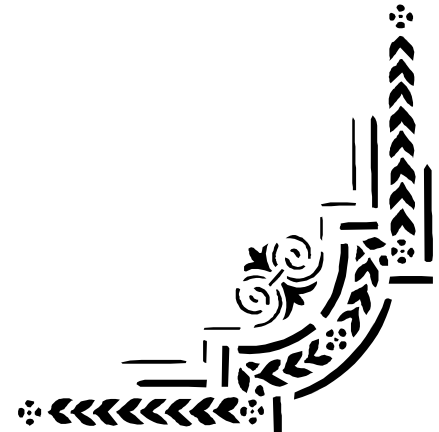
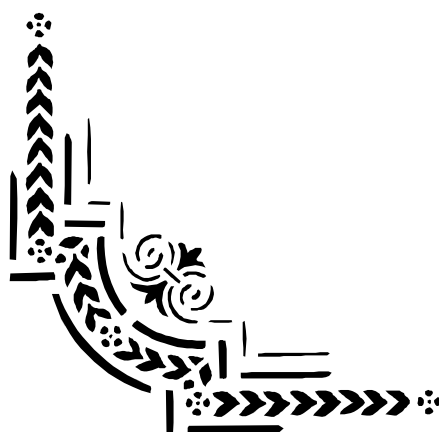
آفاق البحث:

المتتبع لخطوات هذا البحث المتواضع يلاحظ أن دراستنا لتقلبات أسعار الصرف الدولار و اليوان وتأثيرها على التجارة الخارجية للولايات المتحدة مع الصين يمكن ان تثير عدة تساؤلات، وعليه يمكننا اقتراح بعض المواضيع والتي يمكن أن تكون كإشكاليات لبحوث أخرى في المستقبل مثل:

- أثر تقلبات أسعار صرف الدولار على التجارة الخارجية العالمية.
- انعكاس تقلبات أسعار صرف الدولار على أسعار النفط.
- دراسة تحليلية لتجربة الصين في تنمية الصادرات في ظل سياسة تخفيض قيمة العملة.



قائمة المراجع



أولاً: المراجع باللغة العربية:

➤ الكتب

- 1- محمد عبد العزيز، "الاقتصاد الدولي"، الإسكندرية، دار الجامعة المصرية، 2000.
- 2- إيمان عطية ناصف " مبادئ الاقتصاد الدولي " دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2008 .
- 3- إبراهيم الأخرس "الصين الخلفية الايدولوجية و النفعية البراجماتية" دار الاحمدى للنشر، القاهرة، 2002.
- 4- إبراهيم الأخرس، "أسرار تقدم الصين- دراسة في ملامح القوة و أسباب الصعود-" ايتراك للنشر، القاهرة 2008 .
- 5- إبراهيم الأخرس، "التجربة الصينية الحديثة في النمو"، ايتراك للنشر، القاهرة، 2005.
- 6- آرثر جونسون، "الاقتصاد الأمريكي، مقدمة تاريخية لمشاكل السبعينات"، ترجمة عايدة صليب، دار المعارف، 1977.
- 7- إسماعيل عبد الرحمان ،حربي محمد عريقات، "مفاهيم ونظم اقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.
- 8- السيد محمد أحمد السريتي، "التجارة الخارجية"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
- 9- السيد محمد أحمد السريتي، "اقتصاديات التجارة الخارجية"، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للنشر الإسكندرية، 2008 .
- 10- الطاهر لطرش ، "تقنيات البنوك"، الطبعة السادسة، ديوان المطلوبات الجامعية، الجزائر، 2007.
- 11- إيمان عطية ناصف. هشام محمد عمارة ، "مبادئ الاقتصاد الدولي"، المكتب الجامعي الحديث، مصر 2007 .
- 12- بول كروغمان، " تحليل النظريات الاقتصادية"، ترجمة: رانيا محمد عبد اللطيف الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2007.
- 13- بول. آ سامويلسون، "الاقتصاد"، ترجمة هشام عبد الله، الدار الأهلية، عمان، 2002.
- 14- توماس كوترو، ميشال هوسون، "على أبواب القرن الواحد والعشرين أين أصبح العالم الثالث" ترجمة: نخله فريفر، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1995.
- 15- توماس ل فريدمان، "السيارة ليكساس وشجرة الزيتون محاولة لفهم العولمة"، ترجمة ليلي زيدان، الطبعة الأولى، الدار الدولية للنشر و التوزيع، القاهرة، 2000.
- 16- حاسم محمد، "التجارة الدولية"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2006 .
- 17- حودة عبد الخالق ، "الاقتصاد الدولي"، دار النهضة، الطبعة الرابعة، القاهرة 1992.
- 18- جورج كلارك وآخرون، " موجز في الاقتصاد الأمريكي"، مكتب الإعلام الخارجي، وزارة الخارجية

- الأمريكية، 2002.
- 19-حربي محمد عريقات، "مبادئ الاقتصاد الجزئي و الاقتصاد الكلي: التجارة الخارجية"، كلية عمان الأردن، 1997.
- 20-حميد الجميلي، "دراسات معاصرة في الاقتصاد الدولي التطبيقي"، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، 2005
- 21-خالد محمد السواعي " التجارة الخارجية و التنمية" , دار المناهج للنشر و التوزيع، 2006.
- 22-رشاد العصار وآخرون، " اقتصاديات التجارة الخارجية"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- 23-رضا عبد السلام، "العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
- 24-روبرتس ألبير، " لعبة النقود الدولية"، ترجمة عماد عبد الرزاق، الجزء الأول، مكتبة مدبولي، القاهرة 2009.
- 25-زايري بلقاسم، " اقتصاديات التجارة الدولية"، دار الأديب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
- 26-زينب حسين عوض الله، زينب حسين عوض الله، " الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة، 2005.
- 27-سامي عفيفي حاتم، "الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية"، الكتاب الأول، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2005.
- 28-سامي عفيفي حاتم، "التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم"، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، مصر 1993.
- 29-صبيح تادرستن قريصة، كامل بكري، "النقود والبنوك والتجارة الخارجية"، دار الجامعات المصرية 1974.
- 30-ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002.
- 31-طارق الحاج، "علم الاقتصاد ونظرياته"، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 1998.
- 32-عادل أحمد حشيش، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2000.
- 33-عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، "أساسيات الاقتصاد الدولي"، منشورات حلبي الحقوقية مصر، 2003.
- 34-عبد الرحمن يسري أحمد، إيمان محب زكريا، "الاقتصاديات الدولية"، الدار الجامعية، الإسكندرية 2007.
- 35-عبد المجيد قدي، " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

- 36- عبد المطلب عبد الحميد ، "السياسات الاقتصادية" ، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة 1997.
- 37- عبد المطلب عبد الحميد، "السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)" ، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، القاهرة، مجموعة الدول العربية، 2003.
- 38- عبد المطلب عبد الحميد، "النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد 11 سبتمبر" ، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
- 39- عبد الهادي يموت، "التعاون الاقتصادي العربي"، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1983.
- 40- عدنان مناتي، "النظام الاقتصادي بين الرأسمالية والاشتراكية: التجربة الصينية نموذجاً"، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 2000.
- 41- عرفان تقي الحسيني، "التمويل الدولي"، مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999.
- 42- غازي عبد الرزاق النقاش "التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية" دار وائل للنشر، عمان، 1996.
- 43- فؤاد محمد الصقار، "جغرافية التجارة الدولية"، الطبعة الثالثة، منشأة المعارف، الاسكندرية.
- 44- فرانسواز لوموان، "الاقتصاد الصيني"، تعريب صباح كعدان، الدار الدولية للنشر دمشق، 2010.
- 45- فليح حسن خلف، "الإقتصاد الكلي"، جدار كتاب العالمي، عمان، الأردن، 2007.
- 46- مجدي محمود شهاب، "الاقتصاد الدولي المعاصر"، دار الجامعة الجديدة، 2007.
- 47- مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، "أسس العلاقات الاقتصادية الدولية"، منشورات الحلبي، بيروت، 2006.
- 48- محمد إبراهيم عبد الرحيم، "العولمة و التجارة الدولية" ، مؤسسة شباب الجامعة، 2009.
- 49- محمد السيد سليم، "الصين في ظل نظام القطبية الثنائية، في: العرب في الاستراتيجيات العالمية"، عمان، 50- مركز الدراسات الإستراتيجية، 1994.
- 51- محمد راتول، "الاقتصاد الدولي"، جامعة الشلف، 2005-2006 .
- 52- محمد سيد عابد "التجارة الدولية" الطبعة الثانية، مكتبة الإشعاع الفنية، جامعة الإسكندرية 1999.
- 53- محمد عبد العزيز عجمية، "الاقتصاد الدولي" ، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية 2000.
- 54- محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، "الاقتصاد الدولي"، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة، 1999.
- 55- محمود حميدات " مدخل للتحليل النقدي " ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
- 56- محمود يونس، "أساسيات التجارة الدولية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1993.
- 57- موردخاي كريانين، "الاقتصاد الدولي: مدخل السياسات"، ترجمة: محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود

- عطية، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2007.
- 58- موسى سعيد و آخرون، "التجارة الخارجية"، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2001 .
- 59- نداء محمد الصوص، " التجارة الخارجية "، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، الأردن، 2008.
- 60- نوزاد عبد الرحمن الهيبي، منجد عبد اللطيف الخشالي " مقدمة في المالية الدولية " دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، 2007.
- 61- هجير عدنان زكي ، " الإقتصاد الدولي " ، دار الفكر ، دمشق ، . 2008
- 62- هوشيار معروف " تحليل الإقتصاد الدولي" دار جرير للنشر و التوزيع، عمان، 2006.
- 63- وسام ملاك، "الظواهر النقدية على المستوى الدولي" الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2001
- التقارير، المجالات و النشريات
- 1- بلقاسم العباس " سياسات أسعار الصرف " مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23، نوفمبر 2003.
- 2- "التقرير نصف السنوي عن الاقتصاد العالمي"، صندوق النقد الدولي، 2008.
- 3- أحمد كواز " التجارة الخارجية و التكامل الاقتصادي الإقليمي "، جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية العدد الواحد و ثمانون، مارس، 2009.
- 4- أسعار صرف العملات، مجلة إضاءات، معهد الدراسات المصرفية، العدد الثاني عشر، الكويت، جوان 2011.
- 5- إسوارس براساد، "الخطوات القادمة أمام الصين"، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2005، المجلد 42، العدد 3.
- 6- آفاق الاقتصاد العالمي: "التعافي والمخاطر واستعادة التوازن"، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2010.
- 7- ألبر داغر، "الموسوعة العربية للمعرفة من أجل تنمية مستدامة"، المجلد الرابع، البعد الاقتصادي، الدار العربية للعلوم، 2007.
- 8- التقرير الاقتصادي السنوي، "الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية"، مركز البحوث و الدراسات، السعودية، العدد (19)، 2011.
- 9- الملف الاقتصادي اليومي، سلطة النقد، دائرة العلاقات العامة، فلسطين، مارس 2012.
- 10- النشرة الاقتصادية، "حول أثر رفع قيمة اليوان الصيني على الاقتصاد العالمي" البنك الأهلي المصري، العدد الثالث 2005.
- 11- أليكس كالينيكوس، " الإستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية"، مجلة إنترناشيونال سوشياलिزم،

العدد 2002، 97.

12- أندرو برنج وإدواردو بورنستاين، "النقاش الدائر حول الدولار"، التمويل والتنمية، المجلد 37، العدد 02 مارس 2000.

13- إيفان تانر، ياسر بديع، "إعادة بناء الثروة الأمريكية"، مجلة التمويل والتنمية عدد ديسمبر 2009.

14- بربري محمد أمين، "مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، 2009.

15- بلقاسم العباس "سياسات أسعار الصرف" مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23، نوفمبر 2003.

16- تسهيل التجارة من منظور تنموي: تحديات النمو الاقتصادي ورقة مقدمة إلى اجتماع الخبراء حول "تسهيل التجارة والنقل في منطقة الإسكوا"، 1، 2، مارس، بيت الأمم المتحدة، بيروت، 2011.

17- تقرير الاستثمار العالمي، الانكتاد، الأمم المتحدة، 2010.

18- جليل شيعان ضمد البيضاني، "حرب العملات والنظام النقدي الدولي"، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العدد 2، 2011.

19- حالة وآفاق اقتصاد العالم، الملخص التنفيذي، الأمم المتحدة، نيويورك، 2012.

20- حسين احمد السلوم، "حرب العملات"، مجلة إيكونوميكات للعلوم المالية والمصرفية، العدد 10، 2010.

21- حميد الجميلي، الصين والعهد الاقتصادي الجديد، بغداد، مجلة شؤون سياسية، العدد 4، 1995

22- خالد سعد زغلول حلمي، "العولمة والتحديات الاقتصادية وموقف الدول النامية"، مجلة الحقوق، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد الأول، مارس 2000.

23- خليل العناني، الاقتصاد الأمريكي بين مطرقة الفساد و سندان العولمة، مجلة السياسة الدولية، المجلد 37، العدد 150، أكتوبر 2002.

24- روجر التمان، ريتشارد هاس، "امريكا وإدمان الديون"، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد 126، تشرين الثاني، 2010.

25- زيتشانغ، "الأثر على التجارة"، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2010.

26- ستين كلايسيتز، أيهان كوزي، ماركو تيرونيس، "التحويلات في الأسواق المالية"، مجلة التمويل والتنمية، عدد مارس 2011.

27- سعد الله داود، "تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على استقرار الأسعار، 2008-2010"، مجلة الباحث عدد 09، 2011.

28- شاهد يوسف، "تغيرات في مشهد التنمية"، مجلة التمويل والتنمية، العدد 4، المجلد 36، ديسمبر 1999.

- 29- صندوق النقد الدولي، "نحو نمو متكافئ و متوازن"، التقرير السنوي 2011.
- 30- عبد الجبار عبد مصطفى النعيمي، نظرة في واقع ومستقبل العلاقات الصينية - الأمريكية، بغداد، مجلة قضايا سياسية، المجلد الأول، العدد الثالث والرابع، 2000.
- 31- عبدالكريم محمود عبد، "القدرة التنافسية الأمريكية بين حرية التجارة وحمايتها"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الثاني والعشرون 2009.
- 32- عتو الشارف، "دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، 2009.
- 33- عدنان عباس علي، "المنهج النقدي في القوى المتحكمة في سعر الصرف" مجلة العلوم الاجتماعية تصدر عن مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت مجلد 7، العدد 4، 1999.
- 34- علي خليفة الكواري، "الطفرة النفطية الثالثة: حالة أقطار دول مجلس التعاون الخليجي"، المستقبل العربي أبريل، 2009
- 35- علي عبد الرضا حمودي العميد، "المدخل الحديثة في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات"، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، 2010.
- 36- غازي عبد الرزاق النقاش "التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية" دار وائل للنشر، عمان، 1996.
- 37- فؤاد محمد الصقار، "جغرافية التجارة الدولية"، الطبعة الثالثة، منشأة المعارف، الاسكندرية.
- 38- فرانسواز لوموان، "الاقتصاد الصيني"، تعريب صباح كعدان، الدار الدولية للنشر دمشق، 2010.
- 39- فليح حسن خلف، "الإقتصاد الكلي"، جدار كتاب العالمي، عمان، الأردن، 2007.
- 40- لويس أ.ف. كاتاو "لماذا أسعار الصرف حقيقية" مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2007، المجلد 44 العدد3.
- 41- مجلة الاقتصاد، "العولمة معركة تجاوزت التكتلات"، العدد 323، الكويت، يناير/فبراير 2000.
- 42- محمد إبراهيم الدسوقي، "رؤية مستقبلية لواقع المتغيرات داخل الصين"، القاهرة، مجلة السياسة الدولية العدد 112، ابريل 1993.
- 43- محمد إبراهيم عبد الرحيم، "العولمة و التجارة الدولية"، مؤسسة شباب الجامعة، 2009.
- 44- محمد السيد سليم، "الصين في ظل نظام القطبية الثنائية، في: العرب في الاستراتيجيات العالمية"، عمان، مركز الدراسات الإستراتيجية، 1994.
- 45- محمد راتول "الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقييم" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جوان 2006.

➤ الأطروحات و المذكرات

- 1-زايد مراد، " دور الجمارك في ظل إقتصاد السوق-حالة الجزائر- " أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع: التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر 2006 .
- 2-مشهور هذلول بربور، "العوامل المؤثرة في انتقال اثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن 1985 – 2006 " أطروحة دكتوراه في قسم المصارف والمصارف الإسلامية تخصص: المصارف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008.
- 3-عبد العزيز مقراني، "محاولة محاكاة أثر تخفيض الدينار الجزائري على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2007-2008.
- 4-بربري محمد أمين، "سياسة التحرير التدريجي للدينار وانعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2003" مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية، جامعة الشلف، 2004-2005.
- 5-مدياني محمد، "دراسة قياسية للواردات في الجزائر خلال الفترة (1970-2006)"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2009.
- 6-كمال العقريب " أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات- دراسة حالة الجزائر-" مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود، مالية وبنوك، جامعة البليدة، 2006.
- 7-ليلي بديوي خضير مطوق، "تحركات سعر الصرف الحقيقي في ظل تحرير التجارة في دول عربية مختارة للمدة 1984-2006"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، 2009.
- 8-شريف بودري، "تقلبات أسعار الصرف - الدولار والأورو- وأثرها على الاقتصاد الجزائري"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود ومالية، الشلف، 2008-2009.
- 9-حبازي فاطمة الزهراء "المنافسة أورو-دولار ومستقبل النظام النقدي الدولي" مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، مالية وبنوك، البليدة، جوان 2005.

➤ الملتيقيات و المؤتمرات

- 1-بن حمادي عبد القادر، "تحليل الموازنة العامة في ظل الإصلاحات دراسة حالة الجزائر" مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثانية، جامعة سعد دحلب- البليدة - 2002.
- 2-حمادي محمد، "تأثيرات الأزمة المالية العالمية و سبل إحداث التنمية في الدول النامية"، مداخلة الملتقى الدولي الثاني حول "متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الأزمة المالية العالمية"، جامعة بشار، يومي 28-29 أبريل 2010.
- 3-حيدر نعمة الفريجي "آثار تقلب صرف اليورو في المخاطرة المصرفية: دراسة تحليلية" مداخلة مقدمة في

الملتقى الدولي الأول حول : اليورو واقتصاديات الدول العربية -فرص وتحديات-جامعة الأغواط، أيام 18-20 أبريل 2005.

4-عبد الرحمان "دور الدولار الأمريكي في التأثير في الاقتصاد العالمي -حالة الدول العربية النفطية-"
المؤتمر العلمي العاشر حول "الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية"، 19-20 ديسمبر 2009، بيروت - لبنان

ثانيا:المراجع باللغة الأجنبية

1-ADAM S . POSEN,"**Avoiding a Currency War**", How a new "dual-key" exchange rate system could help the United States, Japan, the eurozone—and China—find a way out, THE INTERNATIONAL ECONOMY SUMMER 2004.

2-Alain Birou," **Vocabulaire Pratique des Sciences Sociale** ",2^e édition revue et augmentée, les éditions ouvrières, Paris, 1968.

3-Alain Samuelson, "**Economie internationale(Aspects réels et monétaires)** ",Alger, opu, 1993 .

4-Alex YiHou Huang, Yi-Heng Tseng, "**Is Crude Oil Price Affected by the US Dollar Exchange**" International Research Journal of Finance and Economics, Issue 58,2010.

5-ammour benhalima "**technique bancaires**," Edition dahleb, Alger 1997 .

6-Anne hanaut.El Mouloub Mouloud ,"**économie internationale**", longloit PAO FAB 2002.

7-Arvind Subramanian, "**American Cannot Win the Currency Wars Alone**," Financial Times, October 20,2010.

8-Balass B , "**The theory of economic integration**", Geoge Allen, Unun LTD , london , 1962.

9-Bernard Guillochon, "**Economie internationale**", 2édition, Paris, dunod,1998.

10-Daniel W. Drezner,"**Will currency follow the flag**", International Relations of the Asia-Pacific, Volume 10, 2010 .

11-Département of commerce, "**U.S. EXPORT FACT SHEET**", Export Statistics Released February 11, 2009.

12-Dick K. Nanto, J. Michael Donnelly"**U.S. International Trade: Trends and Forecasts**", Report for Congress, Congressional Research Service, September 6, 2011.

13-Dominique Plihon," **Les taux de change** ", édition, la découverte, Paris 1991.

14-Draghi Mario , "**Complementarily and coordination of macro economic and financial policies to tackle internal and external imbalances**" , Banyu de France . Financial stability Review . No 15 . February 2011 .

15-Fengming qin,"**the evolution of renminbi exchange rate regime and its policy implications**", journal of Shandong university.jinan.China 2010.

16-**Global Financial Stability Report** , chapter 1 , IMF April 2011.

17-Government Accountability Office, "**The Debt Limit: History and Recent Increases**", September 8, 2010

18-Gregory N. Mankiw, "**Macroéconomie**", De Boeck Université, Paris, 2003.

19-Gwartney Stroup "**Macroeconomic, Private and Public choice**" 2nd edition, Academic Press Inc, 1980.

20-Jackso. J., "**The United States as a Net Debtor Nation: Overview of the International Investment Position**", Congressional Research Service, US, October, 2007.

- 21-Jacques B.Gélinas, "**La globalisation du monde, Laisser faire ou faire**" ,Montréal, éd ecosociété, 2000.
- 22-Jean –Paul Rodrigue, "**L’espace économique mondiale**", Québec, Presses de l’université du québec, 2000.
- 23-Jonathan Weasley, "**Brazil Raises Taxes on Foreign Inflows to 4%**," Financial Times, 4 October 2010.
- 24-Lazary, "**le commerce international, paris**" ,2005 .
- 25-Lindsay Whipp and Peter Garnham, "**Tokyo Currency Move Surprises Markets**," Financial Times, September 2010
- 26-Luc Mampaey, Chercheur au GRIP "**5 000 dollars par seconde Budgets et déficits records pour la guerre la plus chère de l’Histoire**" 30 avril 2008.pdf
- 27-Marie Claude Esposito, et autre, "**Mondialisation et Domination économique** édition Economica, Paris, 1997.
- 28-Mark S. Copelovitch, Jon C. Pevehouse "**CURRENCY WARS”?EXCHANGE RATES AND GATT/WTO DISPUTE INITIATION**",this paper were presented at the 5th Annual Meeting of the International, Political Economy Society (IPES), Harvard University, Cambridge, MA, November 13-14, 2010.
- 29-Mark S. Copelovitch, Jon C. Pevehouse, "**CURRENCY WARS”?EXCHANGE RATES AND GATT/WTO DISPUTE INITIATION**",this paper were presented at the 5th Annual Meeting of the International,Political Economy Society (IPES), Harvard University, Cambridge, MA, November 13-14, 2010.
- 30-Mary amiti, caroline freund "**the anatomy of china’s export growth**" policy research paper 4628, world bank 2008.
- 31-Melissa Murphy,Wen Jin Yuan, "**Is China Ready to Challenge theDollar**"?, Internationalization of the Renminbi and Its Implications for the United States, A Report of the CSIS, October 2009,
- 32-3Michel Zebato, "**Macroéconomie élémentaire**, Paris, Armand colin, 1996.
- 33-P ENGLISH, "**Développement commerce et OMC**, "Economica Paris.
- 34-P. Krugman, "**a Chinese new year**", New York Times, Decemebr 31, 2009
- 35-Patrick Artus "**économie des taux de change** " économica, Paris,1997.
- 36-Peter Ludert et Thomas A.Pugel, "**Economie internationale**",10^é Edition ,Paris,ED Economica,1997.
- 37-Setser, B" **China: Creditor to the Riche**", China Security, 4(4), 2008.
- 38-Song, Hongbing.**Currency War**. Beijing: China Citic Press. 2007
- 39-SURJIT S. BHALLA , CHINESE MERCANTILISM "**CURRENCY WARS AND HOW THE EAST WAS LOST**" ,JULY, 1998
- 40-**The military Balance**, London, O x Ford University press, 2000 .
- 41-The PEW center on the states," **The Debt Ceiling Debate: How a federal could impact states and cities**", July, 2011.09.
- 42-Thomas Netter," **Retour du chômage a l’échelle mondial,Problèmes économiques**", édition la documentation françaises, Paris ,N° 2825 ,du 10 Octobre 2003.
- 43-Wayne M. Morrison, "**China-U.S. Trade Issues**" Congressional Research Service, January 7, 2011.
- 44-Wayne M. Morrison, Marc Labonte "**China’s Currency: An Analysis of the Economic ssues**"January 12, 2011
- 45-World Trade Report, "**Trade in natural resources**", 2010

- 46-Xuefeng Hu, Meng Guan, " On Currency Power", International Journal of Economics and Finance, Vol. 2, No.2; May 2010
47-ZSOLT DARVAS AND JEAN PISANI-FERRY, "THE THREAT OF CURRENCY WARS", EUROPEAN PERSPECTIV , ISSUE DECEMBER 2010, P 35

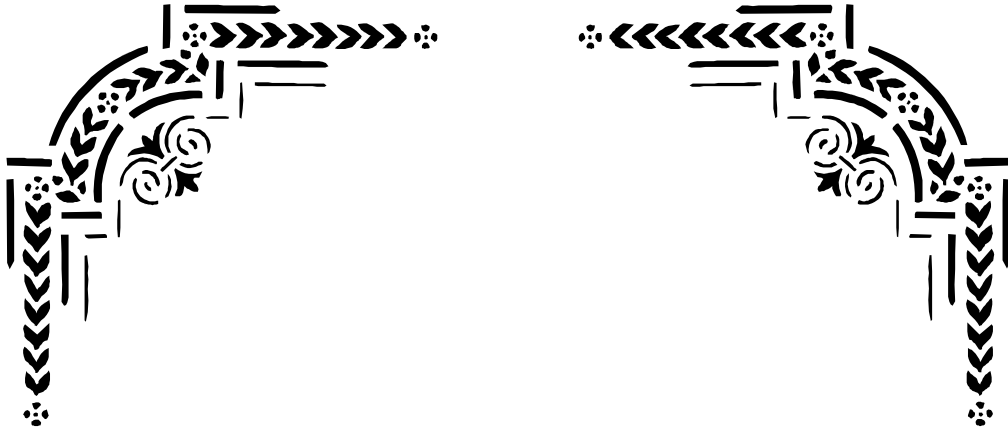
ثالثا: مواقع إحصائية و مقالات الانترنت:

➤ مواقع إحصائية

- 1-www.Comtrad.org
- 2-www.undio.org.com
- 3-http://www.pbc.gov.cn/english/.
- 4-http://www.stats.gov.cn/english/index.htm.
- 5-http://www.census.gov/foreign-trade
- 6-www.worldbank.org
- 7-www.imf.org

➤ مقالات الانترنت:

- 1-فادي بن عبدالله العجاجي، "أسعار الذهب والنفط وحقيقة حرب العملات"، على الموقع: www.syriaflash.com/vb/showthread.php?t=9086 تاريخ الاطلاع 2011/07/06.
- 2-صلاح الطالب، آثار اقتصادية خطيرة لـ "حرب العملات"، جريدة الرؤية على الموقع www.alroya.info/ar/alroya-newspaper/economic/13600 تاريخ الاطلاع 2011/05/26
- 3-فهد الفانك، حرب العملات تستعر في العالم بين أمريكا والصين وأوروبا، على الموقع international.daralhayat.com/internationalarticle تاريخ الاطلاع 2011/10/23.
- 4-محمد جلال، "حرب العملات و صراع البقاء"، الاقتصاد العالمي على الموقع www.ecPulse.com تاريخ الاطلاع 2011/09/04.
- 5-محمد إبراهيم السقا، "ماذا حدث لهيكل الصادرات الأمريكية إلى الصين"، على الموقع www.khabarajel.com تاريخ الاطلاع 2011/10/3.



الملاحق



الملحق رقم 01: سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل مجموعة من العملات 2010

Country	FEER-consistent rate, May	inflation (percent)	Inflation-adjusted FEER-consistent rate	May 2010		October 2010	
				Actual	Percent change needed	Actual	Percent change needed
Argentina	3.85	11.0	4.00	3.90	1.8	3.96	-1.1
Australia*	0.82	3.1	0.81	0.87	-5.5	0.98	-17.5
Brazil	1.81	5.2	1.85	1.81	0	1.68	-9.0
Canada	1.05	2.1	1.03	1.04	1.6	1.02	-1.2
Chile	516	3.7	525	535	5.3	485	-7.7
China	5.50	3.5	5.57	6.83	24.2	6.67	19.7
Colombia	1,956	3.2	1,978	1,985	1.5	1,810	-8.5
Czech Republic	19.6	2.3	19.8	20.5	4.3	17.7	-10.8
Euro area*	1.31	1.6	1.31	1.25	4.6	1.39	-5.7
Hong Kong	6.30	2.7	6.36	7.79	25.5	7.76	22.0
Hungary	211	3.5	214	221	4.7	197	-7.8
India	42.6	8.6	44.1	45.9	7.7	44.4	0.7
Indonesia	7,997	5.9	8,178	9,167	14.6	3,528	9.2
Israel	3.65	1.1	3.56	3.80	5.9	3.61	-1.4
Japan	84.0	-1.1	84.0	52.0	8.8	81.7	-2.7
Korea	1,066	3.0	1,077	1,167	9.5	1,122	4.2
Malaysia	2.52	2.2	2.54	3.25	29	3.10	22.1
Mexico	12.6	4.5	12.8	12.8	1.3	12.4	-2.8
New Zealand*	0.57	4.1	0.56	0.70	-18.3	0.75	-25.5
Philippines	40.8	4.5	41.5	45.6	11.8	43.4	4.5
Poland	3.11	2.4	3.14	3.24	4.2	2.84	-9.5
Singapore	0.06	1.1	0.08	1.39	17.9	1.30	32.9
South Africa	8.37	5.8	8.55	7.66	-8.5	6.91	-19.2
Sweden	6.80	1.6	6.83	7.72	15.5	6.68	-2.2
Switzerland	0.97	0.7	0.97	1.13	16.6	0.97	-0.1
Taiwan	26.2	2.3	26.4	31.8	21.4	30.8	16.7
Thailand	29.2	1.5	29.4	32.4	10.8	30.0	1.9
Turkey	1.65	7.6	1.70	1.55	-5.8	1.42	-16.2
United Kingdom*	1.53	2.6	1.52	1.46	4.5	1.60	-4.2
United States	1	0.5	1	1	0	1	0

الملحق رقم 02: ترتيب أهم المصدرين و المستوردين للسلع في العالم لسنة 2009

Rank	Exporters	Value	Share	Annual per cent change	Rank	Importers	Value	Share	Annual per cent change
1	China	1202	9.6	-16	1	United States	1604	12.7	-26
2	Germany	1121	9.0	-22	2	China	1006	8.0	-11
3	United States	1057	8.5	-18	3	Germany	931	7.4	-21
4	Japan	581	4.7	-26	4	France	551	4.4	-22
5	Netherlands	489	4.0	-22	5	Japan	551	4.4	-28
6	France	475	3.8	-21	6	United Kingdom	480	3.8	-24
7	Italy	405	3.2	-25	7	Netherlands	446	3.5	-23
8	Belgium	370	3.0	22	8	Italy	410	3.2	26
9	Korea, Republic of	364	2.9	-14	9	Hong Kong, China	353	2.8	-10
						- retained imports ^a	91	0.7	-8
10	United Kingdom	351	2.8	-24	10	Belgium	351	2.8	-25
11	Hong Kong, China	330	2.6	-11	11	Canada	330	2.6	-21
	- domestic exports ^a	15	0.1	-9					
	- re-exports ^a	314	2.5	-11					
12	Canada	316	2.5	-31	12	Korea, Republic of	323	2.6	-26
13	Russian Federation	304	2.4	-36	13	Spain	290	2.3	-31
14	Singapore	270	2.2	-20	14	Singapore	246	1.9	-23
	- domestic exports	138	1.1	-21		- retained imports ^b	114	0.9	-28
	- re-exports	132	1.1	-19					
15	Mexico	230	1.8	-21	15	India	244	1.9	-24
16	Spain	218	1.7	-23	16	Mexico	242	1.9	-24
17	Taipei, Chinese	204	1.6	-20	17	Russian Federation ^c	192	1.5	-34
18	Saudi Arabia ^a	189	1.5	-40	18	Taipei, Chinese	175	1.4	-27
19	United Arab Emirates ^a	175	1.4	-27	19	Australia	165	1.3	-17
20	Switzerland	173	1.4	-14	20	Switzerland	156	1.2	-15
21	Malaysia	157	1.3	-21	21	Poland	147	1.2	-30
22	India	155	1.2	-20	22	Austria	144	1.1	-22
23	Australia	154	1.2	-18	23	Turkey	141	1.1	-30
24	Brazil	153	1.2	-23	24	United Arab Emirates ^a	140	1.1	-21
25	Thailand	152	1.2	-14	25	Thailand	134	1.1	-25
26	Austria	137	1.1	-24	26	Brazil	134	1.1	-27
27	Poland	134	1.1	-21	27	Malaysia	124	1.0	-21
28	Sweden	131	1.0	-29	28	Sweden	119	0.9	-29
29	Norway	121	1.0	-30	29	Czech Republic	105	0.8	-26
30	Indonesia	120	1.0	-14	30	Saudi Arabia ^a	92	0.7	-20
	Total of above ^c	10244	82.2	-		Total of above ^d	10323	81.6	-
	World ^d	12461	100.0	-23		World ^e	12647	100.0	-23

a Secretarial estimates.

b Singapore's retained imports are defined as imports less re-exports.

c Imports are valued f.o.b.

d Includes significant re-exports or imports for re-export.

Source: WTO Secretariat.

الملحق رقم 03: أسعار صرف الدولار و الأورو و اليوان الصيني خلال الفترة 2000-2010

السنة	أورو/دولار	دولار/أورو
2000	0.9206	1.0863
2001	0.8947	1.1177
2002	0.9429	1.0606
2003	1.1299	0.8851
2004	1.2424	0.8049
2005	1.2417	0.8053
2006	1.2549	0.7969
2007	1.3687	0.7306
2008	1.4624	0.6838
2009	1.3905	0.7192
2010	1.3204	0.7574

الملحق رقم 04: مواصفات العملة الأمريكية الدولار

توجد ثلاث أنواع من العملة الورقية الأمريكية المتداولة:

1-99% من مجموع العملات هي عملات احتياطية فيدرالية، يوجد على وجه هذه الورقة النقدية خاتمين، خاتم في الجهة اليمنى وهو أخضر اللون وهو خاتم الخزانة والختم الآخر من الجهة اليسرى وهو اسود اللون ويمثل ختم بنك الإصدار.

2-عملات تصدر عن الخزانة الأمريكية، وتصدر وقت الحاجة فقط، تتميز بوجود خاتم واحد على يمين ميدالية المنتصف، يطبع باللون الأحمر ويمثل خاتم الخزانة.

3-هذا النوع لم يعد يصدر حالياً، تصدره الخزانة أيضاً، يتميز بوجود خاتم الخزانة مطبوع باللون الأزرق.

تتميز هذه الأنواع بلون موحد لوجه الورقة وهو اللون الأسود المائل للرمادي بدرجات مختلفة ولون موحد لظهر الورقة وهو اللون الأخضر الزيتوني بدرجات مختلفة أما أن مقاييس الورقة النقدية موحدة، 156مم طولاً و 66مم عرضاً.

ورقة ذات :\$1 تحمل صورة الرئيس الأول وموحد أمريكا جورج واشنطن

ورقة نقدية بقيمة :\$2 تحمل صورة الرئيس الثالث و واضح وثيقة الاستقلال

الورقة النقدية بقيمة: **5\$** تحمل صورة الرئيس السادس عشر، محارب الجنوب وملغي الرق

الورقة النقدية بقيمة: **10 \$** تحمل صورة بطل من أبطال حرب الاستقلال ألكسندر هاملتون

الورقة النقدية بقيمة: **20 \$** تحمل صورة الرئيس السابع أندريه جاكسون

الورقة النقدية بقيمة: **50 \$** تحمل صورة الرئيس الثامن يلي جران

الورقة النقدية بقيمة: **100 \$** تحمل صورة سياسي وعالم مشهور بنيامين فرانكين

تحتوي الورقة النقدية الأمريكية على المعلومات التالية:

ختم الخزانة: يقع هذا الختم في الجهة اليمنى من الورقة، طبع أول مرة بالرسم اللاتيني حتى عام 1963 أصبح يطبع بالرسم الإنجليزي.

ختم بنك الإصدار: يوجد هذا الختم في العملة الاحتياطية فقط، في الجهة اليسرى من الورقة وباللون الأسود، ويحمل في وسطه الحرف الدال على البنك ويكون احد الحروف الإثني عشرة الأولى من الحروف الأبجدية اللاتينية واسم الولاية والبنك بالمحيطين الداخليين، كما يرمز للبنك برقم يطبع بالأركان الأربعة من وجه الورقة النقدية .

الرقم التسلسلي: يوجد هذا الرقم في الجهة العليا اليمنى من وجه الورقة النقدية وفي الجهة اليسرى في الأسفل، يتكون من ثماني مفردات وعلى يسارها الحرف الدال على البنك من الحروف الإثني عشرة وحرف الشبيه بالصفير، ويتم تغيير هذا الحرف على يمينها، ويكون أحد الحروف اللاتينية عدا الحرف الأخير أما تمت طباعة مئة مليون ورقة من الفئة المطلوبة بالبنك الواحد، ويستبدل هذا الحرف بنجمة للرقم المسلسل للورقة مئة مليون ثم يتم استبدالها بالحرف التالي.

الملحق رقم 05: التطور التاريخي لنظام صرف اليوان الصيني (1949-2010).

المرحلة	الفترة التاريخية	هدف سياسة سعر الصرف	نظام التجارة الخارجية	مميزات سعر صرف الرنمينبي
مرحلة ما قبل الإصلاح (1949-1978)	1949-1952	تشجيع التصدير عبر البحار.	سيطرة الشركات الخاصة	تشابه مؤشر سعر الصرف الداخلي والخارجي .
	1953-1972	مدة طويلة من الاستقرار في الميزان التجاري.	تملك الحكومة شركات متخصصة في التجارة الخارجية.	تحديد قيمة سعر صرف الرنمينبي بموجب إتفاقية مع الإتحاد السوفياتي منذ 1968.
	1973-1978	الحفاظ على الرنمينبي و الميزان التجاري متوازنا.	تملك الحكومة شركات متخصصة في التجارة الخارجية.	الرنمينبي مربوط بسلة من العملات و مقيم بأكبر من قيمته غالبا.
مرحلة الإصلاح الأولى (1978-1994)	1979-1984	تشجيع التصدير و الحد من الإستيراد.	نظام عملي مسؤول مبني على قواعد واضحة تحددها الحكومة.	الرنمينبي مربوط إلى سلة من العملات و إنتهاج نظام سعر الصرف المزدوج.
	1985-1993	تشجيع التصدير و الحد من الإستيراد	تشجيع الشركات الخاصة و الحكومية على المنافسة و التصدير.	نظام سعر صرف مزدوج (سعر صرف رسمي و آخر سعر صرف المبادلة في سوق الصرف) مع التركيز على معدل سعر مبادلة يحقق أرباح من تصدير المنتجات.
مرحلة الإصلاح الثانية (1995-2010 بعد)	1994-2004	الحفاظة على سعر صرف مستقر يخدم النمو الإقتصادي .	المنافسة الحرة.	إلغاء سعر الصرف المزدوج و تأسيس نظام سعر الصرف الواحد حيث تميز معدل سعر صرف الرنمينبي بالإستقرار النسبي و تثبيته إلى الدولار بحيث 1 دولار = 8.28 يوان .
	2005-2010	تنمية الصادرات أكثر و تشجيع الإستثمار الأجنبي.	المنافسة الحرة.	إنتهاج نظام سعر الصرف العائم المدار و ارتفع اليوان 21% مقابل الدولار.
	بعد 2010	الزيادة في فعالية سياسة صرف الرنمينبي.	المنافسة الحرة.	زيادة مرونة سعر الصرف في حدود تغير 5%.

Source: Fengming qin, "the evolution of renminbi exchange rate regime and its policy implications", journal of Shandong university.jinan.China 2010.p:07.

الملحق رقم 06: نتائج دراسة الاستقرارية لسلسلي TCYD و BC عند المستوى.

1- سلسلة سعر صرف يونان / دولار

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on TCYD

Null Hypothesis: TCYD has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
	t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.477236		0.0209	
Test critical values:	1% level	-4.992279		
	5% level	-3.875302		
	10% level	-3.388330		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(TCYD) Method: Least Squares Date: 03/19/12 Time: 21:36 Sample (adjusted): 1999 2010 Included observations: 12 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TCYD(-1)	-6.460552	1.442978	-4.477236	0.0042
D(TCYD(-1))	6.091649	1.323350	4.603202	0.0037
D(TCYD(-2))	6.988028	2.278404	3.067071	0.0220
D(TCYD(-3))	8.757929	2.467404	3.549451	0.0121
C	0.768044	0.172981	4.440039	0.0044
@TREND(1995)	0.001526	0.000310	4.929140	0.2709
R-squared	0.885608	Mean dependent var	0.002168	
Adjusted R-squared	0.790280	S.D. dependent var	0.003721	
S.E. of regression	0.001704	Akaike info criterion	-9.604856	
Sum squared resid	1.74E-05	Schwarz criterion	-9.362402	
Log likelihood	63.62913	Hannan-Quinn criter.	-9.694621	
F-statistic	9.290202	Durbin-Watson stat	1.294713	
Prob(F-statistic)	0.008589			

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on TCYD

Null Hypothesis: TCYD has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
	t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.004425		0.7714	
Test critical values:	1% level	-4.057910		
	5% level	-3.119910		
	10% level	-2.701103		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(TCYD) Method: Least Squares Date: 03/19/12 Time: 21:37 Sample (adjusted): 1998 2010 Included observations: 13 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TCYD(-1)	-1.544714	1.827905	-0.845074	0.4200
D(TCYD(-1))	2.048199	1.745976	1.173096	0.2709
D(TCYD(-2))	2.737385	3.481475	0.786271	0.4519
C	0.187196	0.220133	0.850378	0.4172
R-squared	0.328727	Mean dependent var	0.002013	
Adjusted R-squared	0.104970	S.D. dependent var	0.003606	
S.E. of regression	0.003411	Akaike info criterion	-8.275772	
Sum squared resid	0.000105	Schwarz criterion	-8.101942	
Log likelihood	57.79252	Hannan-Quinn criter.	-8.311502	
F-statistic	1.469122	Durbin-Watson stat	2.069934	
Prob(F-statistic)	0.287252			

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on TCYD

Null Hypothesis: TCYD has a unit root Exogenous: None Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
	t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.690439		0.8953	
Test critical values:	1% level	-2.740613		
	5% level	-1.968430		
	10% level	-1.604392		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(TCYD) Method: Least Squares Date: 03/19/12 Time: 21:40 Sample (adjusted): 1997 2010 Included observations: 14 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TCYD(-1)	0.007343	0.007929	0.926127	0.3726
D(TCYD(-1))	0.496217	0.258059	1.922881	0.0785
R-squared	0.250677	Mean dependent var	0.001895	
Adjusted R-squared	0.188233	S.D. dependent var	0.003493	
S.E. of regression	0.003147	Akaike info criterion	-8.553307	
Sum squared resid	0.000119	Schwarz criterion	-8.462014	
Log likelihood	61.87315	Hannan-Quinn criter.	-8.561758	
Durbin-Watson stat	1.778661			

سلسلة الميزان التجاري البيئي من وجهة نظر أمريكا: -2

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on BC

Null Hypothesis: BC has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
Test critical values:				
	1% level		-4.886426	
	5% level		-3.828975	
	10% level		-3.362984	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(BC) Method: Least Squares Date: 03/21/12 Time: 19:35 Sample (adjusted): 1998 2010 Included observations: 13 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BC(-1)	-0.924560	0.342939	-2.695990	0.0272
D(BC(-1))	0.107174	0.398923	0.268659	0.7950
D(BC(-2))	1.201304	0.909885	1.320282	0.2233
C	18.36291	20.03994	0.916316	0.3863
@TREND(1995)	-16.55558	6.388407	-2.591504	0.0320
R-squared	0.478365	Mean dependent var	-17.17727	
Adjusted R-squared	0.217548	S.D. dependent var	22.37127	
S.E. of regression	19.78880	Akaike info criterion	9.091832	
Sum squared resid	3132.772	Schwarz criterion	9.309120	
Log likelihood	-54.09691	Hannan-Quinn criter.	9.047170	
F-statistic	1.834102	Durbin-Watson stat	2.216517	
Prob(F-statistic)	0.215712			

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on BC

Null Hypothesis: BC has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
Test critical values:				
	1% level		-3.959148	
	5% level		-3.081002	
	10% level		-2.681330	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 15				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(BC) Method: Least Squares Date: 03/21/12 Time: 19:36 Sample (adjusted): 1996 2010 Included observations: 15 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BC(-1)	-0.001059	0.068851	-0.015387	0.9880
C	-16.08825	10.74409	-1.497405	0.1582
R-squared	0.000018	Mean dependent var	-15.94737	
Adjusted R-squared	-0.076903	S.D. dependent var	20.98136	
S.E. of regression	21.77319	Akaike info criterion	9.122802	
Sum squared resid	6162.934	Schwarz criterion	9.217208	
Log likelihood	-66.42101	Hannan-Quinn criter.	9.121796	
F-statistic	0.000237	Durbin-Watson stat	1.876330	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on BC

Null Hypothesis: BC has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
Test critical values:				
	1% level		-2.728252	
	5% level		-1.966270	
	10% level		-1.605026	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 15				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(BC) Method: Least Squares Date: 03/21/12 Time: 19:36 Sample (adjusted): 1996 2010 Included observations: 15 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BC(-1)	0.086798	0.037590	2.309061	0.0367
R-squared	-0.172457	Mean dependent var	-15.94737	
Adjusted R-squared	-0.172457	S.D. dependent var	20.98136	
S.E. of regression	22.71863	Akaike info criterion	9.148588	
Sum squared resid	7225.907	Schwarz criterion	9.195792	
Log likelihood	-67.61441	Hannan-Quinn criter.	9.148085	
Durbin-Watson stat	1.723750			

الملحق رقم 07: نتائج دراسة الاستقرارية لسلسلة *BCA* عند المستوى بعد إزالة أثر الاتجاه العام.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on BCA

Null Hypothesis: BCA has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.695990			0.2531
Test critical values:				
1% level	-4.886426			
5% level	-3.828975			
10% level	-3.362984			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(BCA) Method: Least Squares Date: 03/27/12 Time: 23:28 Sample (adjusted): 1998 2010 Included observations: 13 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BCA(-1)	-0.924560	0.342939	-2.695990	0.0272
D(BCA(-1))	0.107174	0.398923	0.268659	0.7950
D(BCA(-2))	1.201304	0.909885	1.320282	0.2233
C	13.12539	19.82884	0.661934	0.5266
@TREND(1995)	-0.857889	2.213882	-0.387505	0.7085
R-squared	0.478365	Mean dependent var	-0.198709	
Adjusted R-squared	0.217548	S.D. dependent var	22.37127	
S.E. of regression	19.78880	Akaike info criterion	9.091832	
Sum squared resid	3132.772	Schwarz criterion	9.309120	
Log likelihood	-54.09691	Hannan-Quinn criter.	9.047169	
F-statistic	1.834102	Durbin-Watson stat	2.216517	
Prob(F-statistic)	0.215712			

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on BCA

Null Hypothesis: BCA has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.809887			0.0837
Test critical values:				
1% level	-4.057910			
5% level	-3.119910			
10% level	-2.701103			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(BCA) Method: Least Squares Date: 03/27/12 Time: 23:29 Sample (adjusted): 1998 2010 Included observations: 13 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BCA(-1)	-0.914211	0.325355	-2.809887	0.0204
D(BCA(-1))	0.017451	0.309133	0.056451	0.9562
D(BCA(-2))	1.414134	0.690323	2.048511	0.0708
C	5.804347	5.729151	1.013125	0.3375
R-squared	0.468574	Mean dependent var	-0.198709	
Adjusted R-squared	0.291433	S.D. dependent var	22.37127	
S.E. of regression	18.83134	Akaike info criterion	8.956582	
Sum squared resid	3191.574	Schwarz criterion	9.130412	
Log likelihood	-54.21778	Hannan-Quinn criter.	8.920852	
F-statistic	2.645193	Durbin-Watson stat	2.287823	
Prob(F-statistic)	0.112807			

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on BCA

Null Hypothesis: BCA has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.857090			0.0620
Test critical values:				
1% level	-2.728252			
5% level	-1.966270			
10% level	-1.605026			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 15				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(BCA) Method: Least Squares Date: 03/27/12 Time: 23:29 Sample (adjusted): 1996 2010 Included observations: 15 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BCA(-1)	-0.378120	0.203609	-1.857090	0.0845
R-squared	0.195575	Mean dependent var	1.031194	
Adjusted R-squared	0.195575	S.D. dependent var	20.98136	
S.E. of regression	18.81813	Akaike info criterion	8.771859	
Sum squared resid	4957.706	Schwarz criterion	8.819062	
Log likelihood	-64.78894	Hannan-Quinn criter.	8.771356	
Durbin-Watson stat	1.660607			

الملحق رقم 08: نتائج دراسة الاستقرارية لسلسلة *BCA* بعد إزالة أثر الاتجاه العام عند الفروق من الدرجة الأولى.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(BCA)

Null Hypothesis: D(BCA) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic -3.136312 0.1362				
Test critical values:				
	1% level		-4.800080	
	5% level		-3.791172	
	10% level		-3.342253	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(BCA,2) Method: Least Squares Date: 03/27/12 Time: 23:31 Sample (adjusted): 1997 2010 Included observations: 14 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BCA(-1))	-1.017385	0.324389	-3.136312	0.0095
C	4.439509	14.57288	0.304642	0.7663
@TREND(1995)	-0.480315	1.549003	-0.310080	0.7623
R-squared	0.476617	Mean dependent var	-2.885150	
Adjusted R-squared	0.381457	S.D. dependent var	29.68707	
S.E. of regression	23.34814	Akaike info criterion	9.326321	
Sum squared resid	5996.493	Schwarz criterion	9.463262	
Log likelihood	-62.28425	Hannan-Quinn criter.	9.313645	
F-statistic	5.008565	Durbin-Watson stat	1.899603	
Prob(F-statistic)	0.028412			

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(BCA)

Null Hypothesis: D(BCA) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic -3.275531 0.0367				
Test critical values:				
	1% level		-4.004425	
	5% level		-3.098896	
	10% level		-2.690439	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(BCA,2) Method: Least Squares Date: 03/27/12 Time: 23:31 Sample (adjusted): 1997 2010 Included observations: 14 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BCA(-1))	-1.021063	0.311725	-3.275531	0.0066
C	0.368552	6.082115	0.060596	0.9527
R-squared	0.472043	Mean dependent var	-2.885150	
Adjusted R-squared	0.428046	S.D. dependent var	29.68707	
S.E. of regression	22.45163	Akaike info criterion	9.192167	
Sum squared resid	6048.908	Schwarz criterion	9.283461	
Log likelihood	-62.34517	Hannan-Quinn criter.	9.183716	
F-statistic	10.72911	Durbin-Watson stat	1.883650	
Prob(F-statistic)	0.006635			

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(BCA)

Null Hypothesis: D(BCA) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic -3.444713 0.0022				
Test critical values:				
	1% level		-2.740613	
	5% level		-1.968430	
	10% level		-1.604392	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(BCA,2) Method: Least Squares Date: 03/27/12 Time: 23:31 Sample (adjusted): 1997 2010 Included observations: 14 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BCA(-1))	-1.017978	0.295519	-3.444713	0.0044
R-squared	0.471881	Mean dependent var	-2.885150	
Adjusted R-squared	0.471881	S.D. dependent var	29.68707	
S.E. of regression	21.57413	Akaike info criterion	9.049616	
Sum squared resid	6050.759	Schwarz criterion	9.095263	
Log likelihood	-62.34731	Hannan-Quinn criter.	9.045390	
Durbin-Watson stat	1.886909			

الملحق رقم 09: إختبار تجانس التباين ARCH-LM

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	0.456180	Prob. F(1,10)	0.5147	
Obs*R-squared	0.523533	Prob. Chi-Square(1)	0.4693	
Test Equation: Dependent Variable: RESID^2 Method: Least Squares Date: 03/27/12 Time: 23:52 Sample (adjusted): 1999 2010 Included observations: 12 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	211.1151	133.5056	1.581320	0.1449
RESID^2(-1)	0.205571	0.304364	0.675411	0.5147
R-squared	0.043628	Mean dependent var	262.8686	
Adjusted R-squared	-0.052009	S.D. dependent var	369.2382	
S.E. of regression	378.7184	Akaike info criterion	14.86247	
Sum squared resid	1434277.	Schwarz criterion	14.94329	
Log likelihood	-87.17485	Hannan-Quinn criter.	14.83255	
F-statistic	0.456180	Durbin-Watson stat	1.889426	
Prob(F-statistic)	0.514729			

الملحق رقم 10: إختبار Breusch-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	1.201093	Prob. F(2,8)	0.3498	
Obs*R-squared	3.002102	Prob. Chi-Square(2)	0.2229	
Test Equation: Dependent Variable: RESID Method: Least Squares Date: 03/27/12 Time: 23:51 Sample: 1998 2010 Included observations: 13 Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TCYD	-916.8184	1143.957	-0.801445	0.4460
C	118.6539	151.7276	0.782019	0.4567
AR(2)	-0.128495	0.276549	-0.464637	0.6546
RESID(-1)	-0.588502	0.383261	-1.535512	0.1632
RESID(-2)	0.056013	0.612874	0.091394	0.9294
R-squared	0.230931	Mean dependent var	3.56E-11	
Adjusted R-squared	-0.153604	S.D. dependent var	16.23522	
S.E. of regression	17.43759	Akaike info criterion	8.838856	
Sum squared resid	2432.556	Schwarz criterion	9.056145	
Log likelihood	-52.45257	Hannan-Quinn criter.	8.794194	
F-statistic	0.600547	Durbin-Watson stat	1.837132	
Prob(F-statistic)	0.672983			